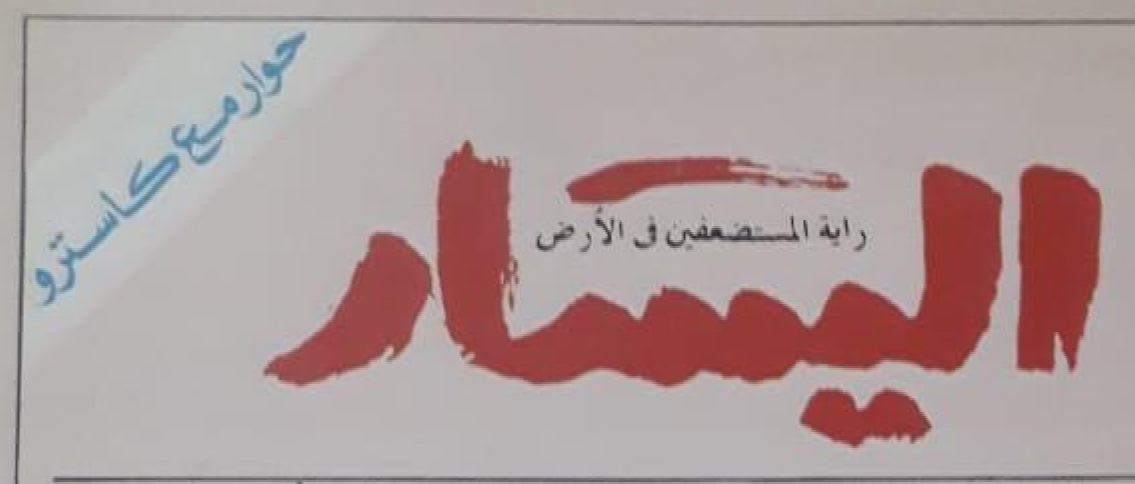
حوار مع كاسترو



■ العدد الثامن والأربعون/ فبراير ١٩٩٤م/ شعبان ١٤١٤هـ/ الثمن ١٥٠ قرشاً مصرى ■



فساد الحكم والحوار الوطنى

استراتيجية الكلب والبرغوث .. فى العمليات الارهابية

تنظيم عبد الناصر السرى .. لماذا ؟

العسكرتاريا: مرحلة تاريخية أم مرض العصر ؟

بعد ٨ سنوات .. حكومة عاطف صدقى تنشر الفساد والبطالة والغلاء .. وحقوق الانسان تتراجع .. والارهاب يتصاعد

انتفاضة الفلاحين المسلحة فى المكسيك

فى هذا العدد



فلما كان العام الخامس

اليوم تكمل «اليسار» عامها الرابع. ورغم أن القائمين على إصدارها وتحريرها لايشعرون بالرضا، ويلومون أنفسهم على أشياء كثيرة كانوا يريدون إنجازها خلال هذه الأعوام ولم تسعفهم الظروف.. إلا أنهم لاينكرون سعادتهم بمواصلة اليسار الصدور طوال ٤٨ شهرا.

لقد صدرت «اليسار» فى وقت ارتفعت الأصوات العالية فى مصر والوطن العربى والعالم تنعى للبشرية نهاية اليسار والاشتراكية والشيوعية وكل أحلام الناس فى العدل الاجتماعى والحرية الحقيقية...

وصدرنا فى ظروف مادية بالغة الصعوبة معتمدين على التبرعات والعمل التطوعى ودون أى نوع من الدعم.. بينما الصحافة تتحول الى صناعة ضخمة وتمويل واعانات...

وفرض علينا حصارا عربيا منذ البداية.. فلم يسمح لليسار بالدخول والتوزيع الا فى عدد محدود من وطننا العربى الكبير.. اليمن، والاردن، وغزة والقدس، والمغرب.. فقط لاغير!!!.

وفكرنا أكثر من مرة أن نتوقف عن الصدور. ومازالت هذه الفكرة تلح علينا هذه الأيام. نتيجة للمصاعب المالية التى لاتنتهى.

ومع ذلك فها هى «اليسار» تنهى عامها الرابع بنجاح. وتطمح الى مزيد من التقدم والتطور مع بدء العام الخامس فى مارس ١٩٩٤.

ومن حق الذين عملوا بدأب لتواصل «اليسار» طريقها، سواء الذين تحملوا مسئولية الاصدار من البداية وواصلوا الطريق دون كلل أو يأس حتى الآن، أو الذين إنضموا الينا فى الطريق فزودونا بصلابة وقوة جديدة.. من حق هؤلاء، أن نقول لهم اليوم.. كل عام وأنتم بخير.. ورايات الوطن واليسار والاشتراكية والحرية عالية خفاقة أبدا...

ومن حق القراء علينا أن نقدم لهم الشكر، ونقول لهم أيضا كل عام وانتم بخير.. فبدون مساندتهم والتفافهم حول «اليسار» ما كان ممكنا أن تواصل الصدور حتى اليوم.. وغدا...

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى
محمود الهندى
المستشارون
إبراهيم بدراوى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
د. عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس
د. فؤاد مرسى

اليسار منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية الى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان إمبابة - جيزة
رقم البريدى: ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

فساد الحكم.. والحوار الوطنى

حسين عبد الرازق

فى الوقت الذى يجمع فيه الناس على إنتشار الفساد فى مصر وشيوعه بصورة تهدد المجتمع واستقراره، يصر حكامنا على أن حوادث الفساد لا تعدو كونها حوادث فردية ولا تمس من قريب أو بعيد نزاهة الحكم وطهارته.

وكم يود المرء أن يكون هذا القول مطابقا لحقيقة الامور، ولكن للأسف الشديد فالواقع يصرخ بغير ذلك، والفساد أصبح ظاهرة مخيفة ومثيرة للفزع، نصطدم بها كل يوم فى حياتنا العادية.. فى كل تعاملاتنا البسيطة والكبيرة مع أجهزة الحكم المحلى وأجهزة الدولة عامة... ونسمع به فى عديد من المجالات والموضوعات التى تمس سمعة الحكم، والتى وصل بعضها الى النيابة والقضاء، بينما الجزء الاكبر ما زال خافيا ومحميا نتيجة لأوضاع سياسية وقانونية واقتصادية تقنن الفساد وتدافع عنه.

واذا كان البعض منا قد نسى أو تناسى قضايا الفساد الكبرى فى السبعينات والثمانينات.. مثل **صفقة الطائرات البوينج، وصفقة الاتوبيسات الايرانية، وصفقة حديد التسليح الاسبانى، وصفقة التليفونات**، وقضايا **رشاد عثمان، وتوفيق عبد الحى، وعصمت السادات**.. فإن موضوعات الفساد عام ١٩٩٣ مثل قضية «لوسى آرتين» وقضية «سيناء **فوينا**» وعصابات السطو المسلح التى كونها **رئيس اتحاد طلاب عين شمس** ومقرر أسرة حورس التى شكلها الحكم، وفضيحة انتخابات **نادى الشمس**، وقضية استغلال النفوذ والفساد فى **الغردقة** وفضيحة **مرحبا**، واتهامات **الكونجرس الأمريكى لشخصيات مصرية بتقاضى رشاوى من شركات السلاح الامريكى**.. وأحاديث النوادى والمجتمعات السياسية ودوائر رجال الاعمال عن الكبار وأبناء الكبار المتورطين فى حوادث الفساد والعمولات، وتفاخر وزير سابق بقوته «لأننى مش حرامى زيهم»، ثم واقعة حوت **مدينة نصر**. وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات التى تقول بانتشار الفساد فى ١٥٨٦ مجلسا محليا ومعاقبة ٧٠ ألف موظف كل عام... كل هذه الحقائق تؤكد أن الفساد جزء أساسى من بنية الحكم القائم منذ ١٣ مايو ١٩٧١ وسياساته.

لقد تحول الفساد فى المجتمع المصرى من كونه استثناءا ليصبح القاعدة نتيجة لمجموعة من الأسباب من أهمها خمسة أسباب:

* **فالرأسمالية الطفيلية التى احتكرت السلطة والثروة** لتمارس نهبا منظما للشعب والدولة، أهدرت فى سبيل مصالحها كل القيم النبيلة المختزنة فى ضمير

المجتمع ، وهي المصدر الرئيسي لكافة صور الفساد والانحراف في الحياة الاقتصادية وفي أجهزة الدولة في المجتمع كله . فالفساد ليس قضية أخلاقية فحسب ، ولكنه قضية مجموعة من السياسات والنظم تعتمد على أساليب النهب والسلب وتقنن هذه الاساليب وتنشرها في الحياة الاقتصادية وجهاز الدولة والقطاع العام والحياة السياسية».

كما نبه الى ذلك «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» في التقرير السياسي لمؤتمره العام الثاني(يونيه ١٩٨٥) ، أي منذ أكثر من ثمان سنوات.

* **غياب الرقابة الشعبية في ظل الاوضاع غير الديمقراطية السائدة** ، وقوانين الانتخابات ومباشرة الحقوق السياسية التي تقنن التزوير ، والتي أدت لاحتكار الحزب الحاكم (الواحد) للأجهزة التنفيذية والمحلية والشعبية ، وسيطرته المطلقة على مؤسسات الحكم والتشريع طوال ما يزيد عن ١٦ عاما (هي عمر التعدد الحزبي).

* **الخلط بين الحزب الوطني الديمقراطي وجهاز الدولة** ، ومن ثم تحويل أجهزة الدولة عن طابعها القومي إلى أجهزة خاصة لخدمة الحزب الحاكم ، وتوليد الثروات الحرام باستغلال النفوذ الوظيفي والسياسي والحزبي . وليس صدفة ما جاء في تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات في العام الماضي عن الصناديق السرية لشركات القطاع العام التي قدمت مكافآت ودفعت إتاوات لكبار المسئولين في الوزارات ومكاتب الوزراء المشرفين على الشركات.

* **استيلاء الحزب الحاكم على المؤسسات الصحفية** التي يفترض ملكيتها للشعب ، وتورط بعض القائمين عليها في جرائم الفساد والاثراء غير المشروع ، وبالتالي منعها من تسليط الاضواء على الفساد الا ما يراه الحكم ضروريا لتخفيف السخط أو تصفية حسابات داخلية بين عناصره المختلفة . وفي نفس الوقت تمتع السلطة بأسلحة ضغط قانونية ومادية على صحف المعارضة لإلزامها بعدم تجاوز سقف معين في تصديها لقضايا الفساد.

* **غياب قانون قابل للتطبيق لمحاكمة الوزراء** ، ووضع قيود على أجهزة الرقابة في الأبلاغ عن قضايا الفساد التي تكتشفها الا بقرار سياسي من الرئاسة أو الوزير المختص ، ووضع قيود على النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية في عديد من جرائم المال الا بعد استئذان وزير المالية أو وزير الاقتصاد.

ومرة أخرى فان هذه الأسباب تنبع من السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكم القائم .. سياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي والخصخصة .. حيث وتحابي تلك السياسة الأنشطة الريعية والطفيلية على حساب الانشطة المنتجة في الزراعة والصناعة ، وهو ما يخلق الاساس المادي لتوالد المنحرفين بظهور نمط جديد من رجال الاعمال يهدف الى تحقيق أكبر كسب في اقل وقت و بأقل جهد ، ففي ظل السياسات الاقتصادية الحالية يصبح من الافضل لصاحب رأس المال أن يبتعد عن مخاطر الاستثمار الصناعي والزراعي ، ويدخل الى عالم الانشطة الريعية والطفيلية ذات العائد السريع ... وهذا النمط من رجال الاعمال يضغط بكل الوسائل المتاحة- المشروعة وغير المشروعة- على كبار المسئولين وصغارهم من اجل تحقيق اهدافه في الثراء السريع ومستغلا الازمة الاقتصادية الطاغية التي يعيشها المواطنون خاصة العاملون في أجهزة الدولة.

وانتشار الفساد وشيوعه على هذه الصورة المخيفة ، والتي يراها العديد من الساسة والباحثين سببا- مع البطالة- في تصاعد الارهاب والعنف خاصة بين الشباب ، لا يعني ان الفساد قدر لافكاك منه ، فهناك الكثير من السبل التي تكفل حصار هذه الظاهرة وتصفيتها ... شرط وجود حكم راغب وقادر على مواجهة قوى الفساد وأسبابه.

ولقد طرح حزب التجمع الوطني منذ عام ١٩٨٤ من خلال برنامجه الانتخابي «**برنامجنا للانقاذ الوطني**» نقاط أساسية لمواجهة الفساد في مقدمتها:

١- **محاصرة الرأسمالية الطفيلية** باعتبارها المصدر الاساسي لكافة صور الفساد والانحراف في الحياة الاقتصادية وأجهزة الدولة والمجتمع والعمل على تصفيتها.



لوسي آرتين

٢- **الاسراع بالاصلاح السياسي والديمقراطي لتحقيق الرقابة الشعبية** بصورتها الصحيحة ، والسعي لتحقيق ديمقراطية الادارة والانتاج ... فهذا هو الطريق الاساسي لكشف وإدانة وحصار كافة صور الفساد والانحراف وأساليب العمولات والرشاوي والسمسرة والاختلاس في جهاز الدولة وقطاع الاعمال العام والحكم المحلي والحياة السياسية.

٣- **التزام الدولة بأن تعلن سنويا اقرارات الذمة المالية لكبار المسئولين** في الدولة وقطاع الاعمال العام ومجلس الشعب وقيادات الاحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية . و٤- **علانية تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الادارية** ونشرها في الجريدة الرسمية في موعد لا يتجاوز عاما من اتمام المحاسبة أو الرقابة.

٥- **اطلاق حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية** في جرائم التهرب الجمركي والضريبي وتهريب النقد دون شرط استئذان وزير المالية أو وزير الاقتصاد ، وحق أجهزة الرقابة والتحري في إبلاغ النيابة العامة دون انتظار قرار سياسي عندما يتعلق الأمر بمسئولين كبار وأولادهم وأقاربهم.

٦- **تشديد العقوبة على جرائم اختلاس المال العام والرشوة واستغلال الوظيفة** لتحقيق مكاسب شخصية ، ووضع حد للاستهتار بالملكية العامة والمال العام.

٧- **اصدار قانون جديد لمحاكمة الوزراء** بدلا من القانون المعطل منذ الوحدة المصرية السورية.

٨- **فرض العقوبات الرادعة على المتاجرين بالاعراض** ، وعلى خطف واغتصاب النساء ، وهتك العرض ، وعلى المضاربة بأقوات الشعب وغش الأدوية وبيع الاغذية الفاسدة والغش في المباني ، وتجارة الحبوب المخدرة والمخدرات.

٩- **محاربة الدعوة في أجهزة الاعلام للانحلال الخلقي وهدم القيم والمثل العليا والهبوط بمعنويات الجماهير** والاستخفاف بعقول الناس وتخريب الحياة الثقافية والروحية والترويج للمثل المنحطة مثل الجشع المادي والاستهلاك السفيه.

فهل تنجح الاحزاب والقوى الديمقراطية في وضع هذا البرنامج على جدول الحوار الوطني إذا ما قدر له ان ينعقد ، وأن تعتبره أحزاب المعارضة نقطة إتفاق ثابتة مع الاصلاح السياسي في كافة تحركاتها المشتركة؟

التجمع في رده على بيان الحكومة ...

بعد ٨ سنوات .. حكومة عاطف صدقي

تنشر الفساد والبطالة والغلاء والكساد وانخفاض مستوى المعيشة وتراجع حقوق الإنسان والحريات العامة وتصاعد الإرهاب

أثارت مناقشات مجلس الشعب لبيان حكومة **عاطف صدقي** ورد اللجنة المشكلة من مجلس الشعب اهتماما واسعا في الرأى العام. وللمرة الرابعة منذ انتخاب هذا المجلس يلفت رد الهيئة البرلمانية لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الذي قدمه للمجلس **خالد محيي الدين** رئيس الحزب ورئيس هيئته البرلمانية، **ولطفي واكد والبدري فرغلي ومحمد عبد العزيز شعبان ومختار جمعه** داخل المجلس وخارجه لموضوعيته وشموله ورقة منطقه ووضوح إنحيازه للمصالح الوطنية العليا ومصالح الطبقات الفقيرة بما في ذلك الفئات الوسطى في المجتمع.

تناول الرد أهم المشاكل والقضايا الجماهيرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والوطنية التي تشغل بال الرأى العام، بدءا من مشكلة البطالة وغلاء المعيشة والركود الاقتصادي وحماية الصناعة الوطنية والزراعة، وانتشار الفساد، والعدالة الاجتماعية، وقضايا العاملين، وصولا إلي الإصلاح السياسي والديمقراطي والمواجهة الشاملة للإرهاب، والسياسة العربية والخارجية، بما في ذلك عملية «السلام» الجارية في المنطقة والسوق الشرق أوسطية، والعلاقات المصرية السودانية، والعلاقات العربية الأفريقية، والموقف من اتفاقية الجات ومجلس الأمن..

أكد رد التجمع أن السياسة التي تتبعها هذه الحكومة (حكومة د.عاطف صدقي) منذ عام ١٩٨٦، أدت إلى تدهور مستوى معيشة المواطن المصري، وتدهور صحته ومستوى تعليمه، وتفشي الأمية. وإن الحكومة لاتملك أية سياسة حقيقية لمواجهة أزمة البطالة . فبعد ٧ سنوات لاتعرف الحكومة طبقا لما جاء في بيانها الحجم الحقيقي للمشكلة ، ولم تنته من حصر البطالة إلا في ١٤ محافظة.. رغم وجود دراسات علمية تؤكد أن البطالة تجاوزت ٣ مليون مواطن من بينهم، ٢ مليون متعلم، وماتدعيه الحكومة من حلول لهذه الشكلة مثل نشر التنمية في جميع المحافظات وتمليك الشباب أصول إنتاجية والتحول نحو الاقتصاد التصديري، ثبت فشلها أو العجز عن تنفيذها .

وبالنسبة لمشكلة الغلاء، كشف الرد استنادا إلى تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء **عدم صحة ماتدعيه الحكومة من انخفاض معدل التضخم إلى أقل من ١٠٪** في يونيه ١٩٩٢. فمعدل التضخم كان عام ١٩٩٢ طبقا لهذه البيانات ٢١.٤٪.. وقدم الرد نماذج لارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية خلال السنوات الأربع الأخيرة (في عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣)... **فالسكر ارتفع سعر الكيلو من ٣٠ قرشا إلى ١٤٥ قرشا ، والأرز من ٣٠ قرشا إلى ١٥٠ قرشا ، والفول من ٣٥ قرشا إلى ٢٥٠ قرشا ، وزيت التموين، من ٢٥ قرشا إلى ١٠٠ قرش..**

وأوضح البيان امتداد ظاهرة الغلاء والتدهور إلي الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمواصلات، وارتفاع تكلفتها بصورة فلكية، مشيرا إلى أن تراجع ترتيب مصر في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية إلى رقم ١١٤ من ١٦٠ دولة.

وحلل الرد قضية الكساد والركود الاقتصادي (الخنق الاقتصادي)، وماتقوله الحكومة عن تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية مع الخارج (٤.٨ مليار دولار) وتخفيض العجز في الموازنة العامة (من ٢٠٪ إلى ٤٪ عام ٩٢/٩١) وزيادة رصيد النقد الأجنبي (١٩ مليار دولار). ليكشف بالأرقام أن **الميزان التجاري مازال في حالة عجز (٢.٨٢٨ مليار دولار)**، وأن الصادرات السلعية قد هبطت ، وأن صادرات القطن بالذات هبطت بأكثر من ٥٠٪ ، وأن الواردات هبطت بدورها بسبب الركود الاقتصادي ، وأن الفائض المقول به ناتج عن

زيادة تحويلات المصريين من الخارج بسبب حرب الخليج الثانية، ولن تتكرر ، وليست إنجازا حكوميا وأن خفض العجز في الموازنة العامة تم أساسا عن طريق بيع أذون الخزانة، **مما يعني أن العجز لم يتم القضاء عليه، بل تم ترحيله إلى الأجيال القادمة، وأن الخفض الحقيقي تم عن طريق تخلي الدولة عن الانفاق عن الخدمات الأساسية وزيادة الضرائب.**
وكذلك فزيادة رصيد النقد الأجنبي لدى البنك المركزي ودخول رءوس أموال أجنبية لمصر (قدرتها الحكومة ب ٨٠مليار جنيه مصري) لايعبر عن تحسن الأوضاع الاقتصادية، ويعود إلى دخول البنك المركزي مشتريا للدولار للمحافظة على استقرار سعر الصرف، واستفادة رءوس الأموال من الفرق بين سعر الفائدة المرتفع على الودائع بالجنيه مقارنا بسعر الفائدة علي الودائع بالدولار، أي **القيام بعملية مضاربة، وليس من أجل الاستثمار في الإنتاج.**

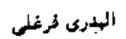
ومن هنا فالحقيقة المؤلمة التي تتجاهلها الحكومة هي عدم وجود **زيادة حقيقية في الإنتاج والدخول، وبالتالي تراجع مستوى معيشة الناس. فالبنك الدولي يسجل أن معدل التنمية كان صفرا حتى عام ١٩٩٠، وزاد بنسبة (٢.٢٪) عام ١٩٩١ (من ٤٤.٧ مليار جنيه إلى ٤٥.٧مليار) أي بنسبة أقل من نسبة زيادة السكان (٢.٦٪).** وأن متوسط دخل الفرد في مصر يتناقص بصورة مستمرة في ظل الحكم القائم من ٦٨٠ دولار عام ١٩٨٧ إلى ٦٤٠ دولار عام ١٩٨٩ إلى ٦٠٠ دولار عام ١٩٩٠، ٦٤٪ من سكان الريف في مصر يعيشون تحت خط الفقر، و ٥٠٪ من سكان المدن أيضا تحت خط الفقر وأن هناك ١٢.٦ مليون نسمة يعانون من الفقر المدقع، و٢.١ مليون طفل يعانون من سوء التغذية وقد هبطت مصر ابتداء من عام ١٩٩٠ في تصنيف البنك الدولي من مجموعة الدول متوسطة الدخل إلى مجموعة الدول منخفضة الدخل، **وأصبحت مصر تأتي في الترتيب بعد السنغال واليمن والمغرب والكونغو وسوريا وليبيا وجامايكا وتونس..الخ.**

ويركز الرد على بيان الحكومة علي كشف أبعاد الفساد التي أصبحت تشكل آلية متميزة في نشاط الاقتصاد القومي، وأن **أسبابه الحقيقية تكمن في صلب السياسات التي تنتهجها الحكومة، وأنه أصبح وسيلة غير مشروعة لإعادة توزيع الدخل في غير صالح الفقراء والمنتجين الشرفاء** وحدد الرد أسباب الفساد في غياب الرقابة الشعبية واحتكار حزب واحد للأجهزة التنفيذية والمحلية والشعبية وسيطرته على مؤسسات الحكم والتشريع والرقابة طوال ما يزيد عن ١٦ عاما حتى الآن.. وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي جعلت من الفساد سمة أساسية في النشاط الاقتصادي، حيث تدعم وتحابي تلك السياسات الأنشطة الريعية والطفيلية على حساب الأنشطة المنتجة في الزراعة والصناعة.

وتناول الرد قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي وغياب هذا الموضوع بصورة شبه كاملة عن بيان الحكومة إلا من أسطر قليلة تدعي أن مصر تعيش ديمقراطية حقيقية ومشاركة في اتخاذ القرار، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ، والتعددية الحزبية وحرية التعبير والفكر والصحافة. وبعد استعراض سريع للبناء القانوني والسياسي القائم المعادي للديمقراطية وممارسات الحكم خلال السنوات الماضية، أشار **إلى الصورة المفزعة لتراجع حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية عام ١٩٩١، من استمرار التعذيب في السجون والمعتقلات ومقار مباحث أمن الدولة ومعسكرات الأمن المركزي وأقسام الشرطة، واستمرار العمل بقانون الطوارئ منذ أكثر من ١٢ عاما، والتوسع في الاعتقال للاشتباه، وفرض قانون غير ديمقراطي على النقابات المهنية.. الخ.**

وأوضح البيان أن إدعاء الحكومة بحصار الإرهاب وتراجعه إدعاء غير صحيح، حيث سجل عام ١٩٩٣ ارتفاعا غير مسبوق في عدد ضحايا هذا الإرهاب والذي بلغ ٢٠٨ قتيلا غير مئات من الجرحى (٨٨ من ضباط وجنود الشرطة- ٦١ من المواطنين (بينهم ٩ من المسلحين)-٥٩ من الجماعات الإرهابية). وأرجع ذلك إلى أن الحكومة **لاتملك أي برنامج أو سياسة صحيحة لمواجهة الإرهاب والعنف مواجهة شاملة ، وأنها ماتزال تعتمد المواجهة الأمنية أساسا- وربما فقط-** وتتجاهل عن عمد الدراسات والتقارير الرسمية والأهلية التي أكدت على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية والأمنية لهذه المواجهة.

وقدم حزب التجمع في هذا الرد على بيان الحكومة حلولا تفصيلية (بديلة) لكل السياسات الحكومية التي قادتنا إلى الأزمة الراهنة.


البدري فرغلي


لطفي واكد



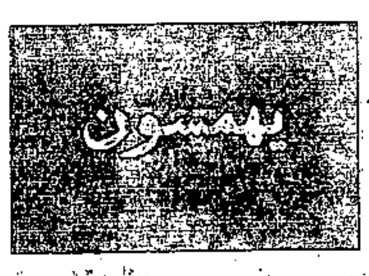
خالد محيي الدين

مختار جمعة



عبد العزيز شعبان





يهمسون



اسحق رابين





اللواء حسن الألفي



حسني مبارك

* اعدت السلطات الإسرائيلية المعنية خطة لتعريب كل برامج الكمبيوتر الإسرائيلية ، بهدف تسويقها فى المنطقة العربية. تبدأ الخطة بقطاع السياحة. وقد بدأت شركات إسرائيلية بالفعل الاتصال بشركات مصرية لهذا الغرض!

«اليسار» كانت قد أشارت فى عدد سابق إلى تأكيد خبير مصرى بارز بأن مصر يمكن أن تربح ١٠ مليار دولار سنويا من صناعة البرمجيات وتسويقها للعالمين العربى والإسلامى، وأن دولا كإسرائيل لايمكن أن تنافس مصر فى ذلك بسبب الحواجز الثقافية واللغوية أساسا على حد تعبيره.

***

* امتلأ حديث السفير منير زهران رئيس وفد مصر لمفاوضات الجات، بعبارة لكننا مع الأسف لم نستطع» وهو يكشف تفاصيل الاتفاق فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع مطلع الشهر الماضى. مصر كانت المنسق لأفريقيا فى المفاوضات فى عامها الأخير. وقد تجاهلت الصحف القومية المصرية حديث السفير عن الضغوط الأمريكية العنيفة لتحرير الاتفاق رغم إرادة كل الدول. كما تجاهلت الإشارة إلى الإخفاقات المصرية فى إحداث تعديلات معينة تحد من أضراره.

****

وزير الداخلية قال فى أحد اللقاءات الخاصة أن قضية تمويل الإرهاب من الخارج، تتم معالجتها بالطرق الدبلوماسية وقد لوحظ أن صحيفة تصدر فى لندن، وتخدم أسرة عربية حاكمة كبيرة، قد قللت مؤخرا من التعرض الواسع فى صحافتها لقضايا ضرب السياحة فى مصر، الأمر الذى فسره المراقبون بوجود «مستمسكات» لدى الحكومة المصرية ضد هذه الدولة، تم استخدامها كأداة ضغط.

***

* أوكلت أكاديمية الشرطة إلى عدد من خبراء العلوم العسكرية تأليف مجموعة من الكتب الجديدة لتدريسها لطلبة كلية الشرطة. من الخبراء لواء د. نيازى حتاتة والعميد سراج الروبى. ويدور كتابيهما حول دور العلاقات الاجتماعية والإنسانية فى العمل الشرطى.

***

* بلغت مكافأة الجمعية العمومية لرئيس مجلس إدارة إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة المصرية للنقل والخدمات والتجارة نحو ٥٠ألف جنيه «الحاسدون» قالوا أن المكافأة تعادل ضعف المرتب الرسمى لرئيس الجمهورية.

***

* جريدة حزبية «تنتمى للتيار السياسى الإسلامى» عينت ثلاثة مندوبين لها فى البرلمان أحدهم رئيس مجلس الإدارة، وذلك بهدف التواجد فى محل وجود الوزراء للحصول على توقيعاتهم، على الطلبات المختلفة، وعلى طلبات الإعلانات.

***

* بلغ عدد رءوس الماشية طبقا للمسجل فى قروض بنك الائتمان الزراعى ١٨ مليون رأس ، بينما لم يزد العدد الحقيقى عن ٣ مليون رأس كشف هذا رئيس أحد بنوك المحافظات التابعة للبنك.

خلافات الحزب الحاكم

برغم أن موضوع الإرهاب، كان فيما يبدو الدافع الأساسي وراء دعوة الرئيس حسني مبارك للحوار الوطني أثناء حملته الانتخابية، فضلا عن تأثيرات الضغوط الدولية الخارجية، التي تطالب الحكومة المصرية، بتوسيع إطر الحريات الديمقراطية، إلا أنه، بعد مرور ثلاثة أشهر على طرح هذه الدعوة، فيبدو أن الألغام تعترض طريق هذا الحوار، وهي ألغام لايلقيها الأرهابيون هذه المرة، لكنها تنشأ من طبيعة تشكيل الظاهرة الحزبية نفسها!.

ألغام في طريق الحوار الوطني ..

أمينة النقاش

أكبر هذه الألغام وأكثرها خطورة، أن الحزب الوطني الحاكم نفسه، منقسم حول فكرة الحوار الوطني، ولايبدو أن هناك نوعا من التناغم داخل قياداته الحزبية، حول رؤيتها للحوار، وحول مدى إتفاقها مع الرئيس «مبارك» على القبول بفكرته أصلا. فبعد أن كرر الرئيس «مبارك»،دعوته للحوار الوطني، في خطابه في بداية الدورة البرلمانية الجديدة منتصف نوفمبر الماضي، ودعا الأحزاب والمفكرين والمبدعين والمثقفين والمؤسسات الرسمية والشعبية ومراكز البحث العلمي والاجتماعي، لإجراء حوار حر لتحديد أولويات العمل الوطني التي حصرها الرئيس مبارك، في الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها، وتحقيق التوازن بين احتياجات المواطنين، وقدرة المجتمع على الوفاء بها، من خلال تنمية شاملة، وتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي وصنع القرار، وفي التصدى لمشاكل الجماهير. بعد هذه الدعوة، توالت التصريحات المتضاربة، لقيادات الحزب الوطني حول قضية الحوار الوطني، بعد أن كانت تلك القيادات، قد التزمت الصمت، خلال شهر، بعد أن طرح الرئيس مبارك دعوته للحوار، للمرة الأولى، في خطابه الذى ألقاه، بعد أدائه لليمين الدستورية لتوليه الفترة الثالثة لرئاسة الجمهورية في أكتوبر الماضي.

وفي البداية، أعلن «صفوت الشريف» وزير الإعلام والأمين العام المساعد للحزب الوطني، أن المقصود من الحوار، ليس بحث موضوعات معينة، بل المطلوب، هو معرفة رؤية المشاركين فيه، لمستقبل مصر عام ٢٠٠٠، ولأن معرفة رأى الأحزاب والقوى السياسية المصرية، في مستقبل مصر، لم تكن في حاجة للدعوة لحوار وطني، بل لقراءة وثائقها، فقد عكس تصريح الأمين العام المساعد للحزب الحاكم، أن أطرافا به غير راغبة في إجراء الحوار أصلا، وأكد هذا المعنى التصريحات التالية للأمين العام للحزب «د. يوسف والى» وعضو مكتبه السياسي «د. أحمد فتحي سرور» وطبقا لما أعلنه «د. والى» منسوبا إلى الرئيس مبارك، فإن الحوار سيكون مفتوحا، وشاملا لكل القضايا الأساسية، وعلى رأسها البطالة والمشكلة السكانية، وأن الحزب الوطني سيطرح ورقة عمل على أحزاب المعارضة، لعقد مؤتمر عام في مقره، يضم ممثلين لكافة المؤسسات الشعبية والرسمية والنقابات المهنية والعمالية بما لايزيد عن مائتي شخصية، يمثل كل حزب بينها ثلاثة أعضاء، بحيث لايزيد التمثيل الحزبي عن ٣٦ عضوا، ويشكل المؤتمر ثلاث لجان سياسية واقتصادية واجتماعية، وينتهي الحوار إلى وثيقة ملزمة، على أن تخضع فيه الأقلية، لرأى الأغلبية.

كما نقل «د. فتحي سرور» عن الرئيس مبارك قوله أن الأولوية في الحوار، ستكون لترسيخ الاستقرار والتصدى للإرهاب، والتركيز على الدور الجديد للدولة في نظام اقتصاديات السوق، وتقييم تجربة التعددية الحزبية بسلبياتها وإيجابياتها، ونفى «سرور» أن يكون تعديل الدستور أو القوانين المكملة له، موضوعا للحوار، بل نتيجة له وأن الحوار، سوف يجرى في القنوات الشرعية وحدها!.

الاماات. الحزب الوطني

أبرزت التصريحات السابقة لقيادات الحزب الحاكم، وأعضاء مكتبه السياسي عددا من الحقائق، أهمها، أن الحزب الوطني قرر الانفراد بوضع شروط للحوار الوطني، وتحديد موعده ومكانه وأطرافه المشاركين به وعددهم دون التشاور مع أحزاب المعارضة، إستنادا إلى أنه حزب الأغلبية، الذى ينبغي أن تخضع له الأقلية، بعد أن تنازل وقرر الحوار معها. كما تجاهل الحزب قضية الإصلاح السياسي، ووضع أولويات للحوار، عجز هو نفسه بكل إمكانياته التنفيذية عن إيجاد حل لها، كمشاكل البطالة والزيادة السكانية والتصدى للإرهاب. كما أنه يسعى من وراء الحوار إلى إلزام القوى السياسية بالتوقيع على وثيقة، بتأييد سياسات لم يشاركوا في صنعها، ولم يوافقوا عليها، وتختلف بشأنها الآراء أختلافا جذريا، بعد أن أغرق الحزب الوطني، الأحزاب السياسية بأغلبية عددية بحيث لاتتجاوز نسبة تمثيل الأحزاب ١٨٪ من أعضاء المؤتمر. وخلاصة هذه التصريحات أن الحوار الوطني، لم يعد محدد الهدف، بعد أن تجاهلت قيادات الحزب الوطني الحاكم، الاقتراحات العملية، التي طرحتها أحزاب المعارضة كبرنامج، مثل تعديل قانون مباشرة الحقوق

السياسية ليشمل كافة الضمانات لإجراء إنتخابات واستفتاءات حرة ونزيهة، **وإعادة النظر فى قوانين الأحزاب والجمعيات والصحافة، التى تعترض طريق التطور الديمقراطى**، كما أن الحوار، وفقا لتلك التصريحات **غير محدد المدة**، بما يعنى أنه لن يسفر عن نتائج يجرى الاتفاق على تنفيذها. كما أنه **غير محدد الإطار**، بعد أن أصبحت الأحزاب المشاركة فيه أقلية، وسط أغلبية من الباحثين والمثقفين والنقابيين، ممن يواجهون مشاكل، لاعلاقة لها بالضرورة بالسياسات العامة للدولة، وهو مايعني أن الحزب الوطنى، قرر تجاهل مطالب أحزاب المعارضة، **بأهمية أن يدور الحوار- على الأقل فى مراحله الأولى- بين الأحزاب والقوى السياسية، وأن يبدأ** بقضايا الإصلاح السياسي، باعتبارها المدخل الرئيسى للتغيير، ولمحاصرة ظاهرة الإرهاب والعنف.

وبرغم أن «د. **أسامة الباز**» مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، أدلى بتصريحات صحفية نسب فيها للرئيس **«مبارك»** قوله أن الحوار **سيفتح أبوابه على مصراعيها، أمام كافة القوى السياسية**، للمشاركة، والإسهام بالرأى، وأن أية جماعة إسلامية تقر بالدستور، وتلتزم بالقانون، ولاتستخدم العنف، ولاتنادى باستخدامه لحل الخلافات مؤهلة نظريا وسياسيا للمشاركة فى الحوار، وهو مايعنى أن جميع القوى السياسية مدعوة للمشاركة فى الحوار الوطنى بدون إستثناء، فإن الحوار وفقا لتصريحات قيادات الحزب الوطنى، سوف **يستبعد قوتين أساسيتين، من القوى المحجوبة عن الشرعية، التى تنشط فى الساحة السياسية المصرية، بشكل شبه علنى هما: الإخوان المسلمون والشيوعيون، بعد أن** أعلنت دوائر فى الحزب الوطنى، أن الدعوة سوف تقتصر على الأحزاب المعترف بها قانونيا، وهو المعنى الذى أكده «**فتحي سرور**» بقوله أن الحوار سيدور فى القنوات الشرعية وحدها، ويبدو أن الصراع فى الحزب الحاكم حول القوى السياسية التى ينبغى أن تشارك فى الحوار، لم يحسم بعد، فقد ألمحت دوائر قيادية أخرى فى الحزب الوطنى، أن استبعاد مشاركة القوى المحجوبة عن الشرعية فى الحوار كقوى مستقلة، لايعنى الإعتراض على مشاركتهم ضمن الشخصيات العامة وممثلى النقابات والمنظمات الجماهيرية، المدعوة لمؤتمر الحوار.

وفى سياق معالجته لقضية الحوار، فإن الحزب الوطنى، **لم يلتفت إلى مطالب أحزاب المعارضة، بضرورة أن يكون الحوار علنيا**، أو أن تتاح للأحزاب والقوى السياسية الفرص الحقيقية، لعرض أرائها، ووجهات نظرها في القضايا المطروحة، فى أجهزة الإعلام الأكثر إنتشارا وتأثيرا- التليفزيون والإذاعة- وأن تقر بحقها في عقد المؤتمرات السياسية، بمجرد إخطار الجهة الإدارية، ودون إذن مسبق. ويبدو من تطور الأحداث، أن الحزب الوطنى لاينوى- ولايرغب- تنفيذ تلك المطالب، تحت دعوى أنه يرفض الحوار بشرط مسبقة!.

تعديل المواقف

أثارت تصريحات قيادات الحزب الوطني الحاكم المتضاربة، التى تعكس في واقع الحال شروطا قسرية مسبقة لإجراء الحوار، ردود فعل غاضبة، وسط أحزاب المعارضة، التى أعتبرتها مصادرة للحوار قبل أن يبدأ، وقد ساهم هذا الغضب فى دفع قيادات الحزب الوطنى للتراجع عنها. فقد أعلن «**د. يوسف والى**» أن تلك التصريحات، لم تكن سوى وجهات نظر شخصية، وأن الحوار هو الذي سيحدد جدول أعماله وأولوياته، على ضوء سماع إقتراحات الأحزاب والتشاور معها. وأعقب هذا التراجع خطوة أخرى حيث التقى مكتب الأمانة العامة للحزب الوطنى المشكل من أمينه العام «**د. يوسف والى**» والأمنين العامين المساعدين «**صفوت الشريف**» و«**كمال الشاذلى**» بقيادات أحزاب المعارضة الخمسة الرئيسية «**التجمع والوفد والعمل والأحرار**»- ثم مع بقية الأحزاب بعد ذلك- كخطوة أولى للتحضير للمؤتمر العام الموسع للحوار الوطنى الذى، توقع **الرئيس «مبارك» في حديث لصحيفة** «مايو» الناطقة باسم الحزب الوطنى أن يعقد فى منتصف شهر فبراير.

معركة..وألغام جديدة

بدا **الحزب الوطنى الحاكم، فى لقاءاته الثنائية مع أحزاب المعارضة، أكثر مرونة**، من تصريحات قياداته العلنية، كما أظهر دلائل تشير إلى رغبته فى إجراء الحوار الوطنى. وبرغم تمسكه بسياسات إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى القائمة على إلغاء الدعم عن السلع الأساسية، وتسعير الخدمات، بعد خفض الإنفاق الحكومي عليها، وبيع القطاع العام، وتسريح العاملين به، وقوله أن تلك السياسات غير ممكن العدول عنها أو مناقشتها بهدف تغييرها، فقد قبل الحزب الوطنى اقتراحات أحزاب المعارضة- **وخاصة التجمع**- بمناقشة بعض الإجراءات التى قد تسهم فى تخفيف آثار إعادة الهيكلة، على الشرائح الإجتماعية الفقيرة، **كما قبل الحزب الوطنى بمناقشة قضايا الإصلاح السياسى، وتعديل قانون الانتخابات بما يسمح بمشاركة أوسع للقوى السياسية فى البرلمان.** كما أكد الحزب الوطنى لأحزاب المعارضة، أن الحوار ليس هدفا فى ذاته، بل هو وسيلة لهدف آخر، ونفى أن يكون بمؤتمر الحوار أقلية وأغلبية، ورحب بالتوصل لقرارات المؤتمر بالتوافق العام وليس بالتصويت، كما رحب برفض المعارضة لصدور وثيقة عن المؤتمر، تلزمها بعدم معارضة السياسات التى لاترضاها.

وفى غمرة الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم، برزت على السطح **ألغام جديدة**، من شأنها عرقلة الحوار، أو على الأقل إحاطته بجو من الشكوك.

فقدأقر مجلس الشعب الذى يحوز الحزب الوطنى أغلبية أعضائه **قانون الضريبة الموحدة** بعجلة وبتجاهل تام لاعتراضات المعارضة البرلمانية، بل وحتى لاعتراضات بعض أعضاء «الوطنى»، وبرغم آثاره السلبية ليس على مستويات المعيشة للفئات الوسطى ومحدودة الدخل فحسب، بل على الاستثمار الذى تذرعت الحكومة به لإصداره، مما يشكك فى التأكيدات التى منحها الحزب الوطنى لأحزاب المعارضة، بمراعاة الجوانب الاجتماعية لقضايا الإصلاح الاقتصادى، كما يعطي المتشككين فى أن الحوار يمنح الحكومة غطاء، لتمرير سياساتها المرفوضة، دعما جديدا.

كما فوجئت أحزاب المعارضة، أثناء حوارها مع الحزب الحاكم **بإسراع اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب، بالموافقة على تعديل قانون الانتخابات**، بحيث لايعاقب النائب الذى يتم التزوير لصالحه، بل يعاقب معاونيه فقط، بما يفوت الفرصة للطعن في فوز المرشح، دون الالتفات للتعديلات التى أقترحتها المعارضة لتعديل قانون الانتخابات، كأحد إجراءات بناء الثقة بين طرفي الحوار.

وفى غمرة الحوار أيضا، تفجرت قضية ملياردير مدينة نصر «**فوزى السيد**» الذى

بنى ثروته خلال سنوات قليلة بإرتكاب عدد هائل من المخالفات القانونية بمساعدة قيادات بارزة فى الحزب الوطنى وطالت الاتهامات عددا من كبار المسئولين فى الدولة ومؤسسة الرئاسة، بما يجعل التساؤل، فى أوساط الرأى العام المصرى، حول جدوى إجراء حوار وطنى مع حكم يعجز عن إتخاذ إجراءات حاسمة، لتعقب الفساد الذى ينهش فى مؤسسات الدولة، ومحاصرته ومساءلة مرتكبيه وتقديمهم للمحاكمة، تساؤلا مشروعا!

ألغام المعارضة

لم يكن الخلاف بين قادة الحزب الوطنى حول قضية الحوار، ومقاومة قيادات أخرى له هو اللغم الوحيد فى الطريق للحوار الوطنى. ففى جبهة المعارضة برزت ألغام أخرى.

ويعد أن أبدت **أحزاب المعارضة** المصرية جميعها، إستعدادها، لقبول دعوة **الرئيس «مبارك»** للحوار، وانتقلت من مرحلة الترحيب بالدعوة، إلى عقد لقاءات مشتركة، للتنسيق فيما بينها، وبدت لأول مرة منذ فترة طويلة طرفا واحدا، والحزب الوطنى هو الطرف الثانى، برز بين صفوف المعارضة أطراف منها، ترفض فكرة وضع ورقة عمل مشتركة لأحزاب المعارضة، وتقبل بالسيناريو الذى بطرحه الحزب الوطنى للحوار وتعترض على فرض شروط من قبل المعارضة لإتمام الحوار وتطرح بدلا من ذلك فكرة عقد لقاء مشترك بين رؤساء **أحزاب المعارضة** وبين الرئيس **مبارك** للتشاور حول الأولويات التى ينبغى أن يشملها الحوار الوطنى، ولقد إنتهى هذا الموقف برفض حزبين منها - **الأمة والعدالة**- التوقيع على البيان المشترك لأحزاب المعارضة، الذى أوضحت فيه موقفها من الحوار الوطنى!

كما حدث خلاف آخر داخل الأحزاب نفسها حول الموقف من الحوار ومن الأطراف المشاركة فيه. ففى حزب العمل، تفجر الخلاف بين قيادات الإخوان المسلمين وقيادات حزب العمل، بعدأن أعلن رئيس الحزب **«إبراهيم شكرى»** أن وفد الحزب فى الحوار الوطنى، لن يضم إلا أعضاء حزب العمل، وأن على الإخوان المسلمين أن يشاركوا فى الحوار كهيئة مستقلة، وهو إعلان يهدد بإنهاء سبع سنوات من التحالف، كان الإخوان المسلمون يشاركون فى كل المحاورات السياسية مع الأحزاب الأخرى، ضمن وفد حزب العمل. وكان ممثل الإخوان فى لقاءات أحزاب المعارضة، فى بيت **فؤاد سراج الدين** لمواصلة التشاور حول خطوات الحوار الوطنى، قد طالب بامتناع أحزاب المعارضة، عن المشاركة فى الحوار، فى حال رفض الحكومة مشاركة الإخوان المسلمين به كهيئة مستقلة هذا فى نفس الوقت، الذى برزت فيه فى صفوف حركة الإخوان- غير المدعوة أصلا للحوار- أصواتا ترفض الحوار مع الشيوعيين والناصريين!

ويميل تيار داخل حزب التجمع، مع فروقات متعددة، وتنوع فى النغمة، إلى القول، أن التناقض بين التجمع، وبين الأحزاب الأخرى- فيما عدا الناصريين- أكثر من تناقضه مع الحزب الوطنى، وأنه لايوجد كثير من العوامل، التى تقرب بينه وبين حزب كالوفد، يرى بعض التجمعيين أنه على يمين الحزب الوطنى، ويمثل رؤية فكرية أكثر تطرفا نحو اليمين، كما أن أفكاره وبرامجه، تنتمى لما قبل ثورة ٢٣ يوليو، كما يمثل جنوحا بالغا نحو التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمكن قول مثله عن حزب الأحرار، وحزب العمل، الذى تحول إلى حزب يدعو إلى إقامة الدولة الدينية. وبالتالى فليس هناك مايفرض على التجمع أن يضع نفسه فى سلة واحدة مع مثل هذه الأحزاب، وأن يتحاور مع الحزب الوطنى من خلال موقف مشترك معها، وأن على التجمع أن يتحاور مع **الحزب الوطنى** بصفته، بعيدا عن الآخرين. ويعارض هؤلاء، فكرة، أن تقوم أحزاب المعارضة بالتنسيق بين مواقفها، وأن تتوصل فيما بينها إلى حد أدنى مشترك، تدخل به فى حوار مشترك مع **الحزب الوطنى** بينما يرى قسم آخر فى حزب **التجمع** أن هذه الرؤية تتجاهل، أن **الحزب الوطنى** هوالذى يحكم، ويحرز السلطة، وأن جوهر المشكلة الحقيقية فى مصر، هى مشكلة توسيع أطر الحريات الديمقراطية الراهنة لكى تتحول صيغة التعددية الحزبية، إلى صيغة حقيقة، وأن ما يجمع **أحزاب المعارضة** جميعها، بصرف النظر عن خلافاتها الأخرى، هو مطالبتها بحقوقها جميعا، فى العمل السياسى وسط الجماهير، وفى المطالبة بالتأثير فى صنع القرار السياسى، وذلك بالإتفاق بين كل أطرافها، حول مطلب الإصلاح السياسى والديمقراطى، الذى لاتعارض فيه أي من هذه الأحزاب، بصرف النظر عما بينها من خلافات فى الرأى. وأن الاشتراك مع **أحزاب المعارضة الأخرى**، والاتفاق معها، حول حد أدنى مشترك تدخل به الحوارالوطنى، يزيد من ثقلها ومن تأثيرها ويهيىء الفرصة لتحقيق مطالبها الديمقراطية.

رفض المشاركة

وداخل حزب **الوفد** برز تياران، أحدهما يرى أن الحوار الوطنى، قد أحيا العمل المشترك لأحزاب المعارضة الذى توقف منذ فترة طويلة، وأنه لايجوز أن ترفض المعارضة دعوة رسمية وجهت إليها للحوار، بحكم أنها أحزاب ديمقراطية، وعلى اعتبار أن الحزب الوطنى، هو الذى يمتلك سلطة القرار فى كثير من القضايا التى تتعلق بمصير الأحزاب نفسها، وأن **الوفد** هو صاحب وجهة النظر التى ترى أن الحل الرئيسى لأزمة مصر الراهنة، هو البدء فورا فى عمليات الإصلاح السياسى.

أما الفريق الثانى داخل **حزب الوفد** فيشكك فى مدى جدية الحزب الوطنى فى إجراء الحوار، لرفضه التنازل عن السلطة، أو مشاركة أحد له فيها أو تداولها، إصراره على إحتكارها وتهميش الأحزاب الأخرى، والإبقاء على دستور يحرم مجلس الشعب من حق تعديل الميزانية ويضع أكواما من التعقيدات حول حقه فى سحب الثقة من الحكومة، ويمنح أكثر من نصفه سواده سلطات لرئيس الدولة دون محاسبة أو مساءلة. ويرى هؤلاء، أن الحزب الوطنى لايسعى بالحوار الوطنى للخروج بمصر من أزمتها، بل يتخذ منه غطاء لتمرير سياساته التى كانت هى السبب الرئيسى فى خلق هذه الأزمة، وليحشد أحزاب المعارضة خلفه لمواجهة قضايا الأرهاب بمنهجه الأمنى وحده وليظهر أمام الدوائر الغربية، بأنه محل اتفاق وطنى عام وشامل، وأنه نظام حكم مستقر. كما أبدى هؤلاء دهشتهم من إصرار الحزب الوطنى على، إتباع الطريقة الإسرائيلية فى التفاوض، التى انتهت بإجرائه مفاوضات ثنائية مباشرة مع كل طرف حزبى على حدة، حتى لو أقتصر ذلك على المرحل التمهيدية فقط.

**

هذه هى بعض الألغام، التى تعترض طريق الحوار الوطنى، فى مصر. حزب، حاكم منقسم على نفسه، وأحزاب معارضة مختلفة فيما بينها، وداخل صفوفها حول جدوى الحوار وأطرافه وأهدافه.

والمتشككون فى جدوى الحوارالوطنى، وفى نوايا الحزب الوطنى الحكم، الذى قد يكتفى من الحوار بمظهره الشكلى فقط، يملكون ذرائع قوية، لكن أطرافا أخرى ممن وافقت على الدخول فى الحوار والمشاركة فيه، ترى أن الظروف الدولية والرغبة فى طمأنة المستثمرين لو أنها قد أجبرت الحكومة على الإقدام على هذه الخطوة لفتح حوار مع القوى السياسية، فإن من واجب المعارضة أن تجبر الحكومة على تحويل هذا الإجراء، من خطوة شكلية إلى خطوة حقيقية.!

حتى الكشري لا يفلت من الجات

دخلت «الجات» قاموس المصطلحات الاعلامية واصبحت فى فترة قصيرة مثل التعويذة على لسان كل المسئولين ولن يكون غريبا مع استمرار الهوس الاعلامي بالجات أن يرفع باعة الكشرى فى المستقبل لافتات مكتوب عليها **«العسميرة معلق عليها فى الجات»**...

فمنذ الخامس عشر من ديسمبر تحولت «الجات» منظمة متكاملة للتجارة الدولية تملك صلاحيات الرقابة والاشراف والعقاب ايضا للدول الاعضاء البالغ عددهم ١١٧ دولة بعد انضمام البحرين، وسلطنة بروناى.

وترجع الجات فى تأسيسها إلى عام ١٩٤٧ .. وقتها طرقت فكرة تأسيس **منظمة للتجارة الدولية**، لكن الكبار كانوا متعبين من آثار الحرب العالمية الثانية، وكانت أمريكا ما زالت تسير على سياسة الحماية التجارية للسلع والخدمات .. ومن هنا فشلت الدعوة لوضع اساس قيام منظمة تكون غايتها تحرير التجارة الدولية وفتح الاسواق أمام الجميع .. رفض الكبار الفكرة وأكتفوا بالاتفاق على التعامل بعقود اختيارية بين الدول الراغبة فى تقديم تنازلات فى مجال التجارة الدولية..

وكان علينا أن ننتظر ٤٦ عاما حتى يتفق الكبار مرة أخرى على قيام منظمة التجارة العالمية .. ويتوقع الخبراء أن **تحرير التجارة الدولية سيدر ٣٥٠ مليار دولار فى السنوات العشر المقبلة لكنهم ايضا يؤكدون ان معظم هذه المليارات سيكون من نصيب الدول الصناعية المتقدمة بنسبة لا تقل عن ٩٠٪...**

بدأت الجات عام ٤٧ بداية متواضعة بعدة بلدان لم تتجاوز ٢٣ دولة .. ومنذ نشأة الجات وهى تسعى عن طريق التفاوض بين اعضائها إلى المزيد من التخفيضات الجمركية وازالة العوائق والعقبات الاخرى الجمركية.

استغرقت مفاوضات الجات اعواما كثيرة، وبلغت الجولات ثماني مرات كان آخرها **جولة اورجواى** التى بدأت فى شهر سبتمبر ٨٦ بمدينة بونتادل فى دولة اورجواى.

كانت الجولة الأخيرة هى الحاسمة فى تاريخ الجات من حيث أعداد المشاركين فيها او طبيعة القضايا المطروحة، وتناولت المفاوضات جوانب التجارة المرتبطة بكل انواع النشاط الاقتصادى بعد ان كانت تقتصر على السلع المتطورة فقط .. وتضم هذه المجالات **التجارة فى الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية** وهى الموضوعات التى تسببت فى امتداد المفاوضات حتى ديسمبر ٩٣ بعد ان كان مقررا لها ان تنتهى فى ديسمبر ١٩٩٠.

ورغم ان مفاوضات الجولة الاخيرة قد بدأت ١٩٨٦ لكن دول الاتفاقية لم يتوصلوا إلى وثيقة الجات الا فى عام ١٩٩١ ودار بعدها النقاش حول الوثيقة لمدة عامين آخرين.

أهم ملامح الوثيقة كانت تغيير شكل الجات من إتفاقية تتكلم عن السلع إلى منظمة جديدة اسمها **«منظمة التجارة متعددة الأطراف»** وتتضمن الوثيقة اتفاقات تفصيلية كاملة **حول التبادل السلعى والعوائق الفنية وتراخيص الاستيراد والدعم والرسوم التعويضية والتثمين الجمركى والمشتريات الحكومية وقطاع الزراعة والامور التجارية المرتبطة بالاستثمار والمنسوجات والملابس. بالاضافة إلى موضوع التجارة فى الخدمات واتفاقا خاصا بالأمور التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية**.... والأهم ان الوثيقة كانت تلزم الدول الاعضاء بكل الاتفاقيات ولا يمكن لدولة من أعضاء الجات أن تختار ما يحلو لها وتترك باقى الاتفاقات..

وقبل التوصل لاتفاق ديسمبر الماضى لم يكن أي من الخبراء الاقتصاديين او السياسيين يستطيع التكهن بقدرة الكبار على الاتفاق ... وكانت كل المؤشرات تسير فى اتجاه وقف الأوروبيين خاصة فرنسا للهيمنة الامريكية..

وتركز الخلاف بين الجانبين حول الملف الزراعى **والتجارة فى الانتاج السينمائى والمرئى بالاضافة إلى إنتاج الطائرات**..

كان الجانب الاوروبى بقيادة فرنسا يرى **استثناء قطاع الزراعة والسينما والتليفزيون من الاتفاق** .. وأسباب ذلك كانت قوة الضغوط التى تعرضت لها الحكومة الفرنسية من لوبى المزارعين الرافضين لفكرة رفع الدعم عن الانتاج الزراعى وفقا لما تذهب اليه المطالب الامريكية، وهو ما جعل فرنسا ترفض **اتفاق بلير هاوس** حول نفس الموضوع بين أوروبا وأمريكا..

فى قضية السينما والتليفزيون قالت فرنسا إن الافلام جزء من التراث الثقافى لأى بلد بينما كانت أوروبا تخشى ان تغرق منتجات هوليود بلدانهم فى حالة دفع الدعم عن الانتاج السينمائى والمرئى على الجانب الآخر **كانت صناعة الافلام الامريكية تتذمر من اقتطاع فرنسا حصة من ايرادات دور السينما لتقدمها إلى صناعة السينما الفرنسية**..

أما قضية صناعة الطائرات فكان الخلاف حول الدعم الأوروبى لشركة **«ايرباص»** الأوروبية وكان الامريكان يطالبون بوقف الدعم وكان وراء المطلب الامريكى **شركة بوينج** الامريكية التى تأثرت من المنافسة الاوربية فى صناعة الطائرات..

هكذا كان **الخلاف بين الكبار يدور حول مصالح الشركات متعدية الجنسية فى مجالات الانتاج السينمائى والتليفزيوني والزراعى وانتاج الطائرات** بالاضافة إلى تفصيلات أخرى ليست مهمة كان الخلاف شديدا، لكن الكبار توصلوا للاتفاق بعد مساومات وتنازلات من الطرفين .. واضطرت الولايات المتحدة لاجراء بعض التعديلات على **اتفاق بلير هاوس** الزراعى مرضاة لفرنسا لكنها لم تسمح لأى من بلدان العالم بابداء الرأى فى الاتفاق بعد التعديل الامريكى، والاغرب أن أمريكا قدمت ورقة التعديلات قبل انتهاء



مدير عام «جات» بيتر سرذر لاند

جولة المفاوضات بستة أيام فقط ولم يطلع عليها بعض الوفود الا عشية اعلان الاتفاق..

وكما يقول السفير منير زهران رئيس الوفد المصري في مفاوضات الجات ومنسق المجموعة الافريقية **أن اتفاق الزراعة تم فرضه على الدول الاعضاء..**

ولم تكن بنود الاتفاق الزراعي فقط هي التي تم فرضها على دول الجات فقد لعبت واشنطن بعدة اوراق للضغط في الاسابيع الأخيرة واستغلت رغبة بعض الدول في التخلص من حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها العالم الصناعي، وكان واضحا أمام الوفود ان عدم التوصل لاتفاق في ١٥ ديسمبر الماضي يضع قيدا على حركة الادارة الامريكية فقد كان الخامس عشر من ديسمبر الماضي هو الفرصة الأخيرة أمام الرئيس **بيل كلينتون** لإخطار الكونجرس الامريكي بطرح إتفاق دورة أوراجوي للتصويت. وهو ما جعل الكثير من وفود الدول الاعضاء، وبينها الدول الاوربية تتغاضى عن الكثير من مواد وبنود الاتفاقيات واستطاع الامريكان تمرير اكبر قدر ممكن من الطلبات مقابل تأجيل بعض الموضوعات غير الهامة مثل ملف البيئة..

ومع ورقة الكونجرس استخدم المفاوض الامريكي قيام الولايات المتحدة في الفترة الاخيرة بإبرام اتفاق التجارة الحرة الخاص بشمال امريكا المعروف بأسم «**نافتا**» الذي نتج عنه قيام أكبر سوق تجاري في العالم يشمل قارة أمريكا الشمالية ويضم بلدان كندا والمكسيك مع الولايات المتحدة وبالطبع فان الاتفاق يحمل مكاسب متعددة للشركات الامريكية..

تواكب مع ذلك قيام الولايات المتحدة بانعاش **منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي المعروف بأسم «آبيك»** ويضم ١٧ دولة تشكل ٤٠٪ من التجارة العالمية ... وقد استطاعت امريكا الضغط على دول المنتدى لحملهم على ممارسة ضغوط على أوروبا لاتمام مفاوضات الجات في موعدها..

وهكذا فان الامريكان دخلوا المفاوضات باوراق ضغط قوية لم تجد امامها باقي البلدان مفرا من الرضوخ في النهاية للطلبات الامريكية رغم المقاومة الفرنسية..

وبالتوصل إلى اتفاق اوراجواي تكون الولايات المتحدة الامريكية قد استطاعت ضرب عدة عصافير بحجر واحد... فمن ناحية ضمنت نصيب الأسد من المليارات القادمة بعد انتعاش الاسواق وحققت مصالح الشركات الامريكية والاهم هو ضمان توظيف العاملين الامريكان وهي المشكلة التي قال عنها كلينتون إنها قضيته الأولى في مفاوضات التجارة الحرة.. على جانب آخر فان الجات ستضمن للولايات المتحدة مركزا متميزا في المنافسة مع الاوروبيين بعد ان قطعوا شوطاً طويلا حتى أمكنهم التوصل للسوق الاوربية المشتركة.. **ووفقا لاتفاقية الجات سيكون للولايات المتحدة حقوق تماثل حقوق الشركات الاوربية في سوقهم بقاعدة الدولة الاولى بالرعاية التي تسير عليها الجات...**

واذا كانت الجات هو وسيلة الدول المتقدمة في تجربة التجارة بحجة انتعاش الانتاج وزيادته فإنها **قد وقفت بحزم ضد تحرير اهم عوامل هذا الانتاج ونقصد به العمالة وحرية انتقالها على غرار البضائع..**

وقد رفضت الولايات المتحدة الامريكية مجرد مناقشة الفكرة وتم اخراج العماله من دائرة اتفاقيات الجات وخضعت وحدها للقيود وفقا لتشريعات كل دولة، رغم ان **بلدان العالم الثالث تعتمد على العمالة كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومي**، واخراج العمالة من نطاق اتفاقية الجات واعتبارها سلعة مقيدة يتواكب ايضا مع اتجاه دول الشمال إلى فرض المزيد من القيود حول استيراد العمالة الأجنبية الوافدة من الجنوب..

وتم أيضا **إخراج النسيج ومشغولاته من دائرة الجات** وهي إحدى السلع الرئيسية التي استطاع كثير من دول

العالم الثالث الاعتماد عليها في التصدير لتنمية مواردها..

وهكذا كانت بلدان العالم الثالث مثل الاطرش في الزفة في اتون الصراع حول اتفاقيات الجات .... **وعلى عكس وضوح الرؤية التي كانت عليها شعوب بلدان مثل فرنسا لهد شعوب بلدان العالم الثالث نايمة في العسل بعد ان اكتفت حكوماتها واعلامها مثل حالة مصر بالحديث عن الجات كأنها لوغاريتم ولغز صعب الفهم..**

كان المزارع الفرنسي يضغط على حكومته في الوقت الذي كانت البيروقراطية المصرية تتعامل مع الموضوع بطريقة اهل الحل والربط .. وهكذا لم يكن لدى الرأي العام المصري أية فكرة عما يجري في دهاليز جنيف الا بعد اعلان الاتفاق . وحتى بعد الاعلان لم يفهم احد شيئا مما يجري او ما سيحدث..

ولم يبدأ اهتمام الصحف الا مع اجتماع مبارك مع مجلس الوزراء. وخرج وزير الاعلام ليقول أن وزير الاقتصاد اكد ان جميع الاتفاقيات خلال الفترة اي منذ انضمام مصر للجات تم عرضها على مجلس الوزراء والمؤسسات الدستورية واكتفى وزير الاعلام بذكر ان وزير الاقتصاد شرح للاجتماع تعارض المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية والآثار السلبية على اقتصاديات الدول النامية على المدى القريب والايجابيات على المدى المتوسط والبعيد .. هكذا بدون اي تفاصيل .. وكلام وزير الاقتصاد عن السلبيات على المدى القريب وايجابيات المدى المتوسط والبعيد هي الفكرة المركزية التي روجها المفاوضون الامريكان للجات وشاركهم إلى حد ما المفاوضون الاوربيون حسب نظرية انا وأخويا على ابن عمي..

فاتفاقية الجات تنص على الغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وتحويل الحظر إلى تعريفات جمركية مع تخفيض تلك التعريفات في الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ خلال مدة ٦ سنوات وفي الدول النامية بنسبة ٢٤٪ خلال مدة ١٠ سنوات وذلك بدءا من ١/١ ١٩٩٥ مع اعتبار فترة الأساس هي متوسط الفترة من ٨٦-١٩٨٨ بالنسبة للتعريفات.

ويتضمن الاتفاق تخفيض الدعم الداخلي للانتاج الزراعي في الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ خلال مدة ٦ سنوات مع السماح بالدعم الداخلي للانتاج الزراعي في الدول النامية في حدود ١٠٪ في بعض الحالات وفي الدول المتقدمة في حدود ٥٪ في بعض الحالات .

ويتضمن الاتفاق الغاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية وفقا لنفس القاعدة.....واذا كانت مصر قد قطعت شوطا في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي لتنفيذ تلك الاجراءات **فإن ما بقى منها يمثل تهديدا جديدا للمواطن ويلقى بعبء جديد عليه فالمتوقع هو زيادة اسعار الحاصلات الزراعية خاصة القمح وذلك بعد الغاء الدعم**، والتنافس السابق الاوربي الامريكي على كسب الاسواق الذي كان يحد من ارتفاع الاسعار... **وتقدر الزيادة المرتقبة في الحاصلات الزراعية والغذائية بين ١٠ -١٥٪ ونسبة اكبر للقمح الذي تستورد مصر منه ٨٠٪ من احتياجاتها** ... وتقول تقديرات خبراء وزارة الزراعة المصرية ان عبء ارتفاع الاسعار سيدفعه سكان العالم الثالث - ومنهم مصر- التي تستورد احتياجاتها الزراعية والغذائية بنسبة تتراوح بن ٥٠٪ ، ٨٠٪ - والقضية ليست فقط تخفيض الدعم الداخلي وانما ايضا رفع الدعم عن الصادرات والاهم تخفيض المساحات المزروعة وبكلام السفير منير زهران فإن القضية ثلاثية الابعاد وهو ما سيعرض الدول المستوردة للغذاء للمخاطر ولن يفيد في تلك الحالة ولن يفيد في تلك الحالة الدعم المحدود الذي ستقدمه الدول الغنية في شكل قروض أو تسهيلات للشراء وبالمناسبة والكلام ما زال للسفير فإن منظمة الجات ستأخذ من صلاحيات بعض المنظمات الدولية التي كانت تقوم في السابق بتقديم المعونات لبلدان العالم الثالث وستكون المعونات تحت الاشراف الكامل للجات منعا للزوغان من قيود الاتفاقية!

وتتضمن اتفاقية الجات إسقاط أي شكل من اشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة وهو ما يعني فتح السوق تماما أمام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة في دول الشمال و الذي يمكن أن يؤدي إلى محاصرة المشروع الصناعي المحلي والوطني وبالنسبة لمصر سيكون الوضع أسوأ في ظل سياسات الحكومة الحالية التي تعاني في ظلها الصناعات القائمة من الركود والكساد واغلقت بسببها الكثير من المصانع في العاشر وشبرا الخيمة والمحلة..

كما تلغي الاتفاقية نظام الحصص المعمول به حاليا في تجارة الملابس الجاهزة والمنسوجات واذا كانت الاتفاقية قد اعطت فترة سماح للبلدان لالغاء هذا النظام فالمتوقع أن **تنال صناعة الملابس الجاهزة و المنسوجات ضربة جديدة في ظل السوق المفتوحة خاصة مع المواصفات القياسية لما يعرف بالايزو ٩٠٠٠...**

وملامح المستقبل تحمل معها مخاطر متعددة في ظل منافسة مع بلدان مثل الصين- ولا نقول اوروبا وأمريكا - التي يقول عنها تقرير للبنك الدول انها ستكون ثاني أكبر الرابحين في مجال المنسوجات والملابس الجاهزة .. وعلى رغم أن الصين لا تنتمي حتى الآن للجات لكنها تشارك في الترتيبات الخاصة بالأنسجة المتعددة المقيدة وهي الترتيبات التي ستلغى بالتدريج على مدى الاعوام العشر المقبلة..

المثير ان الاعلام المصري ما زال يطنطن بنغمة التصدير هو الحل وهي النغمة التي فشلت كل حكومات الانفتاح في تحقيقها ويصبح نشازا ان يكرر رئيس الجمهورية مطالبته بازالة العقبات وتسهيل الاجراءات أمام المصريين مع أن الرئيس ووزراءه لديهم على مكاتبهم مئات الشكاوى والمذكرات من أصحاب مصانع النسيج والملابس الجاهزة على طوال السنوات الماضية وصلت لحد الاعلان بالصحف في صفحات كاملة بالاضافة الى الاف من التحقيقات الصحفية والتقارير عن مشاكل الصناعة المصرية والمصدرين.

وهي ما انتهى **بعجز تجاري في السنة الأخيرة ٩٣ بلغ ٢ر٩ بليون جنيه بعد ان تراجعت الصادرات السلعية بنسبة ٥٢٪ بالمقارنة مع عام ٩٢** .. والاحصائية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، عن النصف الاول من عام ٩٢ و٩٣...

ويصبح مع هذه الاوضاع من قبيل العبث الحديث عن إمكانيات منافسة في مجالات تجارة الخدمات سواء كانت بنكية او سياحية او ما سينتهي به الاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية.

ولا يبقى الا الكثيرى كما قلنا لنحتكر حق وضع الاسعار التي تلائمنا بشرط اخذ موافقة الجات..

أحمد الجمري

تنظيم عبد الناصر السري.. لمـــاذا؟!

د. عبد العظيم أنيس

في ١٠ يناير الماضي نشـــرت جـــريدة «**العربي**» حديثا للاستاذ **سامي شرف** عنوانه «**القصة الكاملة لإنشاء حزب عبد الناصر السري**»، وهو الحزب الذي عرف تاريخيا باسم «**التنظيم الطليعي**» أو تنظيم «**طليعة الاشتراكيين**».

وسامي شرف كان واحدا من رجال عبد الناصر المقربين، كان سكرتير الرئيس لشئون المعلومات لكنه كان مسئولا عن أشياء كثيرة تتعدى مسائل «**المعلومات**»، ولذلك فإن حديثه عن التنظيم السري يتسم بأهمية خاصة لمعرفته المفصلة عن التنظيم ومشاركته على القمـــة في كل جهـــود بنائه. ولذلك فإن الكثيرين يتطلعون دون شك إلى حديث اكثر تفصيلا لتلك المسألة لأهميتها التاريخية وللخبرات التي يمكن استخلاصها من تلك التجربة.

وعلى أي حال نفي حدود هذا الحديث الموجز الذي أدلى به سامي شرف لجريدة العربي يتضح مايلي:

أولا: أن **عبد الناصر** طلب من **سامي شرف** في أحد أيام شهر يونيو سنة ١٩٦٣ أن يدعو إلى اجتماع في منشية البكري يحضره **علي صبري وعباس رضوان ومحمد حسنين هيكل وأحمد فؤاد** بالاضافة إلى **سامي شرف**.

ثانيا: أن **عبد الناصر** شرح خلال هذا الاجتماع تفكيره حول تكوين تنظيم طليعي سري يضم الكوادر المؤمنة بثورة يوليو وبالاشتراكية والمستعدة للتضحية من أجلها. وقال عبد الناصر أن الهدف من السرية هو حماية أعضاء التنظيم من القوى المعادية ومن أنفسهم درءا للغرور، واختبارا للقدرة على التضحية.

ثالثا: أنه كان من الضروري الابتعاد من ترشيح أعضاء من الجيش أو الشرطة أو القضاء لعضوية هذا الحزب على الأقل في المرحلة الاولى ولحين تقييم التجربة، وأن المشير عامر- وإن كان على علم بالتنظيم- فإنه ليس عضوا فيه ولايعرف تفصيلاته.

رابعا: أن مجموعة الاسماء التي رشحها **أحمد فؤاد** للعضوية هي عناصر ذات ماضي أو حاضر شيوعي مثل **أحمد حمروش وعبد المعبود الجبيلي وأحمد رفاعي وزكي مراد وفؤاد حبش**، وفيما بعد **فؤاد مرسي**. وكـــان أغلب هؤلاء من **منظمة حدتو أو الحزب الشيوعي المصري** وقد تأجل في المرحلة الأولى البت في هذه الترشيحات إلى أن تم حل **الحزب الشيوعي المصري** وباقي المنظمات الشيوعية وإن كان قد تم ضم واحد أو اثنين منهم في مرحلة التنظيم الجغرافي وقبل حل الحزب.

خامسا: أن أول أمانة للتنظيم ضمت **شعراوي جمعة وأحمد حمروش وحسين كامل بهاء الدين وعبد المعبود الجبيلي وأمين عز الدين ومحمد عروق**، ثم دعمت بعد ذلك عقب التوزيع الجغرافي بضم **أمين هويدي وسامي شرف ومحمد فايق وعبد المجيد فريد ومحمود أمين العالم**.

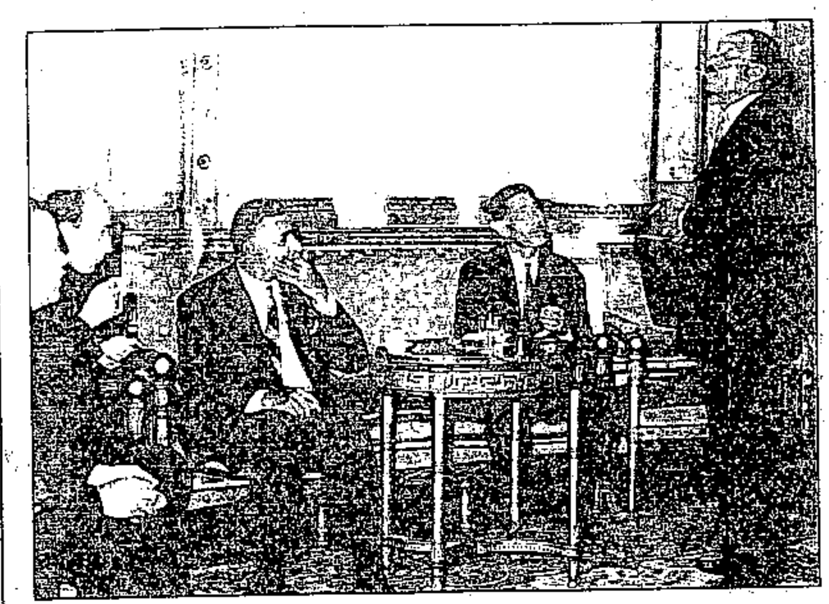
سادسا: أن قيادات نظام الحكم الحالي في مصر (نظام مبارك) مثل **عاطف صدقي وفتحي سرور وعمرو موسى وأسامة الباز ومصطفى كمال حلمي، ورفعت المحجوب، وعصمت عبد المجيد** كانوا أعضاء في التنظيم.

ربما كان هذا تلخيصا سريعا لحديث سامي شرف في جريدة «**العربي**»، لكن مايفتقده المرء في هذا الحديث معرفة الظروف التاريخية المحلية والاقليمية والدولية التي نشأ إبانها هذا الحزب، إذ بدون هذا قد لايكون مفهوما أسباب تكوينه، وبدون هذا أيضا قد يكون من الصعب أن نفهم هذه السرية التي فرضها عبد الناصر على التنظيم بينما هو في قمة السلطة. والحقيقة أن قصة هذا التنظيم تطرح العديد من الاسئلة التي في حاجة من الباحثين إلى محاولة الإجابة عليها، لكننا سوف نقتصر في هذا المقال على محاولة الاجابة على سؤال واحد وهو: لماذا؟ ماهي الاسباب التي دفعت عبد الناصر إلى هذا ؟

في هذه المحـــاولة نود أن نلفت الانظار إلى تاريخ أول اجتماع كما ذكره **سامي شرف** وهو: أحد أيام يونيـــو سنة ١٩٦٣، وبالتالي السياق التاريخي لهذا الاجتماع الاول.

كان الانفصال السوري قد وقع في سبتمبر سنة ١٩٦١، ولاشك أن هذا الانفصال والمباغتة التي تمت في تنفيذه على يد ضباط الجيش السوري، ومنهم ضباط مكتب المشير عامر في دمشق قد تركت في نفس عبد الناصر جرحا غائرا، وكانت المأساة أن التنفيذ وقع والمشير في دمشق الأمر الذي تركه أسيرا للضباط السوريين من قادة الانفصال، وأن **النحلاوي** مدير مكتب المشير، **والعقيد هشام عبد ربه** المسئول عن أمن **عبد الناصر** عند ذهابه إلى دمشق كانا من قادة الانقلاب!

لكن الامور تطورت بعد ذلك خلال عام ١٩٦٣ بما اعتبره عبد الناصر، رد اعتبار لنظامه في العالم العربي فقد وقع الانقلاب **على عبد الكريم قاسم** في بغداد في



عبد الناصر وعبد الحكيم وأمامهم السادات يتأمل.. على اليمين زكريا والشافعي.. وعلى اليسار حسن ابراهيم..

فبراير سنة ١٩٦٣ وقتل في وزارة الدفاع العراقية واستولى **البعثيون القوميون على الحكم ثم أعقب ذلك الانقلاب على حكم الانفصال في دمشق في مارس سنة ١٩٦٣** وعاد البعثيون السوريون إلى الحكم. وبعودة البعثيين إلى الحكم في بغداد ودمشق بدأت مساعي التفاوض مع عبد الناصر من جديد من أجل تحقيق شكل من أشكال الوحدة في ابريل سنة ١٩٦٣ ولكن بشروط البعث . ومن ناحية أخرى فقد **انتصرت الثورة الجزائرية واستقر الحكم في القاهر** بن بيلا، وسافر عبد الناصر في مايو سنة ١٩٦٣ لزيارة الجزائر حيث استقبل من الشعب الجزائري استقبال الفاتحين العظام. لكن **عبد الناصر** لاشك أدرك من زيارته للجزائر مدى الانقسامات الموجودة في داخل قيادة الثورة الجزائرية والاحتمالات المشئومة التي يمكن أن تؤدي إليها هذه الانقسامات . الأمر الذي تحقق بعد ذلك في عام ١٩٦٥ عندما قاد العسكريون الجزائريون بقيادة وزير الدفاع **بومدين** الانقلاب على بن بيلا واعتقلوه.

لكن في هذا الزمن أيضا كانت **مشكلة التدخل العسكري المصري في اليمن تتعقد أكثر فأكثر بدخول المرتزقة الاجانب ساحة المعارك، وبإصرار السعودية تحت تأثير بريطانيا على استنزاف جيش مصر في اليمن.** وبالحماقات التي ارتكبتها القيادة العسكرية المصرية في التخطيط لعمليات عسكرية في الحجاز. وبدا أن **عبد الناصر في القاهرة وجون كيندي في واشنطن** غير قادرين على وقف النزيف في اليمن ، وأن جهود فض الاشتباك قد وقفت أمام طريق مسدود ، وبدأت العلاقات المصرية الامريكية تزداد توترا تحت تأثير الضغط السعودي.

لقد جاء جون **كيندي** إلى البيت الأبيض في يناير سنة١٩٦١ وكان دخوله البيت الأبيض إيذانا بإعادة نظر شاملة في توجهات السياسة الامريكية خصوصا في مواقعها الاقليمية، وضمن إطار هذه الاعادة انتصرت الاتجاهات الليبرالية التي كان يمثلها بعض مستشاريه في معاملة الانظمة الوطنية غير الشيوعية في بلدان العالم الثالث معاملة إيجابية بهدف إبعادها من السوفييت، ومنها المعونات الاقتصادية التي تسمح بإيجاد روافع ضغط عليها اذا لزم الأمر.

وكانت مصر بنزاعاتها المعروفة مع موسكو آنذاك في مقدمة هذه البلدان. ومن أجل هذا اقترح دين راسك منح مصر معونات اقتصادية، وهي معونات ساعدت مصر على أن تركز على تنفيذ الخطة الخمسية الاولى في التصنيع.

إلا إن هذا التفاهم المصري الامريكي لم يدم طويلا، إذ تطورت الأحداث بما دعا عبد الناصر إلى إعادة النظر في حساباته للموقف العربي الدولي حوالي منتصف سنة ١٩٦٣. وثمة ظروف عديدة دعت في رأيي إلى هذه المراجعة، منها حرب اليمن وحاجة الجيش إلى عتاد أسلحة سوفييتية، ومنها أن الخطة الخمسية الاولى على وشك الانتهاء . وبالتالي بداية الإعداد للخطة الخمسية الثانية واحتياجاتها ، ومنها أن اسرائيل بدأت في التحرك للهجوم في ارتباط بعملية تحويل مجرى نهر الاردن خصوصا أن قلقها زاد بعد أحداث انقلابي بغداد ودمشق وماقيل عن إقامة اتحاد عسكري يضم مصر وسوريا والعراق (وقد أكدت تقارير المخابرات البوغسلافية المرسلة إلى مصر الاستعدادات الاسرائيلية للقيام بغارات جوية مفاجئة على مصانع وقواعد الصواريخ المصرية في الصحراء الغربية). لكن ربما كان أهم مادعا عبد الناصر إلى مراجعة موقفه هو مابدا يتضح من نبرة تهديد في خطابات **كيندي** له، وقيام مبعوثه **(جون ماكلوى)** عند زيارته للقاهرة بتقديم طلبات أمريكية تمثل اعتداء صريحا على السيادة المصرية، مثل طلب التفتيش على مفاعل إنشاص ومصنع الصواريخ المصري والمطالبة بطرد الخبراء الألمان الذين يعملون في المصانع الحربية.

ويعتبر **محمد حسنين هيكل** في كتابه **(سنوات الغليان)** أن تاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣- وفيه بعث **كيندي** برسالة إلى **عبد الناصر- هو نقطة تحول** في المراسلات التي كانت تجري بين البيت الأبيض ومنشية البكري. قبل هذا التاريخ كان الموضوع المطروح في الرسائل هو أزمة اليمن وكيفية الخروج منها. أما بعد هذا التاريخ فلم يعد الموضوع هو أزمة اليمن فقط، وإنما اتسع ليشمل اسرائيل والمفاعلات النووية (إنشاص) والصواريخ وأحداث الاردن وضغط الكونجرس... الخ. وفي رسالة ٢٧ مايو التي يقترح فيها كيندي إرسال مبعوثه إلى القاهرة **(جون ماكلوى) نبرة تهديد واضح إذ يقول** في الرسالة مشيرا إلى أحداث الاردن التي وقعت نتيجة تورط حكومة عمان آنذاك في دعم قوى الثورة المضادة في اليمن «إنني منزعج أشد الانزعاج أنه اذا أصبح الأردن ميدانا لصراع عربي فإن التدخل الاسرائيل في الاردن كفيل بتدمير سلام الشرق الاوسط.. فإذا رأت الدول العربية أنها ملزمة بالرد على مثل هذا التدخل فربما يترتب على ذلك صراع كبير، **وهو صراع يوحي تفهمنا له أن القوات العربية ربما كانت بلا مزية فيه»**

كان هذا هو المناخ العام في منتصف سنة ١٩٦٣، ولابد أن عبد الناصر ومستشاريه قد توصلوا آنذاك إلى نتيجة هامة في مواجهة هذا الموقف ، وهي الحاجة إلى فتح صفحة

جديدة مع الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي بعد أن توترت العلاقات سنين طويلة بين القاهرة وموسكو ولاشك أن من مقتضيات هذا التحسين تصفية المعتقلات والافراج عن الشيوعيين.

ولكن ماذا بعد الأفراج ؟ هل يعود الشيوعيون المصريون إلى بناء تنظيماتهم من جديد ؟ أن عبد الناصر لن يقبل هذا دون شك، والحل المتمثل في «التنظيم الطليعي» يسمح باستيعاب الشيوعيين الراغبين في العمل السياسي فيه بعد حل تنظيماتهم، ولعل هذا هو السبب في دعوة **أحمد فؤاد** لحضور أول اجتماع لبحث هذا الموضوع في منشية البكري، وهو اجتماع لم يدع له إلا القليلون، فقد كان **أحمد فؤاد قبل الثورة همزة الوصل بين عبد الناصر وبين تنظيم «حدتو»**.

وباستعراض أسماء المجموعة الاولى التي رشحها **أحمد فؤاد** للتنظيم الطليعي كما رواها **سامي شرف** في حديثه بجريدة العربي يتضح أنهم جميعا كانوا أو مازالوا أعضاء في تنظيمات شيوعية. وربما كانت فكرة دمج الشيوعيين في تنظيم واحد مع كوادر ثورة يوليو تعود إلى ماحدث في **كوبا** بعد انتصار الثورة عندما اندمج التنظيمان الاساسيان في هافانا: **حركة كاسترو وجيفارا والحزب الشيوعي الكوبي**، وربما التفت عبد الناصر إلى تجربة يوغسلافيا أيضا في هذا المجال.

هذا في تقديري هو الباعث الأول وراء فكرة التنظيم الطليعي، وسر دعوة **أحمد فؤاد** إلى الاجتماعات الأولى.

أما الباعث الثاني فهو في رأيي رغبة عبد الناصر في إيجاد قوة سياسية منظمة توازن قوة تنظيم الجيش فقد اكتشف عبد الناصر بعد العدوان الثلاثي في عام سنة ١٩٥٦ ، ومن أحداث الانفصال السوري في سبتمبر سنة ١٩٦١ نقاط الضعف في قيادة المشير عامر للجيش لكنه اكتشف أيضا عجزه عن السيطرة على الاوضاع داخل القوات المسلحة . ولقد حاول عبد الناصر أكثر من مرة- آخرها بعد تشكيل مجلس الرئاسة- تقليص سلطات المشير لكنه اضطر إلى التراجع أمام تحركات الضباط المحيطين بالمشير. وعبد الناصر كان يدرك بالطبع من أحداث عديدة- عربية وافريقية- قدرات قيادات الجيوش القيام بانقلابات مفاجئة، ووقائع الانفصال في دمشق كانت مازالت حية في ذهنه. ولقد وصل بعبد الناصر الشك إلى درجة أنه منذ سمع الانباء الاولى من الانقلاب في دمشق اعتقد أن عبد الحميد سراج هو قائده وأنه نفذه بسبب صراعاته مع المشير عامر.

وعندما دعا عبد الناصر إلى الاجتماع الأول للتنظيم السري في يونيو سنة ١٩٦٣ لم يكن قد انقضى على زيارته للجزائر أكثر من شهر. وصحيح أنه استقبل هناك من الشعب الجزائري استقبال الابطال، لكنه من الصحيح أيضا أنه أدرك عن قرب طبيعة الصراع القائم في الجزائر بين وزير الدفاع **هواري بومدين** وبين رئيس الجمهورية **أحمد بن بيلا**، وهو صراع لاشك يذكره بأوضاع القاهرة.

وربما نستطيع هنا أن نفهم اصرار عبد الناصر على سرية هذا التنظيم فكما أن مجريات الأمور في الجيش المصري لاتخضع لحساب الا حساب المشير، فقد كان عبد الناصر في حاجة إلى تنظيم فعال لايخضع إلا لحسابه هو شخصيا كقائد للتنظيم وللثورة. وربما كان هذا الاعتبار أكثر إقناعا من الاعتبار الذي ساقه **سامي شرف** في حديثه إذ قال إن الغرض من السرية هو حماية الاعضاء من قوة الثورة المضادة، ومنع العناصر الانتهازية من التسلل إليه . إذ يكفي أن يلقي المرء نظرة على أسماء أعضاء التنظيم الذين ذكرهم **سامي شرف**، وتذكر مواقعهم الحالية أو في ظل نظام السادات حتى ندرك **أن هذا التنظيم لم ينجح أبدا في منع العناصر الانتهازية من التسلل إليه وبأعداد غفيرة!**

على أن مما يلفت النظر في هذا السياق دعوة **عباس رضوان** إلى الاجتماع الاول، وهو رجل معروف بصلاته الوثيقة بالمشير عامر. فربما كان هذا محاولة من عبد الناصر لتطمين المشير وجماعته بأنه لاشئ يدبر في هذا التنظيم ضدهم، وربما كانت هناك أسباب أخرى. لكن تطورات الاحداث بعد إنشاء هذا التنظيم يشير إلى مشاكل عديدة بين جماعة المشير وبين التنظيم نشأت عن وجود هذا التنظيم واسترابة المشير فيما يجري في داخله. لكن تلك قصة أخرى، وعلى أي حال فالواضح أن **عباس رضوان** لم يكن في قيادة التنظيم في المراحل اللاحقة ،بينما برز اسم **شعراوي جمعة** الذي كان في المجموعة الاولى التي شكلها عباس رضوان

ثم يبقى هناك في تقديري دافع ثالث لتأسيس هذا التنظيم. لقد جرت مفاوضات الوحدة الثلاثية في القاهرة بين مصر والعراق وسوريا خلال إبريل سنة ١٩٦٣ ووصلت إلى طريق شبه مسدود، وكان السبب في ذلك إصرار البعثيين العراقيين والسوريين على انتزاع شروط جديدة للوحدة، بينما كان عبد الناصر ممتلئا بالشك في البعثيين السوريين والعراقيين. ولم يكن عبد الناصر قد نسي ماحدث خلال الوحدة عندما اعتمد البعثيون على تنظيمهم السري هناك بينما لم يكن هناك شئ يعتمد عليه عبد الناصر غير **الاتحاد القومي**، وهومنظمة قد تصلح للاحتفالات والكرنفالات لكنها بالتأكيد لاتصلح عند الشدائد. وما ينطبق على **الاتحاد القومي** ينطبق أيضا على **الاتحاد الاشتراكي** الذي كان منظمة فضفاضة أكثر مما ينبغي.

ثلاثة اعتبارات إذن في تقديري كانت وراء انشاء التنظيم الطليعي.

أولها التحولات الجارية في العلاقات المصرية الامريكية في اتجاه التوتر، والحاجة إلى تحسين العلاقات المصرية السوفيتية خصوصا على ضوء الاستعدادات الاسرائيلية للتحرش والغارات الجوية المفاجئة ، وبالتالي حتمية الافراج عن الشيوعيين وضرورة استيعابهم في تنظيم اشتراكي التوجه يقوده عبد الناصر بعد حل التنظيمات الشيوعية.

وثانيها حاجة عبد الناصر إلى إيجاد قوة سياسية منظمة توازي قوة تنظيم الجيش، تلك المؤسسة التي خضعت تماما لنفوذ المشير بعد مافقد عبد الناصر القدرة على تقليص نفوذه ، ولاشك أن عبد الناصر كان يفكر فيما جرى في سوريا إبان الانفصال وفي الظروف المعقدة للثورة الجزائرية.

وثالثها: حاجة عبد الناصر إلى تنظيم يعتمد عليه في مواجهة البعثيين السوريين والعراقيين إذا تطورت الأمور في اتجاه شكل من أشكال الوحدة ، بل في مواجهة الامور في الداخل في مرحلة حرجة محليا وإقليميا ودوليا.

وبعد.. فإن ماقدمته في هذا المقال هو اجتهادي الخاص في الاجابة على سؤال واحد، وهو البواعث التي دفعت عبد الناصر للتفكير في هذا التنظيم السري، أي سؤال: لماذا ؟

ولاشك أن هناك أسئلة أخرى في مقدمتها: هل أثبت هذا التنظيم فعليا أنه كان في مستوى الآمال التي علقت عليه، وماذا كان موقفه الحقيقي بعد هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ ، وعند وقوع إنقلاب السادات عام ١٩٧٠ ؟

تلك أسئلة ربما كان من المناسب العودة إليها في مقال آخر، وإن كان من الأفضل أن يتناولها من أرتبطوا بهذا التنظيم وعاصروا مسيرته من الداخل. ومن يدري فربما كان حديث **سامي شرف في «العربي»** هو مقدمة لأحاديث أكثر شمولا عن هذا التنظيم ومسيرته التاريخية.

دارسة فى صميم الحوار الوطنى

مشكلة البطالة فى مصر

الحجم.. الأسباب.. شروط الخروج منها

د. رمزى زكى

لاشك أن مشكلة البطالة تعد واحدة من أخطر المشكلات التى تواجهها مصر الآن، إن لم تكن أخطرها على الإطلاق. ومنبع الخطورة هنا لايكمن فحسب فى أن تزايد عدد المتعطلين عن العمل- أى الراغبون فيه والقادرون عليه والباحثون عنه دون جدوى- يمثل إهدارا فى عنصر العمل البشرى مع ما ينجم عن هذا الإهدار من ضياعات إقتصادية، وإنما تكمن الخطورة ينبع أيضا من النتائج الاجتماعية الخطيرة التى ترافق حالة التعطل وبالذات فيما بين الشباب، حيث تعد البطالة هى البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف، وهى أمور برزت بشدة على السطح فى مصر فى الآونة الأخيرة. أضف إلى ذلك، أنه لما كان العمل ومايناظره من أجر هو المصدر الرئيسى والوحيد للدخل لقطاعات واسعة من الشعب المصرى، فبإن تزايد البطالة يعنى إنعدام إمكانية الحصول على الدخل مع مايترتب على ذلك من خفض فى مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر المطلق.

والحقيقة أن تحدى مشكلة البطالة تعد فى رأينا أحد المقاييس الهامة، إن لم تكن الأهم، لأي برامج للإصلاح الاقتصادى بمصر خاصة أن بلدنا يتسم بنمو سكانى مرتفع يترتب عليه تزايد وضخامة عدد من يدخلون سوق العمل سنويا. وأظن أنه لايجوز التهوين من شأن هذه المشكلة وغض النظر عنها بالتذرع بأنها نتيجة ثانوية أو عارضة أو مؤقتة لهذا الإصلاح، أو أن العالم كله يعانى من مشكلة البطالة ونحن لانشكل استثناءا فى

سياسة الانفتاح والتبعية الخارجية للاقتصاد.. السبب فى وجود ٣ مليون عاطل فى مصر..

هذا الخصوص. إذ سيتضح لنا فيما بعد، إن نمو البطالة بمصر على هذا النحو المتسارع فى السنتين الأخيرتين وإن كان له جذورا عميقة فى الاقتصاد المصرى إلا أن هذا النمو قد تفاقم مؤخرا بسبب الطبيعة الانكماشية لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلى الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ابتداء من عام ١٩٩١. كما أن البطالة بمصر تختلف من حيث طبيعتها باعتبارها بطالة هيكلية STRUCTURAL ومن حيث وطأتها الثقيلة عن تلك التى تسود فى البلاد الرأسمالية الصناعية. فبطالة البلاد الأخيرة من النوع الدورى (أى لها صلة بحركات التغير الدورى فى النشاط الاقتصادى BUSINESS CYCLE) أو الاحتكاكى FRICTIONAL (أي لها صلة بالانتقال من عمل لآخر). كما أن نظم إعانات البطالة والخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة فى هذه البلاد من الأمور التى تخفف، إلى حد لابأس به، من وطأة أزمة البطالة. فى حين أن البطالة بمصر تتميز بقسوتها لغياب نظم إعانات البطالة وتواضع حجم الخدمات والضمانات الاجتماعية التى تقدمها الدولة واتجاهها نحو التقلص مؤخرا.

ومهما يكن من أمر يعتقد كاتب هذه السطور، أنه من الممكن الخروج من مشكلة البطالة بمصر إذا استطعنا فى الفترة القادمة أن ننتهج استراتيجية إنمائية بديلة تضع ضمن أولوياتها قضية العمالة، ليس فقط باعتبارها قضية اقتصادية فحسب، بل قضية اجتماعية وأمنية لاتقل أهمية عن بعدها الاقتصادى. وعليه، ستحاول هذه الدراسة أن تتعرض لهذه المشكلة -بايجاز شديد- عبر تناول ثلاث نقاط أساسية هى:

١- حجم المشكلة.
٢- أسباب البطالة بمصر.
٣- كيف تخرج مصر من مشكلة البطالة.

١- حجم مشكلة البطالة بمصر:

لايوجد حتى الآن تقدير موثوق به عن حجم البطالة السافرة بمصر. وهناك تفاوت كبير فى التقديرات بين المصادر المختلفة. حتى التقديرات التى يصرح بها بعض المسئولين من حين لآخر تنطوى على قدر كبير من التضارب. ويمثل التضارب فى تقدير حجم أو معدل البطالة أحد الجوانب الهامة لهذه المشكلة. إذ لايمكن التعامل مع هذه المشكلة ومواجهتها ووضع السياسات المناسبة لها إلا إذا كانت هناك صورة حقيقية وكاملة عنها.

وعلى أية حال، لو استندنا إلى التعدادات العامة الثلاثة للسكان التى أعدها الجهاز

المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فسوف نجد أنه طبقا لتعداد عام ١٩٦٠ كان معدل البطالة ٢.٥٪ من إجمالى القوى العاملة، وفى تعداد عام ١٩٧٦ يقفز المعدل إلى ٧.٧٪، ثم إلى ١٤.٧٪ فى تعداد عام ١٩٨٦ (انظر الجدول رقم ١). وطبقا للنتائج الأولية لبحث العمالة بالعينة للفترة ١٩٩٢/٨٩ يرتفع المعدل إلى ١٧.٥٪. وهذه المعدلات كان يناظرها ١٧٥ ألف متعطل فى عام ١٩٦٠، ٨٥٠ ألف متعطل فى عام ١٩٧٦، ٢٠١١ ألف متعطل فى عام ١٩٨٦، وحوالى ٢٦٧٢ ألف متعطل فى عام ١٩٩٢. وفى ضوء ضعف معدل النمو الاقتصادي ومارافقه من ضعف فى معدل استيعاب العمالة فى السنة الأخيرة، فضلا عن العمالة المصرية التى عادت إبان حرب الخليج الثانية وتزايد حالات الكساد والإفلاسات فى القطاع الخاص، فإن **رقما فعليا للبطالة يدور حول ثلاثة ملايين عاطل فى مصر قد يعد أمرا مقبولا.**

على أنه من المهم هنا أن نشير إلى أن تلك الأرقام تتعلق فقط بالبطالة السافرة ولاتشمل البطالة الموسمية، أى هؤلاء الذين يعملون فى موسم (أو مواسم) معينة، ثم يتعطلون بعد ذلك، ثم يعملون.. وهكذا. ومن المفضل أن نضم لأرقام البطالة العمالة المهمشة، أي هؤلاء الذين يتعيشون على أجور تافهة من مهن هامشية لا استقرار فيها. بيد أنه لاتوجد تقديرات عن ذلك.

وإذا تأملنا فى كتلة البطالة الحالية فى الاقتصاد المصرى فسوف نلحظ أنها تتسم بأربع خصائص أساسية هى:

١- أن الشطر الأكبر من البطالة يتمثل فى **بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ولم يجدوا حتى الآن فرصة للعمل.**

٢- **انتشار البطالة بين حملة المؤهلات العليا والمتوسطة.**

٣- **ارتفاع نسبة البطالة بين النساء.**

٤- **اتجاه معدل البطالة للارتفاع فى الريف فى السنوات الأخيرة.**

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الفهم السليم لمشكلة البطالة يقتضى منا أن نفهم الطبيعة المعقدة لأسواق العمل بمصر. فعلى خلاف البلاد الرأسمالية الصناعية يغلب على سوق العمل بمصر طابع الجمود والتشوه والتجزؤ Segmentation. وكل ذلك ينبع من حقيقة أساسية كثيرا ما يتجاهلها الباحثون فى هذا المجال، و هى تعدد الأشكال الاجتماعية للتوظف والإنتاج. وهى أشكال تتفاوت فيما بينها من حيث قدرتها على التراكم والنمو، ومن ثم قدرتها على استيعاب العمالة. كما أنها تتباين فيما بينها من حيث القواعد والآليات التى تحكم سعر الأجر ودخل عنصر العمل. وهذه الأشكال هى:

١- القطاع الحكومى (الإدارى والخدمى)

٢- القطاع العام (المشروعات الإنتاجية المملوكة للدولة).

٣- القطاع الخاص الذى يضم:

(أ) القطاع الزراعى.

(ب) القطاع الخاص الصناعى.

(ج) قطاع الخدمات.

٤- القطاع المختلط الذى يضم رأس المال المحلى والأجنبى.

٥- قطاع رأس المال الأجنبى

٦- القطاع التعاونى.

وهذه التشكيلات الاجتماعية للإنتاج والتوظف تتفاوت فيما بينها من حيث درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعى والتقنى، وفى مدى مساهمتها فى توليد الناتج المحلى الإجمالى وفى توزيع الفائض الاقتصادى فيما بين الاستهلاك والتراكم، وبالتالى تتفاوت قدرتها على استيعاب العمالة. وبدون أن دراسة تفصيلية لمشكلة البطالة بمصر يجب أن تعتمد على دراسة قضايا التراكم والعمالة والأجور فى كل تشكيلة من هذه التشكيلات.

على أن هذه التشكيلات المتنوعة للإنتاج والتوظف وإن كانت تتواجد جنبا إلى جنب، إلا أنه عادة- فى ظروف تاريخية محددة- مايبرز منها شكل ما يفرض سيطرته على الأشكال الأخرى ويحاول أن يخضعها لهيمنته الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والأيديولوجية. وفى هذا الخصوص نستطيع القول: إن الشكل الذى سيطر بمصر خلال الستينات والسبعينات- وإلى حد ما فى الثمانينات- كان هو القطاع العام والحكومى بمافرضه من تدخلات واسعة فى التشكيلات الاجتماعية الأخرى من خلال سياسات الأسعار والدعم والضرائب وتشريعات الأجور وتحديد عوائد الملكية.. إلى إخره. من هنا كان الاستثمار فى القطاع الحكومى والعام هو الرائد فى استيعاب العمالة الجديدة خلال تلك الفترة. أما الآن، فمن الواضح أنه فى ضوء ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى، يجرى تعديل موقع الشكل المسيطر من خلال تراجع الوزن النسبى للحكومة والقطاع العام ومحاولة دفع تشكيلة القطاع الخاص- المستندة على قواعد الربح وآليات السوق- لكى تكون هى التشكيلة المسيطرة على سائر التشكيلات الاجتماعية الأخرى للإنتاج والتوظيف.

ولعل جوهر مشكلة البطالة الآن يتمثل فى أنه فى الوقت الذى **تتراجع فيه الدولة عن قيادة التنمية ويضعف تدريجيا القطاع العام والاستثمار العام** (باستثناء إقامة البنية الأساسية) وهو الأمر الذى كان يجعل التوظف الحكومى (فى مجال الإدارة والخدمات العامة ومشروعات الدولة) هو المجال الرئيسى لاستيعاب العمالة الجديدة بمصر، فإن هذا التراجع لم يواكبه حتى **الآن نمو مقابل فى مقدرة القطاع الخاص على الإحلال مكان الدور القيادى الذى كان يلعبه القطاع الحكومى والعام.**

٢- استيعاب البطالة بمصر:

يدخل سوق العمل سنويا بمصر عدد يتراوح مابين ٤٥٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف مواطن. هذا العدد الكبير للعمالة الجديدة لايمكن استيعابه إلا إذا كان له مايناظره من استثمار منتج، وإلا سيكون التوظف الجديد إضافة إلى البطالة المقنعة (أى إلى رصيد هؤلاء الذين يعملون ويتقاضون أجورا دون أن يقابل ذلك إنتاج يساوى قيمة ما يحصلون عليه من أجور). ومن المعلوم أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة منتجة تتفاوت من قطاع لآخر ومن نشاط لآخر. لكننا إذا أخذنا- كمتوسط عام- أقل التقديرات فى هذا الخصوص، وهى أن تكلفة فرصة العمل الواحدة تتطلب إستثمارا فى حدود ٦٠ ألف جنيه مصرى. فمعنى ذلك أن حجم الاستثمار السنوى اللازم لمقابلة استيعاب العمالة الجديدة يجب ألا يقل عن ٣٠ مليار جنيه مصرى. أما إذا شئنا أن نقضى تماما على الرصيد القائم للبطالة، والذى قدرناه فى حدود ٣ ملايين متعطل، فإن ذلك يتطلب إستثمارا قدره ١٨٠ مليار جنيه مصرى (لاحظ أن حجم الدخل القومى بمصر فى حدود ١٢٠ مليار جنيه مصرى). **نقطة البدء إذا فى تفسير تفاقم مشكلة البطالة هى عدم كفاية الاستثمار اللازم لاستيعاب العمالة المتعطلة.**

وعموما، لو بدأنا ببحث جذور مشكلة البطالة وأسبابها بمصر إبتداء من نكسة ١٩٦٧ وحتى الآن، فسوف نلحظ أنه خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ وحتى حرب اكتوبر المجيدة ١٩٧٣، أن الاقتصاد المصرى كان يغلب عليه طابع اقتصاد الحرب. حيث خصصت مصر جانبا كبيرا من مواردها للانفاق العسكرى إستعدادا للمعركة مع العدو

الإسرائيلي. ولكن يلاحظ، أنه على الرغم من إرتفاع نسبة الإنفاق العسكري وتدهور معدل الاستثمار المحلي، إلا أن معدل البطالة بمصر كان في تلك الفترة يدور حول نسبة ٢,٢٪ من القوى العاملة (أنظر مرة أخرى إلى الجدول رقم ١)، وهو لاشك معدل ضئيل لو قورن بالوقت الراهن. ويبدو لي، أن السبب الرئيسي في هذه الضآلة يعود إلى استيعاب القوات المسلحة المصرية للشطر الأكبر من العمالة الجديدة وزيادة عدد سنوات البقاء في الخدمة العسكرية.

وحينما خرجت مصر من حرب أكتوبر، كانت في الحقيقة منهكة اقتصاديا بسبب الكلفة الاقتصادية المرتفعة للحرب. وبسبب إنخفاض معدل الاستثمار القومي، فضلا عن تردي أحوال البنية الأساسية للاقتصاد المصري (شبكة المرافق العامة). ورغم ذلك كله لوحظ أنه خلال الفترة ما بين ١٩٦٤ وبداية الثمانينات أن مشكلة البطالة كانت هادئة نسبيا. وآنذاك تراوح معدل البطالة بين حد أدنى مقداره ٢.٢٪ من إجمالي القوى العاملة (كما تحقق في عام ١٩٧٤) وحد أقصى مقداره ٥.٦٪ (كما حدث في عام ١٩٨٢) هذا الهدوء النسبي الذي كانت عليه مشكلة البطالة في تلك الفترة كان يرجع في الحقيقة إلى العوامل الآتية:

١- إستيعاب أسواق العمالة بالخليج العربي لأعداد كبيرة من العمال والفنيين المصريين نظرا لما كانت تنفذه الدول الخليجية من مشروعات إستثمارية ضخمة في البنية الأساسية بعد إرتفاع أسعار النفط من خلال صدمتي الأسعار في عام ٧٣/٧٤و٧٩/١٩٨٠.

٢- استمرار إلتزام الدولة بتعيين الخريجين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة.

٣- زيادة الاستثمار العام الذي وجه لإعادة بناء شبكة المرافق العامة ومشروعات الإحلال والتجديد في القطاع العام.

٤- زيادة موارد مصر من النقد الأجنبي خلال تلك الفترة سواء أكان ذلك من حصيلة تصدير النفط (بعد إسترجاع حقول سيناء) أو من تحويلات العاملين المصريين بالخارج، أو من حصيلة السياحة، فضلا عن القروض الضخمة التي حصلت عليها مصر آنذاك، زائدا المعونات العربية (التي توقفت بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد).

٥- التوسع الذي حدث في القطاع الهامشي INFORMAL SECTOR والذي كان يتسع لاستيعاب أعداد كبيرة من العمالة المصرية في أعمال الخدمات والحرف غير النظامية. وهو القطاع الذي أصبح يخلق فرصا للعمل لمن يوظفون أنفسهم SELF-EMPLOYED.

ثم تفاقمت المشكلة بعد ذلك، بدءا من عام ١٩٨٢، وحتى الآن. إذ ظل معدل البطالة يرتفع باستمرار، عاكسا في ذلك نمو عدد العمالة المصرية العاطلة، الراغبة في العمل والقادرة عليه والباحثة عنه دون جدوى. وخلال هذه الفترة بدأت مبادىء سياسة الانفتاح الاقتصادي توضع بحدة موضع التطبيق. وهي السياسة التي تقوم على تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحللها تدريجيا من الالتزامات الاجتماعية التي سارت عليها الحكومات المصرية منذ قيام ثورة ١٩٥٢: **العمالة الكاملة، الدعم السلعي والتخفيف عن كاهل الفقراء والمحرومين، الضمانات الاجتماعية، التوسع في الخدمات العامة كالصحة والتعليم والإسكان الشعبي**... وتراجع دور التخطيط الاقتصادي والقطاع العام والاعتماد على آليات السوق، وإعطاء القطاع الخاص الفرصة للإحلال مكان القطاع العام، والترحيب بالاستثمار الأجنبي في ضوء ماتقرر له من مزايا وضمانات وحوافز، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تلك الفترة (١٩٨٢-١٩٩١) قد اتسمت بتفاقم اختلال التوازن الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) والتوازن الداخلي (عجز الموازنة العامة للدولة) وهو الأمر الذي خلق لمصر ضغوطا خارجية (زيادة أعباء الديون) وداخلية شديدة (إرتفاع معدل التضخم) إنتهت بها في النهاية إلى توقيع إتفاق برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وبرنامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي في عام ١٩٩١ وماجاء في ركابهما من شروط قاسية أدت إلى تفاقم البطالة تفاقما شديدا.

على أنه من المهم، قبل أن نوضح تأثير هذين البرنامجين على تفاقم مشكلة البطالة، أن نشير أولا إلى العوامل المختلفة التي أدت إلى إحتدام قضية البطالة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩١، وهي عوامل يمكن تقسيمها، بحسب مصدرها، إلى نوعين رئيسيين.

والنوع الأول يتمثل في **العوامل الخارجية** التي اسهمت بشكل قوي في إضعاف معدل الاستثمار المحلي ومن ثم ضآلة فرص العمل الجديدة. وهذه تشمل:

١- تراجع أسعار الصادرات المصرية، وفي مقدمتها أسعار النفط.

٢- زيادة أعباء الديون الخارجية، حيث أصبحت مبالغ خدمة الديون (الفوائد+الأقساط) تلتهم مالايقل عن ٤٠٪ من إجمالي حصيلة صادرات مصر.

٣- إن إرتفاع معدل خدمة الديون الخارجية قد أدى إلى **إضعاف قدرة مصر على الإستيراد**، وهو الأمر الذي كان يهدد انتظام تدفق الواردات الضرورية (الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية).

٤- انخفاض الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج العربية وعودة الكثيرين منهم بعد انتهاء هذه الدول من بناء مشروعات البنية الأساسية.

٥- ضعف قدرة مصر في الحصول الخارجية على القروض بسبب السياسة الانكماشية التي انتهجتها مصادر الإقراض الخاصة والعامة بعد إندلاع أزمة الديون الخارجية لدول أمريكا اللاتينية في خريف عام ١٩٨٢.

أما عن مجموعة العوامل **الداخلية** التي أسهمت في تفاقم مشكلة البطالة، فإنها تشمل:

١- تراجع الحكومة عن سياسة تشغيل الخريجين الجدد، ووقف التوظيف في القطاع الصناعي العام منذ بداية الثمانينات.

٢- انكماش قدرة القطاع الهامشي على إستيعاب المزيد من العمالة الجديدة بسبب النمو المفرط الذي حدث في هذا القطاع من ناحية، وبسبب انخفاض الطلب على الخدمات التي يؤديها نتيجة لتدهور مستويات الدخول والمعيشة للمصريين، من ناحية أخرى.

٣- ضعف معدل النمو في القطاع الزراعي بسبب تناقص الرقعة الزراعية وضآلة الأراضي المستصلحة، مما يترتب عليه خلق فائض سكان نسبي بالريف، راح يتدفق إلى المدن بحثا عن عمل دون جدوى.

٤- استخدام وسائل تكنولوجية لاتسمح باستيعاب أعداد كبيرة من العمال (تكنولوجيا مكثفة لرأس المال CAPITAL INTENSIVE) سواء عبر نشأة الاستثمار أو الاستثمار العام أو الاستثمار الخاص.

٥- ضعف معدل الاستثمار المحلي نتيجة لانخفاض معدل الادخار المحلي (بعد أن زادت قوى الاستهلاك) وضعف إمكانات الاقتراض الخارجي وضآلة ماتدفق لمصر من استثمارات

أجنبية مباشرة. وكل ذلك ترتب عليه ضآلة فرص التوظف فى القطاعات الإنتاجية.

وواضح مما سبق، أن العوامل الخارجية تشير إلى تأثير **التبعية الخارجية للاقتصاد المصرى** بينما تشير العوامل الداخلية إلى **تأثير سياسة الانفتاح الاقتصادى** وتراجع دور الدولة وتعثر عملية التنمية على تفاقم مشكلة البطالة.

تأثير برامج «الإصلاح الاقتصادى» على مشكلة البطالة بمصر:

على أن مشكلة البطالة بمصر أخذت منحى جديدا فى الآونة الأخيرة تحت تأثير **التطبيق الصارم لبرنامج التثبيت الاقتصادى** الذى عقد مع **صندوق النقد الدولى** وبرنامج التكيف الهيكلى الذى عقد مع **البنك الدولى** فى عام ١٩٩١. ومازال تطبيق هذين البرنامجين سارى المفعول حتى كتابة هذه السطور. فقد أدت السياسات المنبثقة عن هذين البرنامجين إلى وضع كوابح شديدة أمام إمكانات حل مشكلة البطالة، بل أدى التطبيق العملى لهما إلى زيادة إعداد المتعطلين حاليا وإلى احتمال زيادة من سيتعطلون مستقبلا، هذا مع العلم بأن مصر قبل أن توقع رسميا على هذين البرنامجين مع هاتين المؤسستين فى عام ١٩٩١ كانت قد بدأت بالفعل قبل ذلك بسنوات قليلة فى تنفيذ كثير من الشروط والإجراءات التى إنطوت عليها تلك البرامج.

(أ) تأثير برنامج التثبيت الاقتصادى:

وفيما يتعلق ببرنامج التثبيت الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى، فمن المعلوم أنه، فى جوهره، برنامج ذو طبيعة انكماشية، لأنه يستهدف القضاء على فائض الطلب المحلى EXCESS DEMAND, على النحو الذى يؤدى إلى خفض العجز بميزان المدفوعات وحصره فى حدود مناسبة يمكن تمويلها بتدفقات طوعية لرأس المال الأجنبى ربما يتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية مستقبلا. هذه الطبيعة الإنكماشية للبرنامج تتجلى فى ثلاثة محاور أساسية، هى:

* خفض العجز بالموازنة العامة للدولة.
* تخفيف العجز بميزان المدفوعات.
* السياسات النقدية الرامية للحد من نمو عرض النقود.

ولايتسع المجال لعرض تفصيلات كل محور من هذه المحاور. ولكن حسبنا هنا أن نتعرض للسياسات الجديدة التى انبثقت عن كل محور من هذه المحاور وكان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على مشكلة البطالة.

ففيما يتعلق بالسياسات والإجراءات التى اتخذت مؤخرا بشأن **خفض العجز بالموازنة العامة للدولة** وكانت ذات تأثير جلى فى خفض الطلب على العمالة فقد تمثلت فيما يلى:

١- تخلى الدولة نهائيا (تقريبا) عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظف الحكومى حتى يمكن التحكم فى نمو بند الأجور والمرتبات بالموازنة العامة. (وهناك تفكير مطروح بشأن التخلص من العمالة الزائدة فى الإدارات الحكومية، إلا أن التخوف من الآثار الاجتماعية والأمنية والسياسية لهذا الإجراء، تمنع حاليا من تنفيذ هذه الفكرة).

٢- أدت الزيادة الكبيرة فى الضرائب غير المباشرة (والمثال الواضح هنا ضريبة المبيعات) **والغاء الدعم وزيادة أسعار منتجات القطاع العام** والرسوم على **الخدمات العامة وترك الأسعار لتتحدد فى ضوء آليات العرض والطلب، أدت إلى إحداث خفض ملموس فى حجم الدخل العائلى المتاح للإنفاق، مما أثر على الطلب المحلى وأدى بالتالى إلى** حدوث كساد واضح بالأسواق وتراكم غير مرغوب فى المخزون السلعى لدى القطاعين العام والخاص. وقد نجم عن ذلك خسائر وإفلاسات كثيرة ترتب عليها **تسريح أعداد لابأس بها من العمالة الموظفة.**

٣- أدى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل والتشغيل والمستلزمات السلعية، المحلية والمستوردة (بعد خفض القيمة الخارجية للجنيه) إلى زيادة تكاليف الانتاج المحلية فى مختلف القطاعات الإنتاجية فى وقت لاتستطيع فيه هذه القطاعات أن ترفع من مستوى الإنتاجية لمواجهة أعباء هذه الزيادة. وكانت بنتيجة حدوث خفض ملموس فى الفائض الاقتصادى المتحقق فى هذه القطاعات، ومن ثم تدهور فى قدرتها الذاتية على التراكم والحد من التوسع فى خطط الإنتاج. وقد أثر ذلك سلبيا فى الطلب على العمالة.

٤- أدى خفض معدل نمو الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية، كالتعليم والصحة والإسكان الشعبى.. إلى خفض مواز فى طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.

٥- كذلك أدى تقليص دور الدولة والقطاع العام فى النشاط الاقتصادى إلى **تراخى الاستثمار الحكومى فى خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الإيدى العاملة العاطلة** (باستثناء الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية، وهى مشروعات تعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال وعلى عمالة مؤقتة، أى تسرح عقب انتهاء المشروع).

وفيما يتعلق بإجراءات **خفض العجز بميزان المدفوعات**، وهى الإجراءات التى صنفت تحت عنوان **«تحرير التجارة الخارجية»**، فإن تأثيرها على مشكلة البطالة قد تجلى فى الأمور الآتية:

١- أدى إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية إلى خسارة مصر للأسواق التقليدية لصادراتها والتى كانت تضمن تخطيطا للإنتاج لفترات معقولة، ومن ثم عمالة مضمونة أثناء تلك الفترات.

٢- إن خفض القيمة الخارجية للجنيه المصرى DEVALUATION، بعد تعويم سعر الصرف، قد أدى إلى إرتفاع كلفة المواد الوسيطة المستوردة فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى التى تعتمد فى إنتاجها على هذه المواد، ومن ثم إلى زيادة الأسعار النهائية لمنتجات هذه القطاعات. وفى ضوء تردى مستوى الدخول الحقيقية للسكان- بسبب الغلاء والبطالة وعدم نمو الأجور والمرتبات بمعدل مساو لمعدل التضخم- فقد عمق ذلك من حالة الكساد الاقتصادى للسوق المحلى من ناحية، وإلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات المصرية التى تعتمد فى إنتاجها على واردات وسيطة من الخارج من ناحية أخرى. وكل ذلك كان ذا صلة وثيقة بخفض الطلب على العمالة.

٣- كذلك أدى (وسيؤدى) تحرير تجارة الاستيراد إلى تعريض الصناعات المحلية التابعة للقطاع العام والخاص إلى منافسة غير متكافئة لن تستطيع الصمود فيها أمام طوفان المنتجات المستوردة. وقد نجم (وسينجم) عن هذا مزيد من الخسائر والإفلاسات والغلق لصناعاتنا المحلية، مما كان (وسيكون) له تأثير واضح فى تفاقم مشكلة البطالة.

أما فيما يتعلق **بتأثير السياسة النقدية الجديدة** التى انطوى عليها برنامج التثبيت الاقتصادى والتى استهدفت

الحد من نمو عرض النقود، وكان لها تأثير بليغ في زيادة البطالة، فنكتفي هنا بالإشارة إلى قضيتين جوهريتين:

١- إن الزيادة الهائلة التي حدثت في أسعار الفائدة ، بعد تعويم هذا السعر- وهي الزيادة التي تحققت تحت تأثير طرح إذونات الخزانة لكي تتمكن الحكومة من الاقتراض من السوق النقدي المحلي- قد أدت إلى زيادة كلفة رأس المال الجاري والثابت، ومن ثم إلى إحجام المستثمرين وأصحاب المدخرات عن استثمار أموالهم في مشروعات استثمارية جديدة وفضلوا شراء هذه الأذون باعتبارها أفضل استثمار مربح ومضمون ومعفى عائده من الضرائب. وهكذا يمكن القول، أنه كان من نتيجة هذه السياسة تسبيل المدخرات. فبدلا من أن تتحول المداخرات الموجودة في الأوعية الإدخارية (البنوك، شركات التأمين..) إلى استثمارات تخلق إنتاجية جديدة وطلبا إضافيا على العمالة، تحولت تلك المدخرات لتمويل الاستهلاك الحكومي الجاري.

٢- إن السقوف الإئتمانية التي فرضت على النظام المصرفي بهدف الحد من الإئتمان (تم التخلي عنها مؤخرا) قد أدت إلى خفض واضح في حجم الإئتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكثير من هذه القطاعات يعتمد في تمويل رأسماله الجاري، على الإئتمان ولهذا كان من جراء هذه السياسة زيادة حجم الطاقات الإنتاجية العاطلة وخفض مستوى الإنتاج المحلي في كثير من المشروعات، ومن ثم التأثير سلبا على الطلب على العمالة المحلية.

ب-تأثير برنامج التكيف الهيكلي:

وإذا انتقلنا الآن للبحث في تأثير إتفاقنا مع البنك الدولي، وهو الاتفاق المعروف تحت مصطلح **«برنامج التكيف الهيكلي»** فإن أخطر ما في هذا الاتفاق هو قضية نزع **الملكية العامة وتحويلها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي PRIVATIZATION**، إذ من المتوقع أن يتمخض عن هذا التحويل تسريح أعداد ضخمة من العمالة المصرية الموظفة في مشروعات القطاع العام، بعد أن تتحول للملكية خاصة (محلية أو أجنبية) ويديرها أصحابها في ضوء سعيهم لتحقيق أقصى ربح ممكن. وسيزداد الطين بلة، إذ عمد الملاك الأجانب الجدد لتحويل فائض أرباحهم للخارج. بدلا من استثماره محليا، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة العجز بميزان المدفوعات مستقبلا وزيادة **الحاجة للإستدانة من الخارج، وإلى حرمان مصر من جزء هام من فائضها الاقتصادي** الذي من الممكن أن يزيد من قدرتها الذاتية على التراكم والنمو وخلق فرص للتوظف.

يبقى بعد ذلك سؤال : هل صحيح أن زيادة البطالة والكوابح الشديدة التي وضعت أمام حلها والتي نجمت عن تنفذ هذه البرامج، هي مسألة عارضة ومجرد آلام يجب أن يتحملها المجتمع المصري لكي يصحح من الاختلالات الهيكلية الموجودة فيه، وأنه عما قريب سوف تستعيد مصر قدرتها على النمو والتقدم واستيعاب البطالة الموجودة حاليا ؟

إن كاتب هذه السطور يشك في ذلك. ولايتسع المجال هنا لشرح وجهة نظره، ولكنه يكتفي بالاستناد هنا على حصاد التجارب في **دول أمريكا اللاتينية التي سبقتنا في تطبيق نفس هذه البرامج**، بحذافيرها تماما، منذ عقدين من الزمان، ومع ذلك زادت صورتها قتامة. فلا استطاعت أن تتخلص من أزمة ديونها، ولااستطاعت أن تواجه عبء البطالة المتزايدة ، بل تفاقمت أكثر، وإن كانت قد استطاعت أن تخفض من عجز موازنتها العامة وتزيد من حجم احتياطياتها النقدية وتقلل من عجز موازينها التجارية وأن يزيد انفتاحها على العالم الخارجي. وهي عناصر التقييم الرئيسية التي يقيس بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مدى نجاح برامجهما. وليس هذا بالأمر المستغرب. ذلك أن هذه المؤسسات، ومعها الدائنين ونادي باريس، لايعنيها مسألة مكافحة البطالة، لازيادة معدلات النمو ورفع مستوى المعيشة، ولاتقليل الاعتماد على العالم الخارجي، أو صيانة الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد المدينة، **فكل ما يهمهم هو حماية حقوق الدائنين وضمان انفتاح هذه البلاد أمام صادرات البلاد الصناعية وتهيئة المناخ للإستثمارات الأجنبية الخاصة** من خلال المزايا والضمانات التي تجعل متوسط معدل الربح في البلاد المدينة أعلى من نظيره في البلاد الأخرى. وربما يفسر لنا هذا ، لماذا ينجم عن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي زيادة بطالة القوى العاملة، فهذه البطالة تكون ضاغطة باستمرار على خفض معدلات الأجور الحقيقية. وهي أمر مغر لجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

الخروج من مأزق البطالة:

ليس من المتوقع إذن أن يتمخض برنامج التثبيت وبرنامج التكيف الهيكلي عن حل ناجع لمشكلة البطالة. ذلك إن هذه البرامج ليس من مهامها تنمية البلاد المدينة، وبدون التنمية المستمرة لا أمل في علاج هذه المشكلة. فالتنمية المستمرة بما تحققه من معدلات عالية للنمو من خلال ما تستند ليه من قدرة على التراكم ومن تغيير في بنية الاقتصاد المحلي، ومن توسيع للطاقات الإنتاجية وخلق فرص متزايدة للتوظف، هي الإطار الوحيد لعلاج مشكلة البطالة وصياغة هذه التنمية وتحديد مراحلها وحشد الموارد اللازمة لتحقيقها ، وهي مهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلاد المدينة.

على أن الخطورة تكمن هنا لو أن مصر اضطرت مستقبلا، بعد عام ١٩٩٥، أن تعيد اتفاقيها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويفرض عليها ، مرة أخرى ، تكرار مثل هذه البرامج، خاصة إذا حل النصف الثاني من التسعينات، ولم تكن قدرة مصر على خدمة ديونها الخارجية المعاد جدولتها قد قويت بسبب عدم نمو قدرة الإقتصاد المصري على زيادة موارده من النقد الأجنبي. وخبرة دول أمريكا اللاتينية تشير إلى هذه الخطورة،حيث اضطرت أن تعيد إتفاقها مع الصندوق والبنك الدوليين مرات عديدة نظرا لعدم تحسن أدائها الاقتصادي وضعف قدرتها على خدمة ديونها الخارجية ومن ثم عدم إستطاعتها تجنب الاستدانة وإعادة الجدولة.

نحن محتاجون إذن أن نفكر في الأزمة الاقتصادية لمصر بمنطق مختلف تماما عن منطق المؤسسات الدولية ومانحي القروض.. ولايجب أن نقع في وهم أن هذه المؤسسات تساعدنا على تنمية مصر وعلاج مشكلاتها الاقتصادية. فتلك مهمة أبعد ما تكون عن أهداف هذه المؤسسات ومراميها الحقيقية. كذلك يجب ألا نقع في وهم أننا سائرون على الطريق الصحيح عندما تمتدحنا هذه المؤسسات بسبب التزامنا بتنفيذ ما طلبته منا من سياسات وإجراءات. فمعيار المديح هنا، ليس لأننا نتقدم اقتصاديا واجتماعيا ، بل لأننا ننفذ حزمة السياسات التي تحمي حقوق الدائنين وتفتح مصر أبوابها على مصراعيها لاستقبال البضائع ورؤوس الأموال الأجنبية التي تحقق لأصحابها معدلات عالية من الربح.

ومهما يكن من أمر، نحن نعتقد أن **مكافحة مشكلة البطالة يجب أن تحتل مكان الصدارة في جدول أعمال**

السياسة الاقتصادية المصرية فى الفترة القادمة، خاصة وأن البطالة لايجوز النظر إليها على أنها مجرد مشكلة اقتصادية فحسب، بل قضية اجتماعية وسياسية وأمنية من الدرجة الأولى، والتراخى فى التصدى لها - قبل أن تستفحل أكثر من هذا - سيكون له تداعيات خطيرة ما أحوج مصر أن تتجنبها. وعليه، نحن نعتقد أن مدى التقدم فى علاج هذه المشكلة يجب أن يكون هو المقياس الأهم لمدى نجاح أو ملاءمة السياسة الاقتصادية . ولهذا يبدو لنا، أنه من الخطورة بمكان أن نترك مهمة حل هذه المشكلة للاقتصاديين والتكنوقراط ذوى النظرة الضيقة للأمور والتى ترى أن الحل سوف تتكفل به آليات السوق بعد أن تبتعد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى. فما أبعد هذا الوهم عن الحقيقة. فلا الخبرة النظرية، ولا التجارب التاريخية تؤكد ذلك. بل على العكس، ثبت أن مشكلة البطالة تفاقمت ، فى البلاد الرأسمالية الصناعية ذات الآليات العريقة للأسواق بالقدر الذى تراجعت فيه الدولة عن أهداف التوظف الكامل FULL-EMPLOYMENT والاعتماد على ليبرالية السوق. والآن بات من الواضح، أنه لامخرج من أزمة البطالة فى مجموعة هذه الدول إلا بتبنى سياسات عمدية تهدف إلى علاج هذه الأزمة بعد أن باتت البطالة تهدد الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى هذه البلاد (ومن هنا جاءت دعوة الرئيس الأمريكى **كلينتون** مؤخرا لعقد مؤتمر دولى لمناقشة سبل علاج أزمة البطالة) أما فى البلاد النامية ، **فالبطالة تفاقمت فيها حينما توقفت جهود التنمية وحينما احتدمت فيها أزمة المديونية الخارجية وتعمقت فى ضوئها أواصر التبعية للاقتصاد الدولى المأزوم** وزاد الطين بلة عندما أجبر الدائنون (نادى باريس) والمؤسسات الدولية هذه الدول على تبنى سياسات ليبرالية السوق وإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادى. لاعلاج إذن لمشكلة البطالة إلا من خلال تبنى القيادة السياسية لاستراتيجية تنموية بديلة، تضع ضمن أولوياتها مكافحة البطالة كهدف عزيز.

على أن التصدى لمشكلة البطالة بمصر- نظرا لخطورتها - تحتاج فى رأينا إلى منظورين. أولهما هو منظور الأجل القصير، وثانيهما هو منظور الأجل المتوسط والطويل وفيما يلى لمحة عن كل منهما.

١ الإجراءات العاجلة للأجل القصير:

وهدف هذه الإجراءات هو الحد من تفاقم مشكلة البطالة والتخفيف من آثارها السلبية (خاصة الاجتماعية والأمنية) فى الوقت الراهن والأمد القريب القادم . وهذه الإجراءات نجملها فى خطوط عريضة كما يلى:

* اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج المحلى من زحف المنافسة المدمرة التى ستأتى فى ركاب تحرير تجارة الإستيراد حتى لاتفلس مشروعات القطاع العام والخاص مع ما يترتب على ذلك من تسريح لأعداد ضخمة من العاملين .

* **وقف عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها للقطاع الخاص المحلى والأجنبى PRIVATIZATION** ، إذ بات فى حكم المؤكد أنه سيترتب على تلك العمليات الاستغناء عن شطر كبير من العمالة الموظفة فى هذه المشروعات. والبديل الأفضل لذلك هو علاج المشكلات التى يعانى منها القطاع العام وإدارته على أسس إقتصادية سليمة، تحقق فائضا يدعم موارد الدولة التمويلية.

* استغلال الطاقات العاطلة الموجودة فى شتى قطاعات الإنتاج المحلى، والعمل على تلافى أسبابها، خاصة أسباب الكساد الحالى الذى نجم عن التطبيق الصارم لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى.

* **دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص المحلى، وبالذات فى المجالات كثيفة العمالة،** وأن تتناسب المزايا والحوافز المقررة له مع حجم مايوفره من فرص للعمالة وبالذات فى المحافظات الأقل نموا وذات البطالة الكبيرة.

* توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين من خلال **نظام لإعانة المتعطلين**، والتفكير من الآن فى تدبير الموارد التى تلزم لتمويل هذا النظام.

* **أن تضع الدولة برنامجا شاملا للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية**، مما سيترتب على ذلك خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين المؤهلين للعمل فى هذه الخدمات، وتوفير الموارد التى تخدم تنفيذ هذا البرنامج. وميزة هذا الاقتراح، أنه فضلا عما يسهم به من علاج جزئى لمشكلة البطالة، إلا أنه سيسهم فى الوقت نفسه فى التنمية البشرية التى تمثل الآن أحد المرتكزات الهامة للتنمية المتواصلة.

* دعم وتوسيع انتشار مراكز التدريب المهنى للقوات المسلحة فى مجال المهن اليدوية، ومساعدة الدولة لخريجى هذه المراكز، خاصة وأن مزاولة تلك المهن تعتمد أساسا على الخبرة والكفاءة وتحتاج إلى رأسمال متواضع للغاية.

٢-إجراءات الأجل الطويل:

سيتوقف اقتلاع جذور البطالة فى مصر فى الأجل الطويل على قدرة الاقتصاد المصرى وآلياته على خلق فرص متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنويا إلى سوق العمل. وهذا لن يتحقق إلا فى ضوء **تبنى إستراتيجية للنمو والعمالة على المدى المتوسط والطويل، تضع على قائمة أهدافها تحقيق التوظف الكامل**. على أننا نسارع هنا للتنبيه بأننا لانقصد بالتوظف الكامل إلتزام الدولة بتعيين الخريجين بغض النظر عن الحاجة الفعلية للعمل، كما حدث فى فترة السبعينات، حيث أدى ذلك إلى تراكم العاملين فى قطاعات الدولة الخدمية والإدارية والإنتاجية دون حاجة فعلية لهم مما ترتب عليه تحويل البطالةالسافرة إلى بطالة مقنعة، بل نعنى بالتوظف الكامل، كهدف عزيز على السياسة الاقتصادية، ذلك المستوى المرغوب من التشغيل المنتج الذى يستوعب من يدخلون إلى سوق العمل سنويا، فى ضوء معدلات عالية للنمو الاقتصادى تفوق - على الأقل - معدلات النمو السكانى (لاحظ أن التوظف الكامل لايعنى أن يكون معدل البطالة صفرا. فهذا مستحيل من الناحية العملية. فنحن نتحدث عن توظف كامل إذا كان معدل البطالة يتراوح ما بين ٢ إلى ٣٪ من القوى العاملة). كما نسارع للتنبيه أيضا ، أن تنفيذ تلك الاستراتيجية لن يتحقق فى ضوء إبعاد الدولة وإزاحتها عن التدخل فى النشاط الاقتصادى مع الاعتماد المطلق على آليات السوق التى يتعامل فى ظلها المستثمرون سعيا وراء أعلى ربح ممكن (حتى لو أدى ذلك إلى زيادة البطالة). ذلك أن **هدف التوظف الكامل يفترض، ضمنا، أنه خيار سياسي اجتماعى تتبناه القيادة السياسية وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط وأدوات السياسة الاقتصادية والإجتماعية المناسبة.**

هذه الاستراتيجية الجديدة للنمو والعمالة التى ندعو لها ، والتى يكون هدف التوظف الكامل ضمن أهدافها الرئيسية تعتمد على عدة محاور، نرسم معالمها كما يلى:

١- أن تمتلك مصر استراتيجية تنموية طويلة المدى (على مدى ربع قرن قادم مثلا)

نحدد فيها الصورة المرغوبة للوضع الذى ينبغى أن يكون عليه الاقتصاد المصرى بقطاعاته وأوضاعه الاجتماعية المختلفة، وتكون محل إجماع من القوى الاجتماعية والوطنية وتعكس أمانيها فى التقدم والرفاد. وهذه الاستراتيجية التى سيكون ضمن أهدافها تحقيق التوظف الكامل، يجب أن يتفرع عنها برامج وخطط متوسطة للنهوض بقطاعات الانتاج السلعى (الزراعة والصناعة) وقطاعات الخدمات والتصدير، وحيث يكون القضاء على البطالة مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة، وهو مايتطلب دفعة قوية للاستثمار والنمو فى سائر هذه القطاعات.

٢-الارتفاع بمعدل الاستثمار فى الاقتصاد المصرى إلى ما لايقل عن ٢٥٪ من الدخل المحلى الإجمالى ، مع العمل على زيادة القدرة الذاتية التمويلية لمصر من خلال ارتفاع بمعدل الادخار المحلى حتى تقل فجوة التمويل وحاجتنا لمصادر التمويل الأجنبية، لقد كان الإفراط فى التمويل الأجنبى عن طريق القروض الخارجية فى فترة السبعينات والثمانينات أحد الأخطاء الفادحة لسياسة الانفتاح، إذ أدت فى النهاية إلى وقوع مصر فى أزمة المديونية التى كبلت حريتها فى اتخاذ قرارها الاقتصادى، كما أن أحد الأخطاء التى لاتقل خطورة فى السياسة الاقتصادية المطبقة حاليا هو الإفراط فى وهم أن الاستثمار الأجنبى سيحل لنا معضلة التمويل وأنها -أي تلك الاستثمارات الأجنبية- يكن أن تكون بديلا عن جهد الادخار المحلى. (مع العلم أن تأثير الاستثمار الأجنبى - غير المنضبط- لن يكون بأقل من تأثير خطورة الديون الخارجية على ميزان المدفوعات).

٣- إن تحقيق التوظف الكامل في إطار من النمو المتواصل للاقتصاد المصرى سيتطلب رفع معدلات الاستثمار فى القطاعات السلعية والخدمية التى تنطوى على إمكانات عالية لزيادة الانتاج والتوظف. من ذلك مثلا، **النهوض ببرنامج ضخم لتنمية القطاع الزراعى** (استصلاح الأراضى وتوفير البنية الأساسية لها) **وتنمية وتعمير المحافظات الصحراوية** (سيناء والوادى الجديد) نظرا لما يتوافر فيها من ثروات وإمكانات للنمو، خاصة وأنها تعانى من خفة سكانية شديدة. كما أن تحقيق هذا الهدف سيحتاج إلي دفعة قوية للقطاع الصناعي ومايرتبط به من صناعات متوسطة وصغيرة تحتاج إلى عمالة كثيفة، **فضلا عن قطاع الخدمات** (السياحة، النقل الاتصالات. إلى آخره.

٤- يبدو لنا ، أن أفضل صيغة تفى بأغراض النمو المتواصل المرتبط بالتوظف الكامل **هي صيغة الاقتصاد المختلط** المدار على أسس إقتصادية سليمة، **ولا يجب أن نقع في وهم إزاحة قطاع ما فى سبيل سيطرة قطاع آخر**. فنحن من أجل هدف النمو المتواصل مع التوظف الكامل **نحتاج إلى جهد وعطاء كل القطاعات (القطاع العام، والخاص، الأجنبى، التعاونى، قطاع الإنتاج السلعى الصغير)** كما نعتقد أنه ليس من الممكن تحقيق هذا الهدف بالاعتماد المطلق على آليات السوق العشوائية (التى لاتعبأ بهدف التوظف الكامل كهدف اقتصادي اجتماعى سياسى). ذلك أن **تلك السوق فى حالة مصر مشوهة**، بحكم طبيعة مرحلة التقدم الاقتصادي الاجتماعى لمصر الآن، وتسيطر عليها القوى الطفيلية والعناصر الاحتكارية التى كثيرا ما تسيء إلى إستخدام الموارد وتوزيعها التوزيع الأفضل.

٥- سيقع على عاتق الدولة مهام ضخمة في سبيل تحقيق تلك الاستراتيجية . فالدولة مطالبة بأن تمارس نوعا ملائما من **التخطيط الاقتصادى** الذى يحفز القطاعات المختلفة للتحرك صوب النمو المتواصل المصحوب بالتوظيف الكامل. وهى مطالبة بأن تحافظ على، وتطور سلطتها السيادية فى وضع القرارات الاقتصادية الهامة المؤثرة في تحقيق تلك الاستراتيجية (مثل تحديد معدلات النمو والإدخار والاستثمار القرارات المتعلقة بالسياسة المالية - الضرائب والإنفاق العام- والمتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسة التعليمية والتكنولوجية..).

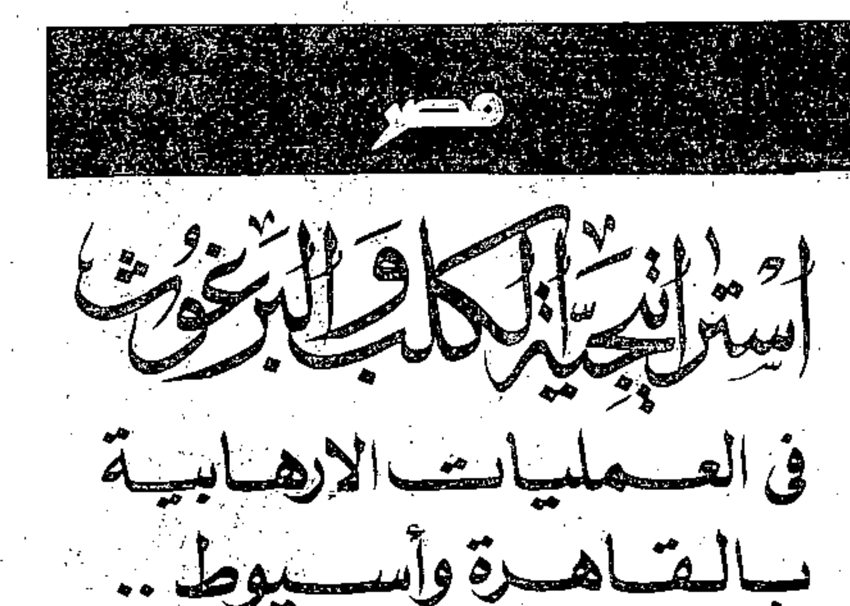
وبعد..

إن مصر تستطيع أن تحقق المعجزات الاقتصادية إذا استطاعت أن تحسن استخدام ثروتها البشرية وأن توفر لها مقومات الحياة الكريمة وسبل التطور. مابالنا نذهب بعيدا وقد سبقتنا دول أخرى في هذا المضمار ، حينما استندت على العنصر البشرى الوافر فى تحقيق إنطلاقها الاقتصادي وبناء تقدمها الاجتماعى (تجربة النمور الأربعة) فالبشر، ومايتولد عنهم من قوى عاملة، سيظلون فى التحليل الأخير أهم أنواع الثروة ، وأثمن عوامل الانتاج.

تطور عدد المتعطلين ومعدل البطالة بمصر للفترة ١٩٦٠-١٩٨٦

السنوات	اعداد المتعطلين (بالألف فرد)	معدل البطالة (النسبة إلى إجمالى القوى العاملة) ٪
١٩٦٠	١٧٥	٢.٢
١٩٦٢	١١٨	١.٨
١٩٦٤	١٣١	١.٩
١٩٦٨	٢٤٤	٣.١
١٩٦٩	٢١٩	٢.٧
١٩٧٠	١٩٨	٢.٤
١٩٧١	١٥٣	١.٨
١٩٧٢	١٣٥	١.٥
١٩٧٣	١٤٥	١.٦
١٩٧٤	٢٠٩	٢.٣
١٩٧٥	٢٣٣	٢.٥
١٩٧٦	٨٥٠	٧.٧
١٩٧٧	٢٩٦	٢.٨
١٩٧٨	٣٥٤	٣.٣
١٩٨١	٥٨١	٥.٤
١٩٨٢	٥٩٦	٥.٦
١٩٨٤	٦٣٤	٦
١٩٨٦	٢٠١١	١٤.٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعدادات العامة الثلاثة (١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦).



مصر

استراتيجية الكلب والبرغوث في العمليات الإرهابية بالقاهرة وأسيوط..



مدحت الزاهد

تطورت عمليات عنف الجماعات التكفيرية في مصر خلال الشهور الأخيرة، في اتجاهين بارزين

* الاتجاه الأول كانت ساحته العاصمة (القاهرة) التي تحولت لمسرح عمليات يتم فيه القيام بضربات مركزة منتقاة ضد أبرز رموز الدولة، على نحو ماحدث في العمليات التي استهدفت حياة صفوت الشريف ، وزير الإعلام، وحسن الألفي، وزير الداخلية، ود.عاطف صدقي رئيس الوزراء. والجديد في هذه العمليات أنها استخدمت الريموت كونترول، في التفجير عن بعد، لمواكب المسئولين بعد أن كان يتم اعتراض الهدف، والالتحام النيراني معه، ونموذجها عملية د.رفعت المحجوب، ومحاولات اغتيال حسن أبو باشا وزكي بدر، وزيري الداخلية السابقين، ومكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور، ود.فرج فودة مؤسس حزب المستقبل.

كما ينطوي هذا الجديد أيضا على تطوير نظام الرصد والمراقبة واستخدام الإشارات بين أفراد المجموعة المنفذة ، في بدء الهجوم.



أعضاء من الجماعة الإسلامية خلال محاكمتهم

وقد تزامنت مع هذا الاتجاه عمليات ضرب السياحة في قلب العاصمة، بهجمات متباعدة على فترات، تنتظر نوعا من الاسترخاء الأمني ، بعد حملات المطاردة النشيطة، كي تبدأ هجوما جديدا، وكانت حادثة مصر القديمة إحدي الحوادث الأرهابية ضد السياحة.

* والاتجاه الثاني هو تطور عمليات العنف في محافظات الصعيد، وبالذات في مراكز محافظ أسيوط: ديروط وقوص وأبو تيج وأسيوط، وهي عمليات موجهة في معظمها ضد مراكز الشرطة ومفتشي المباحث وضباط أمن الدولة والمخبرين واستراحات الضباط، وسياراتهم.

وتوفر حرب عصابات المدن للجماعات التكفيرية مزايا عديدة فهي تتم وفقا لقاعدة «إضرب واهرب» بقيام مجموعة صغيرة بالهجوم المباغت على الهدف، واختيار الاشتباك في الظروف الملائمة، وتفادي الاشتباك في الظروف المعاكسة، ثم الفرار قبل أن تتمكن أجهزة الأمن -على الأرجح- من الالتحام، ثم القيام بهجوم جديد، في موقع آخر، بهدف استنزاف طاقات الخصم والنيل من معنوياته وصلابة إرادته علي مواصلة الاشتباك.

حرب عصابات المدن

ومثلما تدل العمليات الانتحارية في قلب العاصمة على مستوى جديد من تطور الخبرة العسكرية للجماعات التكفيرية، فإن حرب عصابات المدن تنم أيضا عن تطور في هذه الخبرات، لايتحدد فقط في اختيار الهدف وتوقيت الهجوم، بل يشمل أيضا اختيار أماكن الهروب في مزارع القصب والموز التي تشكل بأغصانها الكثيفة ساترا طبيعيا، واختيار خطوط الهروب أثناء الحصار عبر الترع والمستنقعات المائية إلى أماكن مجاورة، مع استمرار مؤخرة صغيرة في تأمين عملية الإنسحاب، تحت النيران. ومن نماذج عمليات الهجوم الأخيرة، في حرب عصابات المدن قيام مجموعة إرهابية بتوجيه عدة ضربات متتالية في شهر ديسمبر الماضي، ضد أهداف أمنية في مدن قوص وأسيوط، قبل أن تنجح قوات الأمن في الاشتباك معهم، بعد مطاردة مثيرة بالسيارات. فيما تعد معركة حدائق البداري التي جرت في آواخر شهر ديسمبر الماضي بين مجموعة إرهابية تضم ١٠أفراد و ١٥٠ من قوات الأمن حاصرت موقعهم في حدائق البداري بمحافظة أسيوط نموذجا

لعمليات الانسحاب فى نمط حرب العصابات، إذ انسحبت المجموعة على دفعات، وفقا لمبدأ الانتشار لتقليل الخسائر،وشكلت مؤخرة للحماية واصلت تبادل إطلاق النار مع قوات الشرطة لمدة ١٢ ساعة متواصلة، مستفيدة من الساتر الطبيعى للأغصان الكثيفة، حتى نجح ٩ من أفراد المجموعة فى الهروب، فيما سقط صلاح محمود عطية آخر عناصر المؤخرة ، مضرجا في دمائه بعد مقتل جندى وإصابة ضابط ومواطن.

أما عملية المعصرة التى تمت فى القاهرة، فى شهر يناير الماضى، فقد تمت فى ظروف أصعب، إذ حاصرت قوات الأمن المنطقة، وقامت بتجريد منازلها منزلا منزلا، وأخذت من كل منزل رهينة مع نشر عدة كمائن فى الحى، وذلك بهدف القبض على مجموعة إرهابية هاربة، وعندما استشعرت المجموعة أن الحصار بدأ يضيق حولها، قررت اقتحام الكمين، بعد الاستيلاء على سيارة بيجو، تبادلت معه إطلاق النار ،فسقط منها قتيل، وتم القبض على آخر حيا، فى حين هرب اثنان ، كما أصيب من قوات الشرطة، ثلاثة جنود ولقى إثنان مصرعهما.

الكلب والبرغوث

والمتابع لعمليات العنف الأخيرة، يلاحظ أنها وثيقة الصلة بنظرية أيمن الظواهرى ، أحد زعماء تنظيم الجهاد فى الخارج (الكلب والبرغوث) التى تلخص صراع الجهاد ضد مؤسسات الدولة بصراع الكلب والبرغوث، فعدم التكافؤ بين الكلب والبرغوث لايحرم الأخير من مص دماء الأول، وتهميش دوره متمتعا برشاقة القفز فوق مواضع مختلفة من جسده بصورة تقيد قدرة الكلب على اصطياده.

وقد أفاض أيمن الظواهرى فى شرح هذه النظرية القائمة على استنزاف الدولة وتهميش دورها فى كتابه «العمدة فى إعداد العدة» الذى يشرح فيه استراتيجية وتكتيكات المواجهة بين الأمن وجماعات الجهاد

لاعذر بالجهل

وإذا كانت نظرية «الكلب والبرغوث» تمثل النطاق الاستراتيجى للمواجهة، فإن المرجعية الفكرية التكفيرية تمثل أحد أركان بناء المنظومة الإرهابية ذات الطابع العسكرى للمجموعات الانتحارية وقياداتها فى الداخل والخارج.

فنزيه نصحى قائد مجموعة عصام القمرى التى نفذت عملية محاولة اغتيال اللواء حسن الألفى ، سبق له المجاهرة برفض العذر بالجهل بالنسبة للحكام، وكل من يمتنع عن مقاومتهم. وفيما سقط أفراد مجموعة القمرى فإن بقية الجناح العسكرى (جند الله) التى شكلها نصحى بعد عودته من بيشاور لازالت مجهولة.

وعبد الحميد حب الله، قائد مجموعة طلائع الفتح الذى صدر حكم بإعدامه فى القضية المشهورة إعلاميا بالعائدين من أفغانستان ذكر فى تبرير عمليات قتل المسئولين والأبرياء الذين يتصادف وجودهم أن مصر قد أصبحت دار حرب كافرة سقطت منها أحكام الشريعة الإسلامية، ولايثبت إسلام شخص فيها، إلا بنية قطعية.وقال أن الضرر الخاص يرتكب لدفع الضرر العام، وأن القاعدة هى جلب أعظم المصلحتين التى هى إقامة الخلافة الإسلامية، وأن سرقة أموال البنوك وجوبية لأن فوائدها ربوية

ويجدر الذكر فى هذا المجال أن الزعيم التكفيرى حسب الله قد نجح فى اختراع مسدس كاتم للصوت على شكل قلم جاف فضلا عن جهاز مفرقعات.

بينما نجد طلعت فؤاد قاسم- المتحدث الرسمى باسم الجماعة واللاجىء السياسى فى الدنمارك- يرفض فى حوار مع جريدة الحياة اللندنية تعليق اغتيال قيادات الأمن بإصدار فتاوى من مجلس شورى الجماعة، وذلك تعليقا على حادث اغتيال اللواء عبارة وقال إن فتاوى القتل تصدر عن مجلس شورى الجماعة، أما مقتضيات عمليات القتال ضمن المواجهة الشاملة مع جهاز الشرطة فلاتحتاج لفتاوى مسبقة.

وأضاف أن هذه العمليات تشمل كل من يعين أو يثبت أركان الطاغوت و إن خص بالذكر عين النظام: أي جهاز أمن الدولة، ويد النظام: أي جهاز الشرطة بكل فروعه، وأضاف إلى ذلك أن ضرب السياحة يستهدف ضرب الاقتصاد، لإضعاف النظام خارجيا وداخليا.

قتال ..قتال

وهذه المنابع النظرية، بكل امتداداتها التاريخية، فى تكوين العقيدة القتلية للتنظيمات الإرهابية، لاتفسر طبيعة التطور العسكرى الذى نشأ فى عمل الجماعة..

وتتصل هذه التطورات بعدة عوامل منها تأثير القيادة العسكرية من مجموعة الضباط وعلى الأخص رائد المدرعات عصام القمرى- الذى نجح فى عملية الهروب الكبير من سجن طرة- ومقدم المخابرات عبود الزمر وعقيد الصاعقة محمد مكاوى ، صاحب الميول الناصرية المبكرة، والذي فصل من الخدمة عام ١٩٨٨ بعد أن استقطبته الجماعة بعد سلسلة من التحقيقات أجرتها المخابرات الحربية أثر صدامه بمجموعة حراسة اللواء زكى بدر، جاره فى نفس العمارة، بحى مصر الجديدة

وقد استطاع العقيد مكاوى الهرب إلى بيشاور على الحدود الأفغانية الباكستانية حيث التقى هناك مع د.أيمن الظواهرى ، والعرب الأفغان ، ومئات المصريين ممن شاركوا فيما سميت بحرب الجهاد (- المستمرة حتى الآن !) وذلك بتسهيلات من السلطات المصرية تحت ضغوط سعودية وأمريكية .

وإذا كانت المجموعة العسكرية قد لعبت



مأمون الهضيبي : السلطة

دورا بارزا في إعداد التكتيكات ، وتدريب كوادر الجماعة ، فإن **الخبرة العملية الميدانية** في حرب المجاهدين الأفغان ، فضلا عن التدريبات في معسكرات للعرب الافغان تضم ١٢٣ مصريا في محافظات شمالية بجمهورية اليمن » وعلي الأخص في **محافظة صعدة »** قد ساعدت في صقل عناصر الجناح العسكري وإصدار التوجيهات له بالفاكس والتليفون من العواصم العربية والدولية. وآخر الأنباء المؤكدة في هذا الاتجاه **هو أن تنفيذ عملية .دعاطف صدقي قد تم بعد مكالمة هاتفية من صنعاء.** كما أن هناك من الأنباء ما يشير إلى قدرة معظم كوادر الجماعة ممن شاركوا في حرب المجاهدين على العودة إلى مصر عن طريق كل الدول الحدودية: **ليبيا والسودان والأردن وإسرائيل**، غير أن الإعداد العكسري لايقتصر على هذا الجانب وحده، إذ يشمل أيضا الخبرة العملية **البدائية المباشرة التي حققتها الجماعات الإرهابية** في عملها في محافظات الصعيد والقاهرة في اكتشاف **المزايا النسبية لأسلوب حرب العصابات** وفي إعداد مجموعات الرصد والمراقبة والاستكشاف، واختبار قوة أجهزة الأمن المحلية، وتحديد أفضل وسائل الاشتباك ومناطق الهروب.

مأزق استراتيجي

ورغم كل ماتنطوي عليه نظرية الكلب والبرغوث من إغراء وماتوفره حرب عصابات المدن من مزايا نسبية، بسبب **التنوع الهائل للمجالات المحتملة للهجوم**، وصعوبة **توفير غطاء أمني لكل الأهداف المحتملة والطابع الروتيني لعمل القوات النظامية**، والذي لايوفر لها نفس مرونة المجموعة الصغيرة، فضلا عن نقص الجانب المعنوي بالقياس للمجموعات العقائدية التكفيرية، فإن حرب عصابات المدن تنطوي مع ذلك على **مأزق استراتيجي.**

ويتمثل هذا المأزق الاستراتيجي في أن نجاح هذا النمط من الحروب في تحقيق هدفه الاستراتيجي ، أي الظفر بالسلطة، يعتمد على أحد أمرين، أو كليهما معا:

* **أن تتحول حرب العصابات في مرحلة لاحقة إلى حرب نظامية، وبؤر النفوذ للجماعات إلى مناطق محررة، والحرب المتحركة إلى حرب مواقع.**
* **أو أن يكون هذا النمط من الحروب مجرد نوع من الدعاية المسلحة** التي تستهدف حرث التربة أمام ثورة شعبية تعصف بمؤسسات الدولة وتظفر لنفسها بالسلطة السياسية. ومثل هذا التطور **لاتقرره الأوضاع العسكرية بل النطاق الاستراتيجي للصراع السياسي** الذي يتوقف بشكل حاسم على القدرة على كسب الجماهير لصالح أحد طرفي الصراع.

ورغم أن الفقراء والمهمشين يمثلون رافدا **اجتماعيا يزود المنظمات الإرهابية باحتياطي يمكنه من تجديد القتال في نمط حرب العصابات إلا أن محدودية هذه القاعدة**، وضعف ثقلها السياسي والاقتصادي لايوفر الفرصة لتحول نمط حرب العصابات **إلى حرب نظامية أو بؤر** النفوذ، **التي تعتمد في الأغلب، على روابط العصبية القبلية** والعائلية **إلى مناطق** محررة، والحرب المتحركة القائمة على قاعدة اضرب واهرب إلى حرب مواقع. ولاجدال في أن فشل الجماعات التكفيرية في التحول إلى هذا النمط الجديد، على المدى الطويل، يمثل مقتلها.

كما أنه ليس من المنظور أن تتحول حرب العصابات ، إلى نوع من الدعاية المسلحة **للثورة الشعبية** بسبب افتقاد الحركة الجهادية لأي مراكز ثقل في صفوف الحركة العمالية والمهنية، وانصرافها عن طرح مطالب **تتعلق بالقضايا الاجتماعية، وقضايا الحريات، فضلا عن اتجاهها التكفيري** العام.



محمد شوقي الاسلامبولي : الأفغان العرب

ورغم بعض المشابهات مع الحالة الجزائرية، فإن جماعات العنف في مصر لم تحقق ظفرا في انتخابات البلديات والبرلمان، ولم تنجح في شق مؤسسات وأجهزة الدولة، رغم استفادتها من استشراء الفساد في بعض المؤسسات في عملية الحصول على السلاح والبطاقات والجوازات المزورة ورغم تأثيرها المعنوي علي جزء محدود من جهاز الأمن في محافظة أسيوط وهو تأثير سلبي لايأخذ شكل استقطاب الجماعات لعناصر ذات وزن من الأمن لصالحها ، فالتأثير لايتجاوز حتى الآن بعض طلبات النقل بعيدا عن خطوط القتال.

وباختصار فإن تيارات العنف في مصر، وإن نجحت في تفجير طاقة العنف الكامنة في صفوف المهمشين، وفي الاستفادة من روابط الدم والعصبية والعائلة والقبيلة، إلا أنها لم تنجح ، وليس من المتوقع نجاحها ، في تحويل حالة العنف الإرهابي التكفيري إلى حالة جماهيرية.

الثمرة

ومعنى هذا أن الجهاد (ونقصد به التيارات التكفيرية المسلحة) قد يجد شرطا ملائما في استمرار حرب الاستنزاف طويلة المدى، وفي تجديد قواته، من الرافد الاجتماعي للمهمشين، وأن «البرغوث» قد ينجح بالفعل في إضعاف الكلب ولكن السؤال قد يثور هنا عن هوية قاطف الثمرة»؟

والقوة المرتبة الآن هي حركة **الإخوان المسلمين** التي تواصل زحفها للسيطرة على القلعة من الداخل مدعومة بعناصر سلفية في أيديولوجية السلطة نفسها وبما تسفر عنه القيود على الحريات من إفساح المجال للحل المتستر برداء الدين، في جني ثمرة تمهد لها الجماعات الطريق، عبر عمليات العنف، بما يغنيها الآن عن تشكيل التنظيم الخاص. وربما لهذا السبب يناور الإخوان على الجماعات والسلطة. ويكسبون على حساب الطرفين.

أما في المدى الأبعد، أي في حالة الصراع الممتد وهي الأرجح، فإن الصراع سوف يدور بين أكثر من قطب. وهنا يمكن أن تدخل **قوى اليسار** حلبة الصراع خصوصا لو انتصرت لخط يرهن القدرة على قطع الطريق على الإرهاب بانتزاع زعامة حركة الاحتجاج. ومثل هذا الموقف ضروري لا لجذب القاعدة الاجتماعية للجهاد بعيدا عن الجماعات - في

المحل الأول- بل لمنع تحول الحالات التكفيرية إلى حالة جماهيرية عامة، وتحويل طاقات السخط الجماهيرى إلى مسار ديمقراطى يطرح مطالب وشعارات التغير الشامل.

تطورات أمنية

غير أن التطور، الذى طرأ فى الشهور الأخيرة على عمليات العنف لايقتصر على ماجرى في صفوف الحركة التكفيرية وحدها...

فتصعيد جماعات الجهاد، لعمليات العنف، وضع الاستراتيجية التى رسمها اللواء **الألفى** فور توليه منصبه والقائمة على محاولة كسب الوسط فى مأزق،وبعث الحيوية فى التقاليد الأمنية المتوارثة، والخاصة بقاعدة «اضرب المربوط يخاف السايب».

فبعد تصريحات وبعض إجراءات اللواء الألفى لتطبيع الحياة فى مناطق العنف، وتسهيل الحياة فى المناطق المنكوبة والتوقف عن سياسة احتجاز الرهائن، والتعذيب فى السجون وأقسام الشرطة، وحسن معاملة جهاز الأمن للمواطنين، عاد التوتر ليدفع إلى المقدمة نفس السياسات القديمة التى تهدد بخسارة الوسط، وعاد الأمن ليضرب فى الظلام.

وليس هذا كل ما فى الأمر، إذ اثبتت المواجهات الأخيرة، ضعف الاعداد القتالى لضباط الشرطة، الذين كان يكفيهم فيما سبق سطوة الانتساب للجهاز والنجوم اللامعة فوق «الأسبليت»، ولم يجر إعداد الجهاز بفرضية احتمالات مواجهة عمليات عنف ممتدة واسعة النطاق، توجب تطوير مهارات الشرطة فى المطاردة والحصار وإعداد الكمائن والاختراق، **لأن قاعدة اعتراف المتهم بعد حملة اعتقالات عشوائية واسعة، تحت ضغط درجات متفاوتة من العنف كانت القاعدة السارية فى عمل أجهزة الأمن.**

وباختصار فإن أهم ماكشفت عنه هذه الأحداث هو ضعف الإعداد القتالى لقوات الشرطة، اعتمادا على سطوة الجهاز وغياب نمط حروب الاستنزاف ضد السلطات فى مصر، من التاريخ المصرى الحديث، الذى لم يعرف هذا النمط إلا فى مواجهة سلطات الاحتلال.

وتشير بعض المعلومات إلى عمليات تحديث وتطوير سواء فى مجال إجراء مناورات قتالية بالذخيرة الحية، أو تطوير الكفاءات القتالية فى عمليات المطاردة ونظام الحراسات، وعلى الأخص فى مجال «التأمين عن قرب» أي إعداد إجراءات أمنية لمواكب كبار المسئولين فى منطقة الاقتراب، أو تمويه الكمائن بعد أن أصبحت هدفا للضربات، أو القدرة على الإغلاق السريع لمسرح العمليات غير أن آثار هذه التطويرات، سوف تأخذ وقتا بسبب الخبرة النسبية لنمط حرب العصابات فى تنويع اتجاه الضربات.

خط الإمداد الخارجى

كما بذلت أجهزة الأمن جهودا كثيفة فى محاولة قطع خط الإمداد الخارجي لعمليات الإرهاب سواء خلال محاولات التنسيق فى اجتماعات وزراء الداخلية العرب، أواتصالاتها مع الإدارة الأمريكية التى تستضيف مكتب «المجاهدين» فى ولاية نيويورك، وهو المكتب الذى كان يتولى تنظيم إرسال المجاهدين إلى أفغانستان وتقديم الدعم المالى والعينى لهم، وهو المكتب الذى اغتيل مسئوله المهندس المصرى **مصطفى شلبى** فى العام الماضى، أو اتصالاتها مع الدول الحدودية أو محاولة إحكام السيطرة علي طريق «درار» وهو خط انتقال بين مصر والسودان، والعودة إلى نظام جوازات السفر مع ليبيا، وإجراء اتصالات مع عواصم أوروبية منحت حق اللجوء السياسى لعدد من قادة الحركة الإرهابية

تدخل مبارك

وقد تدخلت القيادة السياسية نفسها فى هذه الاتصالات في ثلاثة اتجاهات بارزة:

* الاتجاه الأول هو الملف الذي حمله الرئيس مبارك في جولتيه الأخيرتين فى الخليج متضمنا أسماء أمراء خليجيين يدعمون الحركة فى مصر،والمبالغ المالية التى خصصوها للجماعات.

* والاتجاه الثانى هو المحادثات التى أجراها الرئيس **مبارك** مع الرئيس الأفغانى «**رباني**» فى القاهرة وقد اشير إلى نتائج إيجابية حققتها هذه المحادثات، وإن كان مصير **رباني** قد أصبح الآن على كف عفريت، بعد تجدد حرب المجاهدين فيما بينهم، ومواصلة **حكمتيار** زحفه فى اتجاه السلطة.

* والاتجاه الثالث يخص الاتصالات المصرية اليمنية حيث قدم **الرئيس مبارك** كشفا كاملا بالمعسكرات التى يتواجد فيها العرب الأفغان فى محافظات شمال اليمن وبينهم ١٢٣ مصريا، وذلك أثناء لقائه مع **«عبد الكريم الأرياني** وزير التخطيط والتنمية اليمنى عند زيارته للقاهرة في شهر ديسمبر الماضى. وتشير المعلومات إلى أن **مبارك** قد أبلغ **الإرياني** أن القاهرة واثقة من أن أمر تنفيذ عملية اغتيال «**عاطف صدقى** قد تم بكفالة من صنعاء»، وأن اليمن، تضع نفسها بهذه الصورة فى عداد الدول المصدرة للإرهاب.

والجيش

كما ترتبط بالتطورات الأخيرة بعض التصريحات حول مسئولية القوات المسلحة فى حماية الجبهة الداخلية، وهو أ مر ينطوى على مشكلة، حتى من الزاوية العسكرية، إذ أن جماعات الجهاد ليست جيشا وليست كيانا مرئيا أنه بمعنى ما (شبح) وباختصار فإن القوات المسلحة لن تجد من تشتبك معه وليس من وسيلة لمواجهة الاشباح، سوى بوحدات محلية متمركزة فى المدن والقرى تؤدى وظيفة جوهرية مختلفة ويطلق عليها اسم جهاز الشرطة، وكل ما يمكن أن تقدمه القوات المسلحة فى هذا المجال، إما مساعدة طائرات الهليكوبتر في عمليات الاستكشاف والمطاردة في بعض الحالات المحدودة، أو مساعدة اللنشات البحرية عندما تسمح الظروف بذلك على نحو ما حدث فى عملية المطاردة فى مزارع الموز بالحميرات بعد ضرب اتوبيس السياحة الألمانى.

أما توسيع نطاق العمليات أبعد من هذا المدى، فإنه يؤدى إلى استنزاف القوات المسلحة نفسها، والحديث لايزال هنا قاصرا على النواحي العسكرية

الفريضة الغائبة

ولكن الفريضة الغائبة فى توجهات الحكم هى استمرار غياب البعد الاقتصادى والاجتماعى حيث تواصل الحكومة بنشاط تطبيق روشتة الصندوق وتنفيذ سياسة الإصلاح التى تمثل رفدا لطاقات العنف الكامنة، بينما لاترغب الحكومة حتى فى حصار الجهاد بتوسيع الهامش المتاح للحريات أو شن حرب حقيقية ضد الفساد أو تصفية العناصر الرجعية فى أيديولوجيتها.

ومهما يكن من أمر فإن خط الإمداد الخارجى للإرهاب رغم ماله من بعض الفاعلية، إلا أن مشكلة الإرهاب فى جوهرها مشكلة مصرية، ولايمكن أن تنجح الحملات على الخطوط الخارجية نجاحا كاملا، مالم يتم ضرب الخطوط الداخلية المغذية للإرهاب فى صورة سياسات اقتصادية واجتماعية وفكرية ومواقف من قضايا الحريات وأوضاع التبعية والفساد.

وكما يقول المثل الإغريقى **«هنا الوردة فلنرقص هنا»**

حتى لايغطرش الارهاب على حقيقة أخرى..

أسيوط رائدة الجريمة التقليدية أيضاً

مصباح قطب

أسيوط ١٩٩٣ هي مدينة الموقع التبادلي لعمليات الإرهاب. فهو إما يضرب السياحة، وإما يضرب أسيوط، وبينهما يخطف إن أمكن عملية ضد القيادات السياسية المركزية بالقاهرة.

وأسيوط ١٩٩٣ أيضا هي جهنم المخبرين، حيث راح منهم عدد لاسابق له في قوائم شهداء الشرطة. وكان ١٩٩٣ كذلك عام رحيل **«الهلالي»** مدير الأمن الذي كاد يشعلها، وعام تولي قيادة عسكرية ، لأول مرة منذ أمد، قيادة المحافظة **(اللواء سميح السعيد)** ويوسعنا من الآن أن نتنبأ أنها لن «تخرج» وزير داخلية مصر القادم.

وأسيوط ١٩٩٣ هي موقع التجارب الأمنية، التي تراوح بين السذاجة (الإلحاح الرسمي على فكرة أن يأخذ الناس ثأرهم من الإرهاب) وبين التخبط ، المتمثل في سياسة الأكمنة والاعتقالات العشوائية.

لكن الذي لم يظهر على سطح المحافظة في ذلك العام **هو تحليل ورصد علاقة قيادات الحزب الوطني بعناصر القتل والتخريب** ، وهو الحديث الذي كان قد بلغ الذروة عام ١٩٩٢....إلى حد الإشارة عيني عينك إلى تواطؤ قيادة معروفة هناك مع مافيا السلاح والمخدرات وقطاع الطرق وحالبي ضروع الدولة حتى النزيف..

ولأن عام ١٩٩٢ كان عام ذروة المد السياحي في مصر كما قالت البيانات الرسمية..بما يعني أن الإرهاب لم يكن قد أثر بعد على هذا المجال وبما أنه العام الذي صدر عنه آخر تقرير للأمن العام، فقد رأينا أنه من المناسب أن نتعرض للجريمة في أسيوط طوال ذلك العام، وعلى اتساع كافة مراكز المحافظة.. لعل وعسى أن يجد قارئ، أو قراء في تحليل حركة الجريمة، مايمكن أن يفيد في إعادة السلام (الصعيدي برضه) إلى هذه المحافظة، بعد أن أصبح مسلسل قتل الضباط والمخبرين فيها مضجرا..وقد يؤدي إلى انفلات لاتحمد عقباه.

الأولى في الكثير

احتلت أسيوط قائمة محافظات مصر من حيث عدد الجنايات عام ١٩٩٢ حيث وقع فيها ٣٤٣ جناية أي ما يساوي ١٤.١٪ من جملة جنايات العام. ومع أن سكان أسيوط ٢.١٩مليون نسمة وترتيبها سكانيا الثالث عشر، فقد بلغ **معدل الجريمة ١٢.٧٥٪** (بحساب جريمة لكل مائة ألف) بينما كان المعدل العام **على مستوى الجمهورية ٤.٣٢** .وكانت أسيوط في ٩١ الثانية في رقم الجنايات المرتكبة بعد القاهرة، وكانت الثانية أيضا في نسبة ما ارتكب بها من جنايات إلى مجموع الجنايات.

واحتلت جناية القتل العمد والشروع فيه، جنايات أسيوط **(٢٣٦ من ٣٤٣ جناية)** تليها جناية ضرب أفضى إلى موت **(٢٨)** ثم ضرب أحدث عاهة وسرقة **(١٨)** لكل منهما. ثم تزوير أوراق رسمية وتقليد أختام **(١٥)** ثم حريق عمد ومقاومة سلطات**(٦)** لكل. وكانت **أسيوط ثانية على قائمة محافظات الجمهورية في جنايات مقاومة السلطات بعد القاهرة.**

ويدل هيكل الجنايات السابق على طبيعة «العدائيات» داخل المحافظة، لكن لايمكن تفسيره فقط بظاهرة الإرهاب.

فضلا عن أنها لم تكن قد برزت بعد بحجمها الراهن كما قلنا.

ويكشف الترتيب ماهو أكثر، فأسيوط الأولى في جنايات القتل العمد والأولى في ضرب أفضى إلى موت(جنايات لاشبهة للإرهاب فيها غالبا) والثانية بعد سوهاج في ضرب أحدث عاهة والـ١٣مكرر في هتك العرض (تتفق وترتيبها السكاني!) والسادسة في جنايات السرقة والخامسة في الحريق العمد، والسادسة في الاختلاس، والثانية في الرشوة، والرابعة في تزوير أوراق رسمية.

ويبلغ ماتم حفظه مؤقتا من جنايات القتل العمد ٥٢ جناية(في القاهرة ٣٤) بينما نعرف جميعا أن عمليات القتل الإرهابي في أغلبها الأعم لم يتم التوصل فيها للفاعلين. وفي بواعث ارتكاب جناية القتل يحتل الثأر المقدمة **(٥٩ جناية)** فالمشاجرة **(٤٨)** ثم الانتقام **(٢٠)**.

وأسيوط الأولى على مستوى الجمهورية في هذه البواعث وهي الأولى أيضا في باعث دفع العار بـ**(٥)جنايات**، والأولى في النزاع على أرض (٢٠) حالة والأولى في باعث النزاع العائلي (١٣ جناية قتل) والأولى في باعث القتل للتخلص من مطاردة السلطات (٥ جنايات) من إجمالي ١٠حالات تحت هذا الباعث في مصر.

ومن الطبيعي أن تحتل الأسلحة النارية مقدمة وسائل ارتكاب جناية القتل، لكن



أسيوط هنا الثالثة بعد سوهاج وقنا، وهى الأولى فى استخدام الحرق، والثالثة فى الآلات الحادة، والثانية فى الخنق، والأولى فى الضرب باليد.

لكن يبقى أنه تم ضبط المتهمين فى ١٣٠ من جنايات القتل ال٢٣٦، وتم ضبط بعضهم فى ٢٢ جناية، وهرب الجميع فى ٢٩ جناية، وقيدت ٥٥ جناية ضد مجهول. والملفت الذى يؤكد استنتاجنا بصدد علاقة هيكل الجنايات، بالعمليات الإرهابية فى ذلك العام هو أن ١٥٧ جناية قتل كانت مع سبق الإصرار و٧٩ كانت بغير سبق الإصرار. **وفى ذلك العام فقدت الشرطة فقط ضابطا واحدا فى أسيوط من سبعة على مستوى الجمهورية واثنين من الصف (برتبة مساعد ثان) من بين ١٨ شهيدا على مستوى الجمهورية، وخلفهما من اثنين.**

واحتلت شريحة عمر ٣٠-٤٠ سنة قائمة المتهمين الأسايطة فى جنايات القتل (١٥٣ من ٤٧٨ متهما) تليها شريحة ٢٠-٣٠ سنة (١١٢متهما) ثم ٤٠-٥٠ سنة (٩٤متهما) ثم ٥٠-٦٠(٤٤ متهما) ثم ١٨-٢٠ (٢٣متهما) والطريف أنه من بين ٦٣ متهما ارتكبوا جنايات قتل على مستوى الجمهورية، وهم فوق سن الستين كان فى أسيوط ١٩ وحدها.

ودون إرهاق القارئ بتفاصيل نشير إلى أن أسيوط تحتل مراقع متقدمة فى وسائل ارتكاب الجنايات الأخرى، غير القتل العمد، وفى متقدمة الوسائل فى كل مرة الأسلحة (جنايات كالسرقة بالإكراه وضرب أفضى إلى موت)

وقد وقع فى أسيوط ٢٨ جناية ضرب أفضى إلى موت، واحتلت بذلك المرتبة الأولى وتلتها الاسكندرية ونلاحظ أن ١١ جناية منهم كان باعثهم الأرث، و٦المشاجرة، و٤ نزاع على أرض.

وقد وقع فى أسيوط جناية خطف واحدة عام ١٩٩٢(من ١٥ فى الجمهورية) وكان باعثها غير معلوم، **وعموما سنجد انخفاضا- طبيعيا- فى الجنايات والجنح ذات الطابع الأخلاقى.** حتى أنه لم يقع بها سوى ٤ جنايات مثلا فى هتك العرض والاغتصاب من ١٧٥ جناية.

والغريب أن تختفى من أسيوط عام ٨٣.١٩٨٩ جناية من جنايات الحرافيش المشهورة وهى سرقة الأسلاك والكابلات، لتعود فى ٩٠(جناية واحدة) وفى ٩١(٢)، وفى ١٩٩٢(٦جنايات) فهل ياترى كان الفقر هو الدافع أم الانتقام من الدولة؟.

الأدنى والأكثر

وفى مجال الجنح وقع فى أسيوط ٢.٤٪ من جنح سرقة عددها ٣٠٥١٨ جنحة. و١٤١ جنحة تعدى على موظفين عموميين من ٢٧٠٦، ووقع فيها ٢.٦٪ من جنح الضرب، و١٩.٨ من جنح إتلاف المزروعات(الأولى على مستوى الجمهورية). وبلغ مجموع الجنح فى أسيوط ٦٢.٥ ألف من ١.٩ مليون جنحة. **وفى جنح السرقة شكل العاطلون أعلى فئة فى قائمة مرتكبيها سواء فى جنح سرقات المساكن أو السيارات أو سرقة الماشية وإن كانت فئة عامل عادى وحرفى قد سبقتهم فى جنحة النصب!.**

واحتلت أسيوط الأولى فى جنحة القتل الخطأ (غالبا يحدث فى أفراح ومناسبات) وكذلك فى الإصابة الخطأ. وقتل بها ٢٣٠



فرداً فى حوادث مرور من إجمالى ٤٦٩٦ على مستوى الجمهورية.

وارتكب احداث أسيوط ٩ **جنايات قتل من ٤٥ جناية من هذا النوع على مستوى كل مصر**، كما انفرد الأحداث بجناية مقاومة سلطات واحدة على مستوى الجمهورية. وبلغت جنح تشرد الأحداث ٢٢ من ٦٣٢٧، وجنح جرائم الأحداث ٩٥٢ من ٦٥٠٩ ومن عدد الغائبين على مستوى الجمهورية عام ١٩٩٢ البالغ ١٤٢٦ كان بأسيوط ٣٥ وعموما كانت جنح السرقات والضرب أكثر الجنح التى ارتكبها الاحداث.

واحتل مركز أبو تيج قائمة الـ١٣ مركزا وقسما بأسيوط، وبعده صدفا فالقوصية فديروط ثم قسم أول أسيوط (يلاحظ علاقة التحضر المدنى بتأخر مكانة المركز).

وارتكب فى أسيوط ٨٤جنحة حريق بإهمال من ٨٣٢ بخسائر ٦٩ ألف جنيه من جملة ٨,٥مليون جنيه.

وشهدت أسيوط ٦حالات انتحار وحالة شروع، من إجمالى ٥٤ حالة على مستوى الجمهورية، متساوية بذلك مع القاهرة وبورسعيد ومسبوقة بالمنوفية والجيزة فقط. وجاءت ثلاث حالات انتحار بسبب النزاع العائلى وحالة لكل من الرسوب فى الامتحان والضيق المالى. والمثير للغاية أن من بين المنتحرين السبعة، ثلاثة مجندين! وواحد عاطل وواحد بدون عمل!.

ويقدم تقريرالأمن العام فى نهايته جدولا يشمل عرضا عاما للجنايات وجنح السرقات الهامة، بالمحافظة، حيث نجد هنا ١٣٥ قضية مخدرات (كانت ١٢٤عام ١٩٩١) وشاركت كل المراكز فى هذه الجناية ماعدا مركز **القوصية**، وشارك فيها الجميع، أيضا عام ٩١، **ماعدا مركز صدفا**. ويرتب الجدول المراكز تنازليا، من حيث الجرائم الهامة وقياسا على عدد السكان، فيأتى الترتيب كالتالى **مركز أبنوب، ديروط (ساحة الإرهاب الأولى الآن) البدارى، منفلوط، أسيوط، القوصية، أبو تيج، صدفا قسم أول أسيوط، قسم ثان مركز الغنايم، ساحل سليم مركز الفتح.**

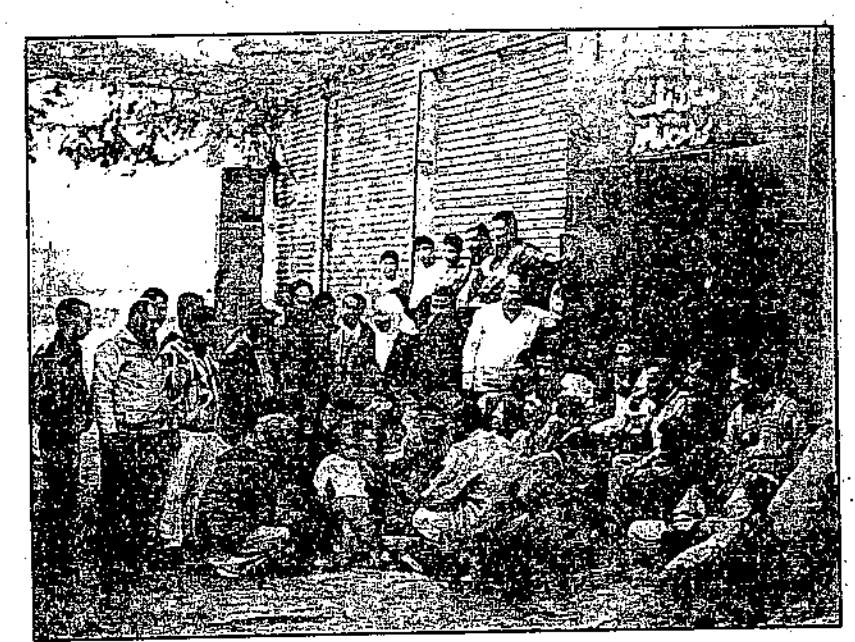
وأسفرت جهود المكافحة عن ضبط ١١ مدفعا بأسيوط من ١٥٤ (كانت ٣١من ١٩٣عام ١٩٩١) و٦٤٤ بندقية آلية من ١٤٣٣، و١٥٩ بندقية مششخنة من ٨٥٤، و١٤٤٩ غير مششخنة من ٨٢٥٧ و٢٢١ مسدسا من ٣٣٠٨ بإجمالى أسلحة مضبوطة فى أسيوط ٢٤٨٤ من ١٤٠٠٦ قطعة على مستوى الجمهورية، محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد سوهاج. والعدد المضبوط بلا مبالغة يفوق عدد الأسلحة فى مركز تدريب للمشاة به كتيبتين.

ومن حيث عدد قوات الحراسة بالمحافظة، **فأسيوط الثالثة في نصيبها من رجال المباحث بعد القاهرة والجيزة**، والسابعة فى قوات البيادة، والـ١٣ فى الخيالة (كان **زكى بدر** يرضى دائما بزيادة نصيب أسيوط من الخيول والخيالة ولو علي حساب عدد سيارات رجال الشرطة وله فى ذلك قصص لامجال لسردها). وأسيوط السادسة من حيث عدد رجال الشرطة درجة ثانية بها، والثالثة عشر من حيث الخفراء. وجملة قوات الأمن فى أسيوط عموما ٧٦٠٧ من الـ١٨ألف، وكانت الجملة ٦٠٦١ من ١٩٣ ألفا. ونسبة رجل أمن إلى مواطنين بها لاتزيد كثيرا عن المعدل العام ففى أسيوط ١:٣٥٤ والمعدل العام ١:٣١٣.

تحليل..وتضليل

انتهى التقرير لكن لابد أن يبدأ – كاقتراح موسع بصدد التقرير كله– من الآن تحضير لنقاش سياسى اجتماعى أمنى، حول ماورد فيه لتحليل اتجاهات العنف والجريمة، ودلالاتها، **وعلاقة الجريمة بالفساد السياسى**. خاصة وأن أحد أشكال الهيمنة فى المدنية هو السيطرة على تجارة السلاح (البندقية ٧,٦٢×٣٩ الآلية تساوى أكثر من أربعة آلاف جنيه) كما أن بروز الإرهاب بعد التضييقات التى مارسها **حسن الألفى** على النخبة السياسية المنتمية للحزب الوطنى هناك، وقت إن كان محافظا أوضح من الشمس وهناك أهمية لدراسة حركة الجريمة فى علاقتها وتطبيق القيادة فيها ولابد من دراسة حوادث قتل المخبرين بكل العناية فقد تقدم مفتاحا هاما لفهم الموقف والسيطرة عليه.. والمثير أنه لم يلفت نظر الأمن أبدا أن المخبرين لم يستخدموا سلاحهم مرة واحدة فى أى حالة، وأنه فى كل حالات قتلهم كان القتلة يسرقون السلاح دائما (لماذا نسلحهم أصلا؟). وفى إطار التقرير نفسه لابد من دراسة هيكل الجرائم فى علاقته بجرائم الإرهاب، وضرورة **تسليط الضوء على ريادة أسيوط لحقل الجريمة التقليدية، حتى لايعمينا الارهاب عن تلك الحقيقة التى تخفى الكثير مما هو تاريخى وسياسى وقبلى واجتماعى وثقافى الخ**. وقد نقترح أن تبرز وزارة الداخلية، ولو فى نطاق الباحثين فقط، أشكال الجرائم غير المسجلة، وغير المرصودة، وجرائم رجال الشرطة التى لايحاسب عليها، وعلاقة جهاز الشرطة بالتركيبة القبلية، ودور العمد والمشايخ، وأسباب عدم الأخذ بأساليب المقاومة «الهاى تكنك» – على طريقة المخابرات الغربية، لجريمة الإرهاب التى يقوم بها أصلا عناصر تتشابه كثيرا والمافيا الدولية فهم ليسوا مجرد قتلة..





العمال المطرودون..لايملكون سوى المواجهة (تصوير:عمر أنسي)

يناير..شهر "مواجهات" الأرباح يرد على المروجين لأوهام المشاركة بين أطراف الانتاج

حسن بدوي

شهد يناير الماضى مواجهات مختلفة بين العمال فى شركات قطاع (الأعمال) العام والادارات حول حقوقهم فى مكافآت الانتاج.

ورغم حرص وزير قطاع الاعمال **عاطف عبيد** ورئيس الوزراء **عاطف صدقى** على الاعلان فى صحفهم أن المكافآت ستصرف بنفس نسب العام الماضى ، بما فى ذلك لعمال الشركات الخاسرة ، فقد تعسفت بعض الادارات وخفضت المكافآت ، واضطر العمال لاستخدام أسلوب المنشور تمهيدا للاضراب عن العمل اذا لزم الأمر..

فى **شركة الحديد والصلب** اعتبر العمال أن من حقهم صرف مكافأة تزيد عن شهرين عن العام الماضى لأنهم نجحوا فى زيادة الانتاج عن المستهدف.

واعتبروا أن الخسائر ليس مصدرها ضعف الانتاج ، وانما سياسات الدولة التى أدت الى اغراق السوق المصرى بالحديد المستورد من دول **الكومنولث** ، **وليبيا** المدعوم من البلدان المصدرة له بما يشكل منافسة غير متكافئة مع المنتج الوطنى المحمل بتكلفة الضرائب الباهظة والمتعددة الشرائح التى لا مثيل لها فى العالم ، وضريبة المبيعات ، وارتفاع أسعار الطاقة ومستلزمات الانتاج، وقيام الدولة برفع نسبة الجمارك على مستلزمات الانتاج وخفضها على الانتاج المستورد تام الصنع تنفيذاً لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين واتفاقيات **«الجات»** ، ولهذا بدأ تداول المنشورات بين عمال الصلب - وقبض على القائد العمالى **كمال عباس** متهما بحيازة هذه المنشورات ، وأفرجت عنه النيابة فى اليوم التالى ، **وكمال عباس** أحد القيادات العمالية التى نقلت من شركة الحديد والصلب تعسفا عقب اعتصام عمال الشركة عام ١٩٨٩.

وفى **شركة النصر لمنتجات الكاوتشوك(ناروبين)** وزعت اللجنة النقابية منشوراً على العاملين يوم ١٩ يناير الماضى ، تطالبهم بوحدة الصف خلف مجلس نقابتهم لتحقيق مطلبهم بصرف مكافأة الانتاج بما يعادل أجر ١١١ يوماً بدلا من ٥٤ يوما كما سبق أن اعلنت ادارة الشركة ، خاصة وأن الفائض المحقق هذا العام ، زاد عن العام الماضى بحوالى مليون جنيه. وقبل هذا المنشور كان عمال الشركة قد أرسلوا برقيات احتجاج على قرار الادارة بصرف مكافأة ٥٤ يوما فقط الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزيرى قطاع الاعمال والقوى العاملة.

«ومواجهات مستمرة»

ومنذ اصدار قانون قطاع الاعمال العام فى يونيه ١٩٩١ ، ولائحته التنفيذية بعد ذلك بشهور ، شهدت الشركات القابضة والتابعة فشلاً متصلاً حتى الآن فى اصدار اللوائح النوعية للشركات بسبب المقاومة العنيدة للعمال وممثليهم لمحاولات اهدار حقوقهم الواردة فى التشريعات الحالية ، ومطالبتهم بالمزيد من المكاسب خاصة فيما يتعلق بقضية الاجور ، طبقا للارتفاعات المتوالية فى الأسعار وتكاليف المعيشة.

هذه المواجهات التى قد لا يحس بها الكثيرون لتعمد الصحف الحكومية وأجهزة الاعلام وبعض الصحف المعارضة تجاهلها أو عدم تسليط الضوء عليها ، ولأنها ايضا تتم - حتى الآن- بشكل هادئ وجزئى فى هذا الموقع أو ذاك بسبب غياب القيادة والرؤية القومية للعمال واصرار تنظيمهم النقابى على عدم السير الا فى الاطار المحدد لهم حكوميا ... كل هذا سهل لجهات اجنبية وللحكومة المصرية ورجال الاعمال فى مصر الترويج للفكرة الشائعة دوليا منذ عدة سنوات ... وهى **فكرة المشاركة بين اطراف الانتاج كبديل للمواجهة بين العمال وأصحاب العمل.**

الفرار ... ولكن

أحمد العماوى وزير القوى العاملة يقر بأن المواجهات لن تنتهى بين العمال وأصحاب العمل ، ولهذا فان حق العمال فى الاضراب عن العمل وارد فى مشروع قانون العمل الموحد .. لكنه يستدرك قائلا ان **هذا الحق يقابله حق أصحاب العمل فى إغلاق مصانعهم ومنشآتهم** ، ويؤكد انه لابد من ضوابط لحق هؤلاء وأولئك. ويخفف الأمر على هؤلاء المصابين «بأرتيكاريا» من كلمة

الحقوق العمالية ، والنقابية ، فينتقد كلا الطرفين ، العمال وأصحاب العمل ، ويرى ان هناك من يغالي ويتطرف في كلا الجانبين وأن البعض ينظر الى الاضراب كهدف في حد ذاته ، بينما هو وسيلة ، وليس الوسيلة الوحيدة أو الأولى - كما ان له شروطاً عديدة يجب أن تتوفر.

ويؤكد العماوي ايضا ، وبسبب كل ما سبق ،على أهمية دور الدولة سواء في مراحل التشريع أو تنفيذ القانون ومراقبة تنفيذه. باعتبارها - في رأيه - طرفا ثالثا ضمن اطراف العمل الى جانب العمال وأصحاب الاعمال، وهذه هي المشاركة التي يراها الوزير جوهراً للعلاقة بين الاطراف الثلاثة وضرورة للاستقرار والتنمية.

ويقر العماوي بأن أصحاب الاعمال **يضغطون بكل الوسائل لتمرير التشريعات التي يريدونها وتنفيذ مصالحهم على حساب الاطراف الاخرى** ... لكن هذا في رأيه لا ينسف فكرة المشاركة فمن حق النقابات ان تضغط هي الاخرى وان تطرح ما تراه معبرا عن مصالح عمالها ، ومن هنا اهمية دور الدولة - كما يقول كطرف ثالث يسعى لتحقيق التوازن بين مصالح الطرفين.

ترويج دولي

وما يطرح الان عن المشاركة ليس جديداً. الجديد فقط انه المفهوم الذي يتم ترويجه دوليا وبقوة منذ نهاية الثمانينات عبر منظمات أصحاب الاعمال والحكومات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وشرائح واسعة من القيادات النقابية في مصر والعالم التي تجد في ذلك مبررا سهلا لضلوعها في التآمر ضد مصالح العمال لحساب مصالحهم الشخصية .

وقد شهد فندق سفير بالدقي بالقاهرة في نوفمبر الماضي احد مظاهر هذا الترويج الدولي المحلي ، بندوة لعدة ايام لمنظمتي العمل الدولية والعربية حول الثلاثية في علاقات الانتاج ، وحضرها طبعا العديد من القيادات النقابية...

واذا كان بعضهم يهتم بمعرفة ما يدور في الساحة فان البعض الاخر اصبح من هواة العمل النقابي في ندوات الفنادق ذات الخمسة نجوم.

وأصبح عاديا مؤخرا ان تسمع كثيرا من القيادات النقابية العليا يتحدثون في الندوات والمؤتمرات ودورات التثقيف النقابي يروجون لمفهوم المشاركة ، ويتجاهلون أو يسخرون أحياناً أو ينتقدون برفق فكرة المواجهة طبقاً لجمهور الحاضرين في هذه المناسبة أو تلك.

لا مشاركة في الخصخصة

عبد الحميد الشيخ أمين العمال بالتجمع ، يؤكد ان المشاركة ترتبط بطبيعة النظام السياسي ففي النظام الاشتراكي ، أو حتى نظام رأسمالية الدولة الوطنية يتم اشراك العمال في مناقشة السياسات المتصلة بعلاقات العمل والأجور وعلاقات الانتاج ، بينما المشاركة بهذا الشكل غير مطروحة بالمرة في دولة رأسمالية تعتمد على المشروع الفردي الحر كما يحدث في مصر الآن. فصاحب المشروع الفردي من البديهي انه لا يسمح للعمال او ممثليهم بأي شكل من اشكال المشاركة في ادارة مشروعه او التدخل في وضع سياسات هذا المشروع.

ويتفق **كمال واصف عضو مجلس ادارة النقابة العامة لعمال البناء مع عبد الحميد الشيخ** في أن مفهوم المشاركة كما يزعم البعض أو يروج له البعض الاخر مثل المشاركة في رأس المال عن طريق طرح اسهم للعمال ، أو في الادارة ، هو ادعاء غير سليم ، فاذا افترضنا مثلا تخصيص ١٠٪ من اسهم مشروع اقتصادي معين للعمال ، فما قيمة هذه الاسهم مقسمة على ٥ آلاف عامل مثلا ، أو ٢٦ ألف و ٣٠ألف عامل في شركات أخرى ، بينما يمتلك صاحب المشروع الفرد أو عدة افراد ٩٠٪ من الاسهم؟

وما تأثير من يمتلك ٥ أسهم في شركة في اداراتها أو وضع سياساتها ؟

ويستدرك **عبد الحميد الشيخ**: ان تجربة المشاركة في الادارة - حتى في ظل رعاية الدولة نفسها للمشروعات العامة، ولتجربة اختيار ممثلين للعمال في الادارة- تحتاج الى وقفه ، فقد كانت تجربة متعثرة للغاية ولم تحقق نجاحا يذكر سوى أن ممثلى العمال كانوا سباقين لا بلاغ «الاجهزة الرقابية بالمخالفات التي تقع في الشركات » فكيف تكون المشاركة اذن.

بيان هام

بيان هام

[illegible]

وقد أصبح قطاع (الاعمال) العام متروكاً لحاله لا ترعاه الدولة ، وانما رؤساء غير متفرغين أو متفرغين حسب الاحوال ، ومجالس ادارات تضم رجال الاعمال ، وكل هؤلاء اعطاهم القانون سلطات واسعة للتصرف دون النظر الى تمثيل العاملين ، الذي اصبح في الواقع ضمن تراث الماضي الذي في طريقه الى الزوال؟ من هو اذن صاحب المشروع الخاص الذي سيدعو ممثلي العمال لمشاركته في ادارة أعماله ؟!

المواجهة وشروطها

قلت لأمين عمال التجمع ان المشاركة التي يطرحونها مفهومها -كما يقولون - المشاركة في اعداد التشريعات وتنظيم علاقات العمل .. فرد مؤكدا ان هذه ليست مشاركة قوية بين اطراف يتمتعون بقوى متكافئة ، وان العمال لن يحصلوا على حقوقهم أو يفرضوا تشريعات تضمن لهم هذه الحقوق الا اذا كانوا يمتلكون نقابات واتحادات قوية تستطيع أن تحشدهم في هذه المواجهة ، وتجبر الاطراف الاخرى على احترام اراداتها ، كما ان المشاركة تكون بين اطراف مصالحها متماثلة ، بينما في حالة العمال وأصحاب الاعمال فالمصالح على طرفي نقيض ، والحوار في هذه الحالة لابد ان يكون له طبيعة المواجهة لا المشاركة.والصراع بين العمال واصحاب الاعمال لا يرتبط بتلك التغييرات السياسية التي جرت على الساحة الدولية فيما يتصل بزوال الاتحاد السوفيتي كما يزعم البعض. فهذا الزعم اما انه مغالطة أو خطأ وعلى الجميع ان يتنبهوا الى عدم صحته ، فالصراع بين العمال وأصحاب الاعمال كان قائما قبل ظهور الاتحاد السوفيتي ، وقبل ظهور كارل ماركس ،وسيستمر بعد زوال الاتحاد السوفيتي.

الا ان امين عام التجمع يستدرك بعد كل هذا قائلا ان هناك حالات معينة تفرض فيها الظروف اشكالا من التعاون بين أطراف العمل ، مثل ان يكون المشروع مهددا بالتصفية أو التخريب على غير ارادة صاحب العمل الأمر الذي يحدث الآن في مصر في مصانع عديدة تواجه خطر التصفية بسبب سياسات تحرير التجارة والتحرر الاقتصادى التي تنفذها الدولة بأوامر صندوق النقد والبنك الدوليين.



عمال البناء
هل
يشاركون
سياسية

المشاركة السياسية للعمال والفلاحين

يسرى مصطفى

ادت المتغيرات التي تحدث الآن على الساحتين الدولية والمحلية إلى تزايد الاهتمام بقضية الديمقراطية ، والتي صارت بدورها الرهان الاساسي للعديد من القوى السياسية ،**والاختيار الحقيقي لكل الدعاوي التي يروج لها الآن والتي تربط بين حرية السوق والحرية السياسية.**

وفي صلب قضية الديمقراطية يأتي موضوع المشاركة السياسية.

فلا يمكن بأي حال ، الحديث عن الديمقراطية ، بدون الحديث عن حق كل الفئات والقوي الاجتماعية في المشاركة والتعبير عن ذاتها وعن مصالحها بشكل حر وفعال ، وفي هذا الاطار جاءت الندوة الموسعة لمركز البحوث العربية عن **«المشاركة السياسية في مصر»** لتضع هذا الموضوع بكافة ابعاده وجوانبه في دائرة الاهتمام والبحث. فعلى مدى يومين ٢٥-٢٦ ديسمبر قدمت ونوقشت دراسات عديدة في محاولة للالمام بالجوانب المختلفة لهذا الموضوع ، ومن بين الدراسات التي قدمت هناك دراستين عن مشاركة العمال والفلاحين ، الأولى بعنوان : **«المشاركة السياسية للعمال المصريين»** قدمتها الباحثة هويدا عدلي رومان والثانية بعنوان **«المشاركة السياسية للفلاحين دراسة ميدانية في قريتين مصريتين»** للدكتور **كمال المنوفي** والدكتورحمدي **عبد الرحمن**.ولا شك أن حجم هذه الطبقات ودروها في الحقل الانتاجي ، فضلا عن أثر التحولات الاقتصادية الراهنة عليها يحتم معرفة طبيعة ودرجة تواجدهم على الصعيد السياسي.

انفصال بين العمال والتنظيم النقابي

والواقع أن هناك مشكلة أولية تتعلق بدراسة الطبقة العاملة من خلال التنظيم النقابي.فهو من ناحية **لا يضم أكثر من ٣٠٪ من الطبقة العاملة المصرية.** ومن ناحية أخرى لا يضم عمالا فقط بل يضم أيضا مهنيين وموظفين ، وهذا يعود للتعريف الفضفاض للعامل الذي تم تبنيه في الستينات ، وهذه النقطة الاخيرة سيكون لها اهميتها في موضوع المشاركة السياسية حيث ان معظم من يرشحون أنفسهم تحت اسم العمال لا يكونون عمالا في الأصل ، وهو الامر الذي يحدث ايضا بالنسبة للفلاحين.

***

علاقة الأحزاب بالفلاحين.. شبة مقطوعة

واذا تساءلنا هل العمال والفلاحون يشاركون سياسيا؟ قد تكون الإجابة انهم يشاركون ولكن بكيفية معينة.

فالفلاحون مثلا يقبلون على ممارسة التصويت في الانتخابات العامة بدرجة عالية ولكن هذا ليس دليلا على ارتفاع درجة وعيهم ، فثمة عوامل أخرى مثل **التربيطات الشخصية والعصبيات القبلية** الخ تلعب دوراً حاسما في هذا الصدد ، يضاف الى ذلك شعور بعضهم بالخوف مما يدفعه الى مسايرة الآخرين أو الامتثال لارادة الحكومة وهو ما نجده ايضا وإن بدرجة اقل في الانتخابات النقابية في الاوساط العمالية . فالعمال المصريون ما زالوا متأثرين بدرجة كبيرة بالثقافات الريفية التقليدية ، ومن ثم فان المشاركة في التصويت لا يجب التعويل عليها في قياس الفاعلية السياسية للعمال او الفلاحين.

فعلى المستوى النقابي تخلص ورقة المشاركة عند العمال إستنادا الى نتائج الانتخابات النقابية ٩١-١٩٩٥ ومقارنتها بانتخابات ٨٧-١٩٨١، الى ان هناك زيادة في أعداد المرشحين في بعض المواقع الصناعية مثل شركة الحديد والصلب ، **وشركة النصر للسيارات ، وشركة النصر**

غياب التنظيمات الجماعية للعمال والفلاحين تدفعهم للعمل الفردى..

للمواسير ومصنع ١٩ الحربى ، فى حين انخفض عدد المرشحين فى مواقع أخرى مثل شركة مصر للغزل والنسيج. ولكن على المستوى العام أى نسبة المرشحين الى العدد الاجمالى للعمال فى بعض المنشآت والمواقع ، فإن هذه النسبة تعتبر منخفضة ، ففى شركة مصر للغزل والنسيج ومصر حلوان للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، على سبيل المثال ، ٢٣٠ مرشح عام ١٩٨٧ ، و ١٧٠ مرشحا عام ١٩٩١ من عدد ٣٥ ألف عامل ، وفى مصنع الحديد والصلب كان هناك ١٤٨ مرشحا عاما ١٩٨٧ و ١٩٦ مرشحا عاما ١٩٩١ من ٢٥ ألف عامل.

ومن النتائج المثيرة للدهشة والتي وردت فى دراسة «المشاركة السياسية للفلاحين» والتى تبرز بشكل واضح انخفاض الوعي السياسى عند الفلاحين ، هى تلك الاجابات التى جاءت ردا على تساؤل يستفسر عن درجة معرفتهم بأسماء كبار المسئولين المحليين (المحافظ والرئيس المحلى واسم الحزب الحاكم) ، فإن نسبة الذين لم يعرفوا اسم المحافظ أو أخطأوا فى تسميته وصلت الى (٧٢٫٣٪) ، وأما رئيس المجلس المحلى- مع انه من أبناء هذا المجتمع المحلى- فقد ورد اسمه الصحيح على لسان (٦٢٫٢٪) من مجموع المبحوثين فقط ، ومن المثير للدهشة ايضا ان نسبة من تعرفو على الاسم الصحيح للحزب الوطنى الحاكم لم تتجاوز ٣٦٫٤ ، وهو ما يشكك فى دعاوى الحزب الوطنى الحاكم بانه حزب الاغلبية وانه يتمتع بحضور كثيف وسط الجماهير.

وبشكل عام يمكن القول ان الفلاحين أو العمال واعين بدرجة كبيرة بمصالحهم النوعية ، بل ان هذه المصالح تقف فى مقدمة أولوياتهم ويبدون استعداداً قويا للدفاع عنها ، ولكن **غياب الهياكل التنظيمية التى تبلور هذه المطالب فى إطار عمل جماعى منظم تدفعهم دائما الى انتهاج ممارسات ذات طابع فردى** . وهذا ما نجده مثلا فى السلوك المتمثل فى كتابة ورفع الشكاوى وهو سلوك يتسم بغلبة النزعة الفردية حيث **ترتفع نسبة الشكاوى الفردية بالشكاوى الجماعية.**

ومن المناسب هنا ان نشير الى العلاقة المتبادلة بين هذه الطبقات وبين المؤسسات القائمة سواء كانت حزبية أو نقابية؟ فمن الملاحظ ان **هناك إنفصال حقيقى بين التنظيم النقابى بوصفه مؤسسة شبه رسمية وبين العمال** ،فهم لا يثقون فى هذه التنظيمات ويعرفون جيدا أنها موالية للدولة ولا يعولون عليها كثيرا فى تحقيق مطالبهم . ان انخفاض عدد الشكاوى مقارنة بعدد العمال دليل على ضعف فى التنظيم النقابى كوسيط بين العمال والادارة ، وهو الموقف الذي يتم التعبير عنه صراحة **أثناء الاضرابات العمالية حيث تكون هناك مطالبه واضحة وصريحة بحل اللجنة النقابية أو النقابة وسحب الثقة منها.**

أما عن علاقة الاحزاب بهذه الاوساط فهى علاقة شبه مقطوعة فلا العمال او الفلاحين يتواصلون فعليا مع الأحزاب القائمة. ولكن الامر الاكثر إثارة للدهشة هو ذلك الغياب الكامل للأحزاب السياسية عن الريف المصرى ، وهى قضية تستحق المناقشة بشكل جاد وصريح وعلى ضوء النتائج التى جاءت فى الدراسة . فهى تورد أسبابا عديدة لعزوف الفلاحين عن المشاركة فى الحياة الحزبية ، تبدأ **من عدم معرفة الفلاحين بالنظام الحزبى القائم الى رفض هذا النظام الحزبى من الاساس** ، مرورا **بعدم الثقة بالاحزاب السياسية فى مصر ، والنظر إليها باعتبارها مسائل ترفيهية** . **وإذا كان هناك بعض الأفراد القلائل جدا منضمين الى الحزب الوطنى الحاكم**(٦ نقط من مجموع العينة الكلية التى تبلغ ٥٢٤ فرد) فإن ذلك يدل على هشاشة الوجود التنظيمى للأحزاب السياسية فى المناطق الريفية ، وهو ما اتفق عليه أيضا العديد من القيادات النقابية والذين رأوا غياب الدور المؤثر للأحزاب السياسية فى الانتخابات العمالية . كما أن البحث **عن لقمة العيش والمشاكل الحياتية تستنزف معظم وقت الفرد.** هذا فضلا عن ضعف الهياكل التنظيمية للاحزاب وعدم تجذرها فى المجتمع.

أما عن مواقف هذه الاحزاب وفى اطار اهتمامها بالانتخابات النقابية فقد تباينت ، ففى حين أيد التيار الموالى للحكومة سياسات تحرير الاقتصاد وقانون قطاع الاعمال مع ابداء بعض القلق بصدد تطبيقه ، فإن حزب **الوفد** ركز على مسألة الحريات النقابية ، وأما**التيار الاسلامى** فمن الملاحظ انه قوة غير فعالة فى الانتخابات بل والحياة العمالية بشكل عام ، وهذا أمر موضوعى تماما فغياب البعد الاجتماعى عن مشروع هذا التيار يحتم غيابه فى هذه الاوساط ، وعلى الجانب الآخر فان **حزب التجمع تقدم ببرنامج ذى شقين الأول: يركز على الحريات النقابية وإستقلال العمل النقابى أما الثانى فيركز على الحقوق المادية والفئوية المتعلقة بالاجور وظروف** وشروط العمل والبطالة ، ومن ناحية **فقد رفع الحزب الشيوعى المصرى شعارولا مفاوضة** بدون حق

الحزب الوطنى..لافتة بلاوجود حقيقى



الاضراب».

واذا كان العمال غير مهتمين على مستوى البرامج والمطالب المعلنة بمسألة الحريات النقابية ، وحق الاضراب الا انهم يمارسون هذا النشاط وخاصة مع تفاقم الازمة الاقتصادية، وهو نشاط يتسم بالصعود والهبوط ارتباطا بهذه الازمة ، ومن خلال رصد الحركة الاضرابية للعمال في الفترة ٧٦-١٩٩١ يلاحظ ان هذه الحركة قد وصلت الى ادنى مستوياتها فى الفترة ٧٩-١٩٨٤. وربما يكون سبب ذلك ليس غياب مثل هذا النشاط بقدر ما هو عدم توافر معلومات عنه ، حيث ان هذه الفترة شهدت قيود سياسية كبيرة .**أما فى الفترة ٨٦-١٩٩١ فقد وصلت الحركة الاضرابية أعلى مستوياتها ، وخاصة فى القطاعات الصناعية ، وفيها كان القطاع العام هو صاحب النصيب الاكبر من الحركات الاضرابية.** وهناك اسبابا تفسر ذلك منها ضخامة عدد العمال فى القطاع العام ، فضلا عن حصانه عماله ومقارنة بعمال القطاع الخاص والاستثمارى ، وهو أمر يثير المخاوف وخاصة ان تصفية القطاع العام ستعنى ايضا احتمالات التفكك فى صفوف العمال ، وفى كل الاحوال فان هذا النشاط يواجه دائما من قبل السلطة بالاساليب القمعية كالمواجهة الامنية والاعتقال والفصل والنقل الى أماكن بعيدة.

والواقع ان الريف ايضا لا يخلو من العمل الاحتجاجي والرفض ، ولكن له اشكاله الخاصة، **فالعديد من اجابات المبحوثين تفيد بامكانية تجاهل القانون فى سبيل المصلحة الذاتية مع الاستعداد للمثول أمام القضاء اذ لزم الامر.**

أما البديل الثانى الذى يليه فيتمثل فى تفويض الأمر الى الله وبالتالى الخضوع للقانون. وقد حظيت البدائل الاخرى مثل الواسطة (١٧٪) والرشوة(١٢٪) . وكما جاء فى الدراسة فانه باستبعاد خيار تفويض الامر الى الله نجد ان **ثلاثة ارباع المفحوصين على استعداد لمخالفة القانون اذا ما تعارض مع مصالحهم الذاتية.**

وعلى صعيد آخر هناك نمط من المشاركة يتم بين الدولة والتنظيمات النقابية وهو المشاركة فى صنع السياسات ، حيث ان القانون قد خول الاتحاد العام لنقابات العمال المشاركة فى مناقشة مشروعات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة ، وابداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمال ، وفى هذا السياق تناقش ورقة المشاركة السياسية للعمال موقف اتحاد العمال من سياسات الانفتاح الاقتصادى وما أسفرت عنه من قوانين ، وتخلص الى ان موقف الاتحاد كان يتسم بالمرونة ، أى الموافقة مع ابداء بعض التحفظات او المطالبة بحدود دنيا للحفاظ على مصالح العمال. وما يعبر عنه الاتحاد بهذا الاسلوب كان العمال يعبرون عنه بطرق اخرى من خلال الاضرابات والاعتصامات . وعلى اى حال لم يكن **لمواقف اتحاد العمال اى تأثير على صانع القرار نظرا لهيمنة الدولة عليه من ناحية وانفصاله عن الحركة العمالية من ناحية أخرى.**

ولا يصح الحديث عن المشاركة بدون التطرق الى موقف السلطة من العمال ومنظماتهم ، فهناك ترسانة من القوانين والاجراءات تهدف الى تكبيل النشاط العمالى ، ويذكر فى هذا الصدد تدخلات المدعى العام الاشتراكى فى شئون العمال بمقتضى رقم ٣٣ لعام ١٩٧٨ والقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٨٠ والتى تعطى للمدعى العام سلطة استبعاد العناصر النقابية غير المرغوب فيها من قبل السلطة ، ومن ناحية أخرى هناك الصلاحيات المديدة لوزير العمل والتى بموجبها يتحكم فى التنظيمات النقابية من خلال الموافقة او الاعتراض على تكوين المنظمة النقابية او حل مجلس اداراتها وكذلك التدخل فى الانتخابات ، وهو ما يعنى حسب قول الباحثة ان وزارة العمل مصفاة جديدة تالية لمصفاة المدعى العام الاشتراكى لاستبعاد العناصر النقابية غير المرغوب فيها.

وهكذا فان استبعاد العمال من **المشاركة السياسية بل ومن حقهم فى بناء تنظيمات مستقلة هو سلوك تتبعه الدولة بدأب ووعى،** وهى النقطة التى أكدت عليها الاستاذة **شهيدة الباز** فى اطار تعليقها على دراسة المشاركة السياسية للفلاحين فهى ترى أن **هناك استبعادا تاريخيا للفلاحين ايضا من المشاركة** ، فأصبحوا يفضلون عدم المشاركة لانها اقل تكلفة من الناحية الاجتماعية ، كما اثارت سؤالا هاما وهو **:اذا كان الفلاحون لا يشاركون فما هى الاستراتيجية التى تتبعها هذه الفئة للدفاع عن مصالحها!.**

وأعتقد ان الاجابة عن هذا التساؤل هامة ليس فقط بخصوص الفلاحين وانما العمال وكل الفئات والشرائح الشعبية الاخرى ، وهى اجابة تتطلب استقصاءا اكثر عمقا للعوامل السياسية والثقافية والاقتصادية ، كما ان الظرف الاجتماعى والاقتصادى الراهن يحتم التعامل مع هذه القضايا بشكل أكثر جدية ، ففى حين تسير الحرية الاقتصادية قدماً نجد ان الحريات السياسية تتقلص وعوامل ضعف الطبقات الشعبية تزداد مع تزايد تهميشهم الثقافى والاقتصادى.

وتبقى ايضا ضرورة الاشارة الى ما قالته **أمينة شفيق** فى سياق تعقيبها وتحديد ذلك التساؤل الذى اثارته بخصوص التحولات الجديدة : فهل فى ظل ظاهرة التحولات وما تعنيه من كونية جديدة تظل المؤشرات والمعايير الراهنة صالحة لدراسة وضع الطبقات الاجتماعية ومنظماتها؟ ان ذلك يثير قضية منهجية خطيرة . فاذا كان العالم يتغير من الضرورى ايضا تغيير الادوات التى بها نفهمه.

انتخابات نقابية

حتى لا تتكرر مأساة أفغانستان

خليل عبد الكريم

في سنة ١٩٨٦م سافرت إلى أفغانستان بعثة من جريدة الأهالي برئاسة أ.حسين عبد الرازق وكان يرأس تحريرها، ضمت الصحفية النابهة أ.أمينه النقاش وكاتب هذه السطور.

مكثنا قرابة شهرين، تجولنا خلالها في شتى بقاعها، وزرنا مواقع مختلفة وحاورنا عددا من المسئولين بداية برئيس الجمهورية ومرورا بـ«مجلس علماء أكابر» وانتهاء بالموظفين الصغار وتحادثنا مع الناس العاديين في المصانع والأسواق والمتاجر والمساجد والشوارع..الخ

ثم عدنا: أما الأستاذان **حسين** و**أمينه** فقد نشرا تحقيقات صحفية أحدثت آنذاك زلزالا، وكتبت أنا أربعة مقالات، وذكرت ماشاهدت بعيني وسمعت بأذني ولمست بيدي ووصفت (المجاهدين!) بأمانة، وتساءلت إذا كانت المسألة جهادا في سبيل الله فما الذي يدعو الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لمساعدتهم، وتحدثت عن زراعة المخدرات وتخليقها وتصديرها بمعرفة علماء المجاهدين وبمشاركة جنرالات ضياء الحق، وعن المتاجرة برءوس المتطوعين وعن الأرصدة الأسطورية في بنوك الفرنجة لأولئك الزعماء... الخ.

وكأنما قلت كلمة الكفر فانفتحت عليّ طاقات من الجحيم:

هاجمتني المجلات «الاسلامية» شهرية وأسبوعية، وصحف أحزاب المعارضة التي ركبت الموجة الدينية بحثا عن أنصار ومؤيدين تفتقر إليهم، وطعنت في ديني وشرفي. أحدهم أقسم بالله أنني في صباي الباكر كنت أعمل صبي قواد أسرح علي أرصفة حارات «كلوت بك» لأصطاد الزبائن للعواهر والزواني أيام كان البغاء مسموحا به رسميا. وفي سلوكي الأخلاقي: ذكر آخر أن مصادره الخاصة جدا أكدت له أنني «شيخ شريب» درجة أولي وأنني لا أخط حرفا إلا وأنا مسطول بأنفاس القُبارة والهَبْو. وكنت كلما دخلت قاعة جلسة أو غرفة محامين هب في وجهي من أعرف ومن لا أعرف من الزملاء يعاتبونني بل يعنفونني على (مقالات أفغانستان)، ذلك إن شعبنا الطيب كانت قد أجريت له عملية غسيل مخ تولاها ببراعة فائقة الإعلامان السعودي والخليجي وتبعهما المصري، وحجبت عنه تماما ما كانت تنشره حتى بعض الصحف الأمريكية والأوروبية عن (المجاهدين)!.

وابتلعت حكومة الحزب الوطني (الناصحة) الطعم الذي ألقته إليها المخابرات المركزية الأمريكية (السي آي إيه) فأرسلت الألوف من شباب مصر للجهاد في أفغانستان، أصبحوا الآن شوكة حادة في حلقها، وتبرع المواطنون السذج لـ(المجاهدين) بقروشهم القليلة التي يحصلون عليها بعرقهم وجهدهم.

***

وبعد سنوات ست تمكن (المجاهدون) بطريق الخيانة وحدها من التغلب على جيش الدولة الاشتراكية ودخلوا **كابول**، وهنا ظهروا على حقيقتهم وتبخرت الهالة الزائفة من القداسة التي كانوا يحيطون بها أنفسهم وثبت ثبوتا قاطعا كل ما قلناه عنهم والذي كان الكثيرون يعتبرونه إفتراء وبهتانا- بل بدا ماذكرناه قطرة من محيط مما نشر عنهم وما أثبتوه هم أنفسهم بأفعالهم- وتأكد لكل ذي عينين أن الجهاد لم يكن في سبيل الله ولتمكين الإسلام في أفغانستان بل من أجل المغانم والسلطة والرئاسة والثروات والللذائذ والمتعة والشهوات. واقتتل (المجاهدون) قتالا مريرا ضاريا وحشيا. ودمرت العاصمة **كابول** خلال أشهر قليلة من حكمهم وسقط قتلى وجرحى من المدنيين أضعاف ماحدث خلال ١٤ عاما عندما كانوا يحاربون الحكومة (الكافرة). وأصبح أهلها يتحسرون ويبكون ندما على أيام (الحكم العميل)!

وأسقط في يد إخوتنا الإسلاميين سواء في مصر أو السعودية بالذات. وفي سائر الدول العربية والإسلامية وخاصة أولئك الذين كانوا يجلسون على المنصات في المؤتمرات والندوات التي كانت تقام كل شهر تقريبا لنصرة (المجاهدين)، والتزموا الصمت وتصببت جباههم عرقا غزيرا ثم توارَوا خجلا من ممارسات (المجاهدين) ومن ظهورهم بهذه الصورة البشعة، وفشلت كل الوساطات الملوكية والسلطانية والأميرية. حتى الإتفاق الذى عقد في ظل الكعبة المشرفة لم يحترمه (المجاهدون) واضطر المتحدث الرسمي بلسان (الكبرى) أن يصرح:

إنهم ليسوا مجاهدين ولا حتى ملسمين!!!

لكي لا تتكرر مأساة أفغانستان فإنني أناشد القاعدة الجماهيرية العريضة في مصر المحروسة ألا تنساق وراء الشعارات البراقة المتسربلة برداء الدين، وأن تعمل عقلها وتفتح عيونها وتوسع أفقها، وأن تحدق جيدا في هؤلاء الذين يرفعون تلك الشعارات وأن تتقصى حقيقتهم وتدقق في هويتهم وتتعرف على كل أحوالهم، وحتم لازم عليها بل هو فرض أن تسأل كل واحد منهم:

أيها الأخ المبجل المهيب:

أين تسكن؟ كم يبلغ رصيدك أو أرصدتك في البنوك داخلية أو خارجية (جزر البهاما مثلا)، كم سيارة لديك وماهي ماركاتها ومن أين حصلت عليها؟ ماهي مصادر دخلك؟ في أي مستوى تعيش أنت وأسرتك؟... الخ

فإن كانت الإجابات على هذه الأسئلة وأضرابها تنبيء أن الواحد منهم يعيش كالرسول **محمد عليه الصلاة والسلام والصديق والفاروق وعمر بن عبد العزيز** رضي الله عنهم وأرضاهم، أي وفق تعاليم الإسلام الصحيح، فهو صادق.

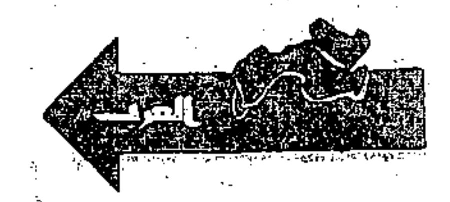
أما إن كان علي نقيض ذلك وهو ما تؤكده الشواهد والأدلة بالنسبة لـ٩٨٪ منهم- فهم إذن طلاب حكم ومغانم ورئاسة وثروات وشهوات ولذائذ ومتع وحياة مترفة ناعمة وزواج بفتيات أبكار صغار في عمر حفيداتهم... الخ..

فاحذروا إنهم كإخوانهم (المجاهدين).

وسوف يتقاتلون بضراوة وشراسة ووحشية مثلما يفعل هؤلاء.

والعاقل من اتعظ بغيره.

اللهم إني قد بلغت اللهم فاشهد..



*** سوريا عملت ما هو مطلوب منها في المحاولات الجديدة للنظام العالمي الجديد. الرئيس الأسد وافق على سلام كامل وتطبيع مقابل انسحاب كامل. فماذا تقدم اسرائيل(؟) : طلبات جديدة لتنازلات أخرى**

الثلوج.. تلتهب في الجولان

بعد انحسار دام اكثر من ثلاثة اشهر، تأخر خلالها موسم الأمطار عن موعده، عادت المياه تهطل فوق أرضنا الطيبة محمولة على اكتاف النسمات الباردة، والى الشمال قليلا، حيث المرتفعات السورية المحتلة المعروفة باسم هضبة الجولان. كانت الثلوج البيضاء تتساقط وتكسو قمة جبل الشيخ بالجلال وبالوقار. وفي هذا الوقت بالذات، وحول هذا المكان البارد بالذات، انبعثت الحرارة.. لتدب الحياة في مسار المفاوضات الاسرائيلية- السورية بعد أشهر طويلة من الجمود.

وكم من الرموز تكمن في هذه الواقعة.

فالحدث هو: لقاء القمة الأمريكية- السورية في جنيف. مليارات الناس في العالم شاهدوا الرئيسين **بيل كلينتون وحافظ الأسد** ، وهما يتحدثان عن مرحلة تاريخية جديدة، في الشرق الأوسط. **كلينتون** يبشر العالم، بل قل يبشر اسرائيل، بأن الرئيس السوري وافق أخيرا على أن يقيم سلاما كاملا مع اسرائيل مقابل الانسحاب الكامل من هضبة الجولان. ونحن الذين سمعنا **الاسد**، وغيره من المسئولين السوريين، يقولون طول الوقت أن سوريا مستعدة **«لسلام كامل مقابل انسحاب كامل»**، لن ينفعنا شيء. وعلينا أن نقتنع أن شيئا ما كبيرا قد حدث في السياسة السورية. في اسرائيل جاء الرد باردا، مثل النسمات التي تهب في الجولان: **«توقعنا من اللقاء أكثر»**، كما قال **رابين**، ولكن عندما جاء



نظير مجلي

رسالة حيفا

وفد امريكي رسمي ينقل للحكومة الاسرائيلية رسالة من الرئيس **كلينتون** عن **«حقيقة ماجرى في لقاء القمة»**، تغيرت اللهجة وراح المسئولون الاسرائيليون يتحدثون عن انعطاف ايجابي. وعادت الحياة الى المسار التناوضي. واشتعلت النيران في الإطارات القديمة التي حرقها المستوطنون اليهود في الجولان المحتل، احتجاجا على «التنازلات» الإسرائيلية التي ستكون(!!). وملأ دخان هذه النيران سماء بلادنا الصغيرة.

*** ماذا جرى في لقاء القمة؟**

من غير المعقول أن يكون ما دار في لقاء قمة **كلينتون- الأسد**، هو ما أعلنه الزعيمان فحسب عن **«السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل»**، ولانقول هذا للتشكيك . فقد استغرق اللقاء خمس ساعات. وكانت سبقته شهور طويلة من التحضيرات والمفاوضات والمماحكات، اشتملت على مواضيع كثيرة، مثل **العلاقات الأمريكية - السورية، قضايا إيران وحزب الله والعراق والخليج والارهاب والرهائن الاسرائيلية ولبنان،** وبالطبع المسار الاسرائيلي- السوري للمفاوضات. ولاشك في أن سوريا أوضحت أنها لن تتنازل عن شبر واحد في الجولان وأن الإدارة الأمريكية أكدت لها أن هذا حق. ولكن السلام وفوائده يستحق التفكير في تنازلات. هذا ماتريده إسرائيل. وهذا ما تجنده الولايات المتحدة والتنازلات **المطلوبة هي بالأساس في مجال قضايا الأمن والمستوطنات ومستقبلها.**

وقد خرج كلينتون من اللقاء بما يبعث ولو بعض الرضا في إسرائيل، مما يشجع على استئناف المفاوضات. وهذا بحد ذاته نجاح **احتاجه كلينتون لمصلحة حساباته الداخلية وحرصه على إنهاء جولته الأوروبية بنجاح** وكلمتا «حسابات» و«مصلحة» ، لهما معان كبيرة في هذا العصر الجديد، أكبر بكثير من المعنى الحقيقي. وليس فقط نيسة واشنطن وتل أبيب. **فقد رحب العالم العربي كله بنجاح قمة جنيف، بما في ذلك المنظمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء** سوريا، مع أنها كانت ومازالت معارضة بشدة وبعنف، لإعلان المبادىء الاسرائيلي الفلسطيني..

ومع ذلك، فإن أهم ما في القمة كان إعطاء تلك الدفعة الضرورية لتحريك عملية التفاوض من أجل السلام. فهذه العملية ستنتهي بالتالي إلى اتفاق واضح ومعلن، مثل الاتفاق بين حكومة اسرائيل وم.ت.ف، نحكم عليه عندما نراه منجزا. ومن الآن وحتى ذلك الحين ستجري مياه كثيرة في نهر الأردن.. وسنصرف شهورا طويلة في المفاوضات. ونحن أصحاب القلم، سنكتب المقالات والتحليلات بفترات عديدة من الحبر وأطنان كثيرة من الورق.

وبإمكاننا أن نقول من الآن، ومن خلال الإطلاع على سير الأمور في إسرائيل أن المسألة تبدو طويلة الأمد.. واليكم صورة لما يجري عندنا..

*** ضد الطبيعة**

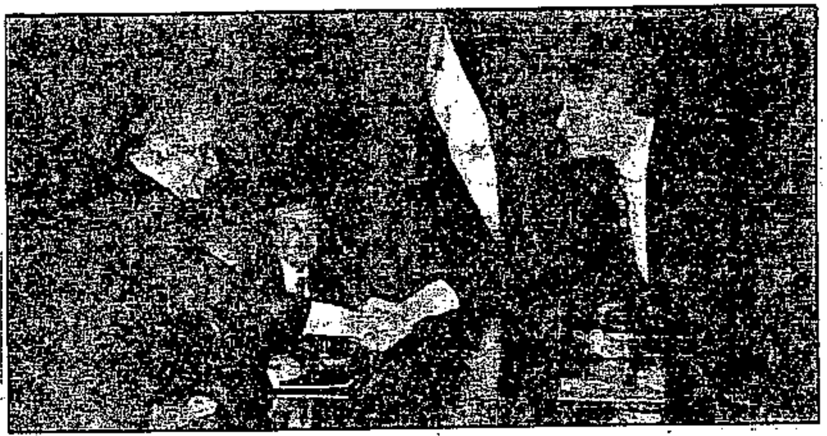
لو كانت الأمور تسير بشكل طبيعي ومنطقي قويم في اسرائيل، لما احتاجت مفاوضات السلام مع سوريا سوى بضعة أيام. فالأمور على هذه الجبهة ليست معقدة .

الأرض سورية. اسرائيل تحتلها. الثوراة لاتعتبرها جزءا من أرض اسرائيل. كل ما يريدونه منها هو الجانب الأمني، لضمان عدم مهاجمة إسرائيل منها. سوريا تتفهم المشاكل الأمنية الاسرائيلية. مستعدة لتوفير ضمانات، بما في ذلك إدخال قوات فصل دولية. ومستعدة لسلام كامل.

ولكن.. هذا يكون لو أن الأمور طبيعية. غير أن ما هو جار هنا، أن حكومات إسرائيل كلها، منذ عام ١٩٦٧ وهي تضع العراقيل تلو العراقيل.. حتى لا تصل إلى نقطة تغادر فيها هذه الأرض. لقد كبلت نفسها بنفسها.. حتى لم تعد تجد طريقا للفكاك..

فمنذ الأيام الأولى للاحتلال بدءوا في إقامة المستوطنات اليهودية هناك (**المستوطنة الأولى في الجولان أقيمت يوم ١٩٦٧/٧/١٥** وسميت «مروم هجولان»، أي «مرتفعات الجولان» وإقامتها شبيهة مبام). **ودمرت ١١٥ قرية سورية عن بكرة أبيها.** (بقيت هناك فقط خمس قرى سورية.. في الهضبة وهي تلك التي لم يبرحها سكانها). وصرفت ميزانيات بمليارات الدولارات، ليس فقط على القواعد العسكرية والاستحكامات، بل على بناء المساكن والعمارات والمصانع والفيلات والمزارع والمنتزهات. وفي ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨١، سنت الكنيست قانونا رسميا يقضي بضم هضبة الجولان رسميا إلي حدود إسرائيل. وجرت ممارسات عدة لمحو الآثار العربية وتهويد المنطقة. وأعلنت كل الحكومات تمسكها بالجولان.

وفي الانتخابات الأخيرة للكنيست، التي جرت في سنة ١٩٩٢، خاض حزب العمل بزعامة **رابين**، المعركة ببرنامج انتخابي جاء فيه، في البند حول الجولان، وبالحرف الواحد.. مايلي: «**اسرائيل ترى من اللازم بدأ مفاوضات سلام مع سوريا بدون شروط مسبقة وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨» و«إسرائيل ترى في هضبة الجولان أهمية بالغة لأمنها ولسلامتها ولضمان مصادر المياه لها، أيضا في عهد السلام.. في هضبة الجولان التي سرى فيها القانون الإسرائيلي والسيطرة الإسرائيلية الاستيطانية والعسكرية وذلك أيضا في ظل أي اتفاق سلام مع سوريا وأية تسويات أمنية»**



(برنامج حزب العمل لانتخابات الكنيست ال-١٣، الدائرة الإعلامية- حزب العمل- ص١٢ بالنص العبري).

وقبل الانتخابات بيومين. توجه رابين بنفسه إلى المستوطنات اليهودية في الجولان، وأعلن أمامهم، بما لايقبل التأويل،: «**لن نتحرك عن الجولان**»، وأقام أحد أبرز الجنرالات العسكريين في حزب العمل، عضو الكنيست **امنعدور لهلاني تجمعا في** الكنيست من مختلف الكتل البرلمانية ضم ٧٢ نائبا اسمه: «**تجمع هضبة الجولان**»، ووقع جميع أعضائه على وثيقة تعهد بمعارضة أي تنازل عن الجولان في أي ظرف كان.

وهكذا، خلال ٢٧ سنة متواصلة، أفهموا المواطنين في إسرائيل أن الجولان هو إكسير الحياة للدولة من الناحية الأمنية، التنازل عنه هو الانتحار بعينه، وأفهموا المستوطنين بأنهم أبطال الدفاع عن بؤبؤ عين اسرائيل ووفروا لهم الحياة والمال والدلال.

بعد كل هذا هل يمكن أن يكون سهلا الوصول إلى اتفاق مع سوريا يقضي بالانسحاب من الجولان؟.

من هنا، فإن حكومات اسرائيل أدخلت نفسها في مأزق من البداية وحتى النهاية. وكما يقال- «قام المسخ على خالقه».

وها هم المستوطنون في الجولان، وعددهم حوالى ٢٥ألف نسمة فقط (معظمهم من مصوتي حزب العمل)، ومنذ بداية مفاوضات واشنطن يملأون الدنيا زعيقا واحتجاجا على الانسحاب. يقيمون المظاهرات في المستوطنات والشوارع وأمام بيت رابين وعلى مدخل الكنيست. وأينما تذهب اليوم في إسرائيل، تقرأ شعارهم: «**الشعب مع الجولان**» وفي يوم لقاء قمة **الأسد كلينتون**، أحرقوا الإطارات القديمة في موقع مركزي في الهضبة (ساحة مدينة «كتسرين» الاستطيانية) واجتذبوا أنظار العالم. وهم يعملون بمثابرة وبشكل حثيث. يتصلون بأعضاء الكنيست فردا فردا ليساعدوهم في الوقوف في وجه أي قرار بالانسحاب.

ولاشك أن نشاط المستوطنين ومناصريهم أثر ويؤثر على **رابين**، مع أنه يعرف أن غالبية المواطنين في إسرائيل مازالت تؤيد، التقدم نحو مسيرة السلام (نائب وزير الخارجية،د.**يوسي بيلين**، قال في حديث خاص بجريدة «**الاتحاد**» الحيفاوية، أن الحكومة أجرت استطلاع رأي علمي دل على أن ٥٢٪ يؤيدون المسيرة). فبسبب نشاطهم راح يماطل في التقدم في مسار المفاوضات السورية، بهدف تأجيل الحسم. فهو يعرف أن لاسلام مع سوريا باستمرار الاحتلال. وعليه أن ينسحب. لكنه لايقوى على ذلك اليوم.

لكن المماطلة ليست سلاحا كافيا، وسيضطر في وقت قريب إلى الحسم، خصوصا بعد أن دخل **كلينتون** وأظهر رغبة في تحقيق تقدم مع سوريا، **فهو أي -كلينتون- بحاجة إلى ذلك لمصلحته الشخصية، ومن جهة وهو يعرف أن الجمود على المسار السوري سيضر بالمفاوضات على المسارات الأخرى خصوصا الفلسطيني. لذلك** تحرك بهذا الزخم. وقد أدخل هذا التحرك الأمريكي إسرائيل، إلى «طنجرة ضغط». ولم يكن بإمكانها الإفلات.

هنا استغلت المعارضة اليمينية الوضع لتحشر **رابين** مرة أخرى، فتقدمت إلى الكنيست بمشروع يقضي بسن قانون يوجب تأييد ٧٠ عضو كنيست لدى اقتراح يدعو للانسحاب من الجولان. ومن المعروف أن قسما جديدا من نواب حزب العمل كانوا وقعوا على عريضة يطرحون فيها هذا المطلب ولذا، فإنهم ملزمون بتأييده من الناحية الأخلاقية. وقد جرى البحث في المشروع خلال يومين

(١٧و١٨ يناير ١٩٩٤).

وكان على رابين أن يتصرف بحكمة وبسرعة وخرج من المأزق بطريقة ملفتة للنظر. فقد طلب من نائبه مردخاي غور (نائب وزير الدفاع) أن يعلن باسمه للكنيست، أنه في حالة الاضطرار إلي الإنسحاب مساحات كبيرة، ومؤلمة في الجولان، فإننا سنعود إلى الشعب ونطلب رأيه بواسطة استفتاء عام».

وكان هذا الإعلان بمثابة تفجير قنبلة في قلب الكنيست. فقد تبين أن **رابين لم يتشاور مع أي من وزرائه والأحزاب المتحالفة معه في الحكومة. لقد تشاور فقط مع رئيس المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية ومع نائبه في وزارة الدفاع ومع مستشاريه المقربين . ثم تبين أن هناك ثمانية وزراء يعارضون إجراء الاستفتاء وأن خمسة وزراء يتحفظون منه وأن سبعة وزراء فقط هم الذين يؤيدون رابين في هذا** وفي الكنيست نفسها هناك أيضا معارضة واسعة للاستفتاء من اليمين ومن اليسار..

والمعارضة للاستفتاء تعود لعدة أسباب موضوعية لها وزنها:

- **قوى اليسار والليبرالية المعارضة** تقول أن الاستفتاء، رغم أن المقصود به إشراك الشعب كله، في القرار، فإنه ينطوي على التفاف واضح على البرلمان (الكنيست) .فالبرلمان انتخب لأربع سنوات. وحسب القانون الإسرائيلي يتمتع البرلمان والحكومة التي ينتخبها بكامل الصلاحيات لإدارة شئون الدولة. ولا ينص القانون على اللجوء إلى الشعب والاستفتاء في أية حالة. فلماذا نفعل هذا إذن؟ ويشير هؤلاء إلى أن طريق الاستفتاء ليست متبعة بكثرة، في الدول الديمقراطية الغربية ، إنما هي متبعة بالأساس في دول العالم الثالث الذي يتقزم فيها البرلمان ويتعاظم فيها دور الرئيس (أو الملك) الفرد. فإذا علمنا أنه ابتداء من الانتخابات القادمة في إسرائيل، سيتم انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر وسيعطى صلاحيات أوسع مما هو عليه اليوم، فإن هناك قلقا من أن يصبح الاستفتاء عادة.. وسلاحا جديدا لضرب مكانة الكنيست.

هناك سبب آخر سياسي .فالاستفتاء يحتاج إلى سن قانون خاص وإلى إجراءات طويلة من شأنها أن تؤخر العملية السلمية.هناك عدد من الأحزاب لها حسابات ذاتية **تفضل معها إجراء انتخابات عامة على إجراء الاستفتاء.**

وهذه هي الأحزاب الواثقة من أنها ستزيد قوتها. حزب ساس مثلا، **حزب المتدينين الشرقيين**.أجرى استطلاعا داخليا اتضح له منه أنه في حالة إجراء انتخابات سيضاعف قوته اليوم من ٦ إلى ١٢ عضوا. هذا الحزب هو الذي فرض على رابين في السنة الماضية الموافقة على اللجوء إلي استفتاء عام في حالة التفكير بانسحاب من الجولان، وكان ذلك خلال المفاوضات علي تشكيل الحكومة ودخل ساس الحكومة لكنه انسحب فيما بعد لأسباب غير سياسية ولذلك نراه متراجعا اليوم عن الاستفتاء ويطالب بانتخابات، لأنه يريد مضاعفة قوته.

ويوجد عدد آخر من الأحزاب اليمينية والفاشية أيضا تريد الانتخابات مثل **«تسومت» و«موليدت».**

وفي الليكود، المعارضة اليمينية الأساسية يعارض الاستفتاء، أولا زعيمه **بنيامين نتنياهو** فهو يرى في هذا الاستفتاء خطرا على مركزه ومستقبله في الزعامة فالفشل في الاستفتاء (أي إذا قال الشعب في الاستفتاء نعم لرابين) سيكون بمثابة لا لليكود بزعامة نتنياهو ومع أن نتنياهو منتخب زعيما لثماني سنوات، فإن مثل هذا الفشل سيؤدي إلى طرح المطالبة بتغييره. ولذلك نراه يعارض الاستفتاء بكل شدة ويطالب بالانتخابات. وهذا مع أن حزبه يضم الكثيرين من المطالبين بالموافقة على الاستفتاء ، خصوصا بين منافسيه.

* ولكن ماهدف رابين؟

خلال النقاش المحتدم في إسرائيل عن إجراء الاستفتاء، أو عدمه، يطرح تساؤل جانبي : ما الذي أراده رابين من الاستفتاء؟

ولماذا فرض النقاش حول الموضوع خارج الحكومة أولا؟

هناك أمران أساسيان قصدهما رابين، أحدهما يتعلق بالتكتيك التفاوضي مع سوريا، والثاني يتعلق بالوضع الداخلي في إسرائيل . وأما طرح الموضوع خارج الحكومة فجاء لأنه يعرف أن غالبية أعضاء الحكومة لايؤيدون الاستفتاء، فإذا طرحه داخل الحكومة سيرفضون الاقتراح ويطوون الموضوع. لذلك طرحه على الكنيست وقبل أن تفيق هذه من هول الصدمة كان قد حقق مراده في إسقاط مشروع اليمين من جهة وفي ملء وسائل الإعلام ومنصات الحوار والندوات بالنقاش حوله، وهو بدون شك يحظى بتأييد جماهيري واسع في هذا الطرح.

قلنا هناك التكتيك التفاوضي أن إحدى الجمل التي يرددها المفاوضون الإسرائيليون في المفاوضات السلمية باستمرار هي: «نحن دولة ديمقراطية وشعبنا لن يتحمل قرارا كهذا الخ» في هذا القول ليس فقط استفزازا للعرب، بل تهديدا بخطر سقوط الحكومة وعودة اليمين إلى الحكم، مما يعني إجهاض عملية السلام. والآن، حين يطلب **حافظ الأسد**، انسحابا كاملا مقابل السلام الكامل. سيرد عليه رابين : **«أجري استفتاء شعبيا ونسمع رأي الشعب ولكن من الآن نقول لكم، الشعب لن يوافق على انسحاب كامل. الشعب يريد ضمانات أمنية صارمة . تعالوا نتوصل إلى حل وسط، تنازلوا قليلا.. حتي يقتنع شعبنا..» الخ** أمام مثل هذا الكلام لن يستطيع الأسد إيجاد بديل أما كلينتون فسيصفق لرابين مؤيدا..

أما بالنسبة للأوضاع الداخلية فقد أجرى رابين حسابات جيدة:

أولا: الإعلان عن استفتاء شعبي من شأنه أن يجذب حزب **شاس** إلى حكومته مرة أخرى، وهو بحاجة إلى توسيعها (شاس لم توافق بعد).

ثانيا: رابين يريد أن يلجم اليمين، الذي يقيم حوله الصخب والضجيج . «فليقرر الشعب» وهذا يجهض حقا هذه المعارضة، على الصعيد الشعبي.

ثالثا: رابين متضايق من رفاقه مستوطني الجولان ومظاهراتهم أنه يعرف أن قسما كبيرا منهم لا يهمهم الانسحاب من الجولان . فقد أجرى استطلاع للرأي تبين منه أن ١٢ ٪ من المستوطنين بدءوا إجراءات عملية للانتقال للسكن في منطقة أخرى وأن ٥٢ ٪ بدءوا يناقشون هذا الموضوع في بيوتهم. كما تبين أنه مازال يحظى بتأييد ٥٢ ٪ من المواطنين في العملية السلمية. لهذا كله يكون الاستفتاء امتحانا أكبر يرد فيه على كل معارضيه. بمجرد الإعلان عن نيته إجراء الاستفتاء. بدأت اللهجة تتغير وأصبح يسمع المدائح من خصومه ومن بعض معارضيه..

وهكذا ، فإن طرح رابين هذا يدل على أمر أساسي هو :**مهما تفاءل المتفائلون من لقاء قمة جنيف ، فإن الباب الذي فتح يقود إلى نفق طويل جدا من المفاوضات والصراعات..**

أهداف إسرائيل
من وراء تفجير أزمة المعابر

عندما أطلق **إسحق رابين** تصريحه الشهير بأنه سيجعل عرفات يتصبب عرقا، وإن عليه أن يتخلى عن مفهومه بأن اتفاق إعلان المبادئ، سيؤدى إلى دولة فلسطينية، باتت واضحة الأسباب الحقيقية وراء تعثر المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية، كما بات واضحا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قرر استخدام وسائل الضغط والابتزاز لفرض شروطه على الجانب الآخر.

وبالمرور السريع علي تصريحات المسئولين الإسرائيليين يمكن أيضا وعلى المكشوف تحديد أدوات لعبة الضغط الإسرائيلية والأهداف التى ترمى إليها. فهم على سبيل المثال يراهنون على**عامل الزمن**فالجدول الزمنى لتنفيذ الاتفاق لس مقدسا من وجهة نظر رابين، وكما لم يجر الالتزام بموعد الانسحاب من غزة وأريحا فى ١٣ أيلول الماضى **فلن يجري الالتزام بموعد ١٣ أبريل«نيسان» القادم الذى يقضى بإقامة السلطة الإنتقالية فى كل الضفة الغربية**، وهذا ما أكده **شمعون بيرس** بصراحة مع بدء مفاوضات المرحلة الثانية في طابا عندما أعلن بأن إسرائيل لن تستطيع الالتزام بموعد ١٣ «أبريل» نيسان المذكور. وفي نفس الوقت تبرع **يوسى بيلين** مساعد بيرس بتصريح ينطوى على عنجهية وعناد بقوله أن إسرائيل سترفض مناقشة اعتراضات ياسر عرفات على ورقة تفاهم القاهرة التى تدعى اسرائيل بأنها ملزمة بينما يؤكد الجانب الفلسطينى بأنها مجرد خطوط عامة إسرائيلية وضعها بيرس وغير ملزمة سوى لأصحابها!!.

وهذه التجاوزات الإسرائيلية للجدول الزمنى للاتفاق تطرح تساؤلات كبيرة بالنسبة



حنا عميرة

رسالة القدس

لاحتمالات المستقبل، خاصة وأن الالتزام بالجدول الزمني للاتفاق يعتبر عاملا هاما وأساسيا، لأنه يشكل آلية متفقا عليها لتنفيذه، وبدونه يكون على الجانبين أن يتوصلا إلى مواعيد جديدة لايمكن التوصل إليها وفق ما هو مطروح، بدون الاستجابة إلى التفسير الإسرائيلى للاتفاق. وهذا مايسعى إليه رابين.

وتستند الضغوط الإسرائيلية باستخدام «عامل الزمن» إلى التلويح **بالورقة المالية**

شيمون بيريز



كأداة ضغط أخرى وربط ذلك بتخلى الجانب الفلسطيني عن أى مطلب ذى ملامح سيادية خلال المرحلة الإنتقالية، وهذا ما أشار إليه رابين بصراحة بقوله **ولو اهتمت المنطقة بغزة وأريحا فقط بدون إدخال مفاهيم عن السيادة والدولة لتوصلنا إلى اتفاق ولوصلت الأموال**،وهذا التلويح بالعامل المالى ليس معزولا عن التقديرات الإسرائيلية العامة للأوضاع السائدة فى المناطق المحتلة، والتى تزداد تدهورا وسوءا من الناحية الاقتصادية وفق تقرير قدمه رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي إلى حكومته. يضاف إلى ذلك طبعا أدوات الضغط المعروفة وحملات المصادرة **والنهش الاستيطانى المتواصل واستمرار حملة الحصار العسكرى والسياسى والاستيطانى علي مدينة القدس وعلى باقى المناطق المحتلة والقائمة طويلة**.

ومن هنا فإن الخلافات الفلسطينية-الإسرائيلية حول مواضيع مثل الإشراف على المعابر من الأردن ومصر إلى الضفة وغزة ومساحة المستوطنات، وأمن المستوطنات والمستوطنين قد احتلت جانبا مركزيا، لأنها وفق المنظور الفلسطينى طرحت بصورة لاتقبل الجدل قضايا تتعلق بتنفيذ المرحلة النهائية للحل من حيث ترابطها مع المرحلة الإنتقالية وبشكل يؤدى إلى الإنسحاب الإسرائيلى الكامل وتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كما ينص عليه إتفاق إعلان المبادىء.

لذلك فإن إسرائيل من خلال اشتراطاتها وقيودها التى وردت فى ورقة القاهرة تضع الجانب الفلسطينى أمام خيارين، إما **الموافقة على هذه الاشتراطات**



نبيل شعث

وبالتالي القبول بسلطة ضعيفة تابعة لإسرائيل وأما رفضها والسعي بجهد ومثابرة من أجل التوصل إلى سلطة إنتقالية قادرة على الإنتقال نحو الدولة المستقلة

وعلى هذه الخلفية كان الخلاف في البداية حول مساحة أريحا وذلك عندما عرض الجانب الإسرائيلي حوالي ٧٪ من مساحة أريحا، **«أي مجرد جيب صغير»** على الجانب الفلسطيني، وهذه المساحة تشكل أقل من نصف بالمائة من مساحة الضفة الغربية كمكان للسلطة الفلسطينية في أريحا. كما طالبوا أيضا بالاحتفاظ بحوالي نصف مساحة القطاع بدعوى المحافظة على أمن المستوطنات هناك.

وبعد مفاوضات وأخذ ورد طويلين عرضت إسرائيل ١٤٪ من مساحة أريحا أي **أقل من ١٪ من مساحة الضفة كمكان لإقامة السلطة الفلسطينية؛وكان السؤال المطروح: لماذا كل هذا الإصرار الإسرائيلي على اختصار المساحة الممنوحة للفلسطينيين؟ ولماذا تصر إسرائيل على عدم الانسحاب سوى من ١٤٪ من مساحة أريحا!!(ما يطالب به الجانب** الفلسطيني ٣٤٥كم بينما ما عرضته إسرائيل في البداية كان ٢٥كم٢.ثم تنازلت إلى ٥٠كم٢).

لقد ألقى هذا الموقف بظلال كبيرة من الشكوك المشروعة حول نوايا اسرائيل اللاحقة واستعدادها للوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق.

وبعد الخلاف على المساحة تفجر الصراع حول السيطرة على المعابر، وهنا انتقل مركز ثقل الخلاف إلى نقطة أخرى لها علاقة مباشرة بموضوع السيادة، وبات الخلاف على المساحة يحتل مرتبة ثانية، لأن المطلب الإسرائيلي بالسيطرة الكاملة على المعابر سيحول أريحا إلى جيب فلسطيني محاصر، أو إلى غيتو صغير يمكنها التحكم به والسيطرة عليه كما تشاء.

فمساحة أريحا في هذه الحالة لم تعد ذات أهمية مادام المقصود هو تحويلها إلى حزام يخضع لمتطلبات الأمن الإسرائيلي واختصار مهام السلطة الفلسطينية، بعد اختصار مساحتها، بمهام خدماتية محدودة.

ولهذا فإن ماتردد عن مقترحات إسرائيلية تبدي بعض المرونة فيما يتعلق بمساحة أريحا مقابل تنازل الجانب الفلسطيني عن موقفه المطالب بالسيطرة على المعابر، ليست- ويجب ألا تكون- ذات أهمية للجانب الفلسطيني، فهذه المساحة مهما كانت موسعة أو مقلصة ليست معزولة-ولايمكن أن تكون- عن مسألة السيطرة على المعابر أو عن المسئوليات والصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية الإنتقالية التي يجب أن تتضمن نوايات وعوامل التطور نحو الاستقلال مع حلول المرحلة النهائية.

استخدام عامل الزمن والورقة المالية واستمرار الاستيطان في الضغط على الفلسطينيين



محمود عباس (أبو مازن)

وفي هذه العوامل والملامح السيادية بالتحديد نحن نفهم الترابط بين المرحلتين الانتقالية والنهائية، ليس باعتباره ترابطا زمنيا فقط كما تريده إسرائيل وإنما ترابطا موضوعيا يخضع لمتطلبات جدول أعمال المرحلة النهائية التي تحددت بتنفيذ القرار ٢٤٢.

وعلى هذا الأساس فلا مكان، لأي تنازل فلسطيني فيما يتعلق بموضوع المعابر وفق ما تطالب به إسرائيل، لأن أية تنازلات فلسطينية حاليا من هذا القبيل ستزيد من حجم العقبات التي تعترض الوصول باتفاق المبادىء إلى الأهداف التي يسعى إليها الشعب الفلسطيني، وستقيد المفاوض الفلسطيني بسوابق لا يمكن الفكاك منها، أو العودة لطرحها مجددا في المستقبل مادام قد تنازل عنها منذ البداية.

نعود مرة أخرى لتصريح رابين الذي هدد فيه بجعل عرفات يتصبب عرقا لنقول بأن **الموافقة على الشروط الإسرائيلية هي التي ستجعل كل الشعب الفلسطيني يتصبب عرقا على المعابر التي يريدها رئيس وزراء إسرائيل تحت سيطرته وإشرافه.**

اليمن .. ومفترق الطرق الأصعب!

لاأظن بأن ما ساكتبه الآن يمكن أن يكون صالحا غدا او لازال جديدا . فكل شئ فى اليمن ليس بحالة ثبات، بل بحركة مجنونة يصعب معها التوقف لالتقاط الانفاس تماما!!

والأزمة اليمنية بالفعل تشبه كرة الثلج التى يزداد حجمها مع كل منحدر جديد تسير اليه .. والناس يرقبون- الكارثة!! ولكن يبدو انى استطيع أن إلتقط انفاسي- والحدث عن الازمة- الأزمة اليمنية ،فلقد تنفس اليمنيون الصعداء مساء الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٩٤ وهم يرقبون على شاشة التلفزيون ممثلى الاحزاب والتنظيمات السياسية يوقعون وثيقة العهد والاتفاق على بناء الدولة اليمنية الحديثة. والتى انجزتها لجنة الحوار للقوى السياسية بعد جهد كبير وعمل دءوب منذ ٩٣/١١/٢٢ وحتى ١٨/ يناير/١٩٩٤ وفى جلسات حوار طويلة فى كل من **صنعاء** و**عدن** . ولقد عمت الفرحة اصقاع اليمن وشعر اليمنيون انهم بتوقيع الاتفاقية يتلافون السقوط المريع الذى أوشكوا أن يختتموا به مسيرة الوحدة بعد ثلاثة واربعين شهرا من القلق والازمات!

ولكن ماذا بعد ذلك!! هذا هو السؤال الهام الآن!!

* دولة جديدة ووحدة جديدة؟

أهم تعليقات المراقبين السياسيين تقول أن اتفاق لجنة الحوار الذى اعلن يوم ١٨ يناير هو مخرج مشرف للحكام فى اليمن من الازمة الراهنة وأن ماجرى فى هذا اليوم كان يجب أن يكون منذ البداية الأولى للوحده فى مايو/ ١٩٩٠م.

وكانت الامور قد وصلت خلال الاسبوع الثانى من يناير الى اوجها وبدا الانفجار واردا فى أية لحظة، خاصة بعد تصعيد الفريق **على عبد الله صالح** رئيس مجلس الرئاسة للامر بشكل مفاجئ -وبعد هدوء حذر- حيث فجر فى خطاباته المتتالية **بتعز** الازمة الى أخر مدى اعلامى وهاجم قادة الحزب الاشتراكى بأنهم السبب فى كل شئ ،وفقد اعصابة تماما وهو يخاطب حشدا من رجال الدين والقضاة وعمال المحاكم فى جامع معاذ بن جبل بمنطقة الجند بمدينة تعز واتهم لجنة الحوار للقوى السياسية التى تضم كافة ممثلى الاحزاب وعددا من الشخصيات المستقلة بأنهم يتغذون غبارة الاشتراكى «**برغم تمثيل حزب المؤتمر الشعبى الذى يرأسه الرئيس فى هذه اللجنة**» .وقال أن هؤلاء ايضا الذين من المؤتمر يظهرون تحيزهم للحزب الاشتراكى. وصعدت الحملة من خلال مجموعة من «**خطباء المساجد**» الذين اتهموا **الحزب الاشتراكى والناصريين** بالكفر والالحاد وضرورة الجهاد ضد «**عدن**». وروج جماعة الرئيس لاقامة مسيرة جماهيرية كبيرة تتجه صوب عدن لارغام السيد **على البيض** نائب الرئيس وأمين عام الحزب الاشتراكى ومعه قادة الحزب للعودة الى صنعاء.



رسالة صنعاء

وكانت الهيئة العامة للعلماء وهى جمعية تضم عددا من رجال الدين والمشتغلين فى القضاء قد اقترحت لقاء يضم كلا من الرئيس **على عبد الله صالح** ونائبه **على سالم البيض** فى **جامع الجند** بمدينة **تعز** وهو المسجد الذى بناه الصحابى الجليل **معاذ ابن جبل** ويعد أول مسجد بنى فى اليمن منذ حياة الرسول «ص» ولكن الفكرة لم تلق قبولا خاصة بعد أن ابلغ **البيض** وفد «**العلماء**» رأية بأن اللقاء لن يحل المشكلة وانه لابد من البدء بتنفيذ النقاط التى وافق عليها الرئيس وطرحها الحزب الاشتراكى سابقا وان البيض سيلتقى الرئيس عند الشروع فى تنفيذ هذه النقاط. وسرعان ماتم الاستعداد للقاء الجند فى ٢٧ رجب يوم الاسراء والمعراج وتجمع عدد من أعضاء جمعية العلماء فى مسجد معاذ... وحضر الرئيس صباح ٢٧ رجب ولم يحضر البيض مؤكدا طرحه الذى سبق أن اوضحه للعلماء.

وكان بعض المراقبين قد اعادوا رفض البيض الحضور الى منطقة الجند بتعز الى المكان ذاته حيث تعد المنطقة محاطة بمعسكرات الجيش الموالية للرئيس والتى يرأسها «**خال الرئيس شخصيا**» وأن المكان لايعد امنا **ألبتة**.

بعد ذلك القى الرئيس خطابا فى حشد من الناس بمدينة تعز وتعرض للحزب الاشتراكى بهجوم غير معهود.. وتصاعدت الحملة الاعلامية المتبادلة بعد أن كانت قد هدأت خلال الاسبوع الماضى خاصة بعد أن اعلن على عبد الله صالح شخصيا فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣م وفى خطاب امام قادة الوحدات الادارية أعلن وقف الحملات الاعلامية من جانب المؤتمر الشعبى، وبحضور **عبد المجيد الزندانى** عضو مجلس الرئاسة «واحد أهم قادة حزب الاصلاح و**عبد الله الاحمر** رئيس مجلس النواب ورئيس حزب الاصلاح «**الشريك الثالث فى حكم اليمن**» . وبعد خطاب الرئيس بوقف الحملات الاعلامية أعلنت اللجنة العامه، فى نفس اليوم موافقتها على نقاط الحزب الاشتراكى التى وضعها لحل الازمة الراهنة فى اليمن والتى عرفت بالنقاط ال ١٨ بعد أن كان الرئيس قد اعلن قبوله بها صباح نفس اليوم.

وتركزت نقاط الحزب هذه حول الحالة الأمنيه وضرورة تسليم المتهمين بالاغتيالات والتفجيرات الى اجهزة القضاء. واخراج معسكرات الجيش من المدن. واقامه الحكم المحلى- وضبط مصروفات الدولة وتقنين مصروفات الرئاسة .ومع ذلك استمرت حالة الانفلات الأمنى واغتيل -**الشيخ عبد الكريم الجهمى**- أحد قادة الاشتراكى فى محافظة البيضاء.. مع بداية يناير- ليعلن الاشتراكى أن قائمة شهدائه منذ يوم الوحدة- تجاوزت مائة واثنين وخمسين شهيدا!

وكانت ابرز تطورات الازمة والحرب الاعلامية المتبادلة قد وصلت قمتها مع مساء الاثنين ١٧ يناير، عندما هاجمت القناة الثانية

التي تبث من عدن القناة الأولى التي تبث من صنعاء ، لما فعلته من منع بث قناة عدن عن الارسال في صنعاء والتشويش عليه .كما رفضت قناة صنعاء بعدها نشر أخبار الدولة في عدن واذاعة البرامج المشتركة التي تبث من عدن . الامر الذي حدا بقناة عدن ببث نشرة أخبار منفصلة. تزامن مع بلاغ للمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اتسم بالقوة يرفض ويحذر من الاستمرار بفكرة **المسيرة** صوب عدن والذي دعا اليها الرئيس ومعه تجمع الاصلاح وبأنها كما قال اعلامهم ستضم **«ثلاثة ملايين نسمة»** وهو رقم خيالي ولايمكن تصديقه»!

حيث يعني ربع السكان على الأقل.

الوثيقة :الخطوة الجديدة.

ويبدو أن وصول لجنة الحوار الى توقيع وثيقة العهد كان المحطة التي أوقفت تفاقم الأزمة وحدت من التصعيد المخيف، وقد تعرضت الوثيقة الى كيفية بناء الدولة اليمنية الحديثة. والى معالجة أهم نقاط الخلاف.. مثل. المتهمين في قضايا الاخلال بالامن، والجانب العسكري والامني والاسس العامة لبناء الدولة اليمنية الحديثة.. عبر تخصيص الهيئات وتحديد الاختصاصات والصلاحيات من خلال حكم محلي واسع الصلاحيات وعبر المشاركة الشعبية الواسعة ،وهو أهم بند كان يرفضه المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح.. بجانب خروج المعسكرات من المدن..».

والمحور الثالث تضمن الاقتصاد والتنظيم المالي. وأهم ماجاء فيه اصلاح النظام النقدي والتقيد بموازنة عامة ومكافحة الرشوة والفساد والتسيب والكشف عن المهربين للاسلحة والسلع.

والبند الرابع شمل التعديلات الدستورية واعادة النظر في النظام الانتخابي وعلى وجه الخصوص الانتخاب بالقائمة النسبية وشمل المحور الخامس آلية التنفيذ والتأكيد على علنية الاجراءات .

والمحور السادس خص آلية المتابعة التي اوكلها إلى لجنة الحوار ذاتها.

وشمل المحور السابع والاخير الاتفاق على الترتيبات الأمنية المطلوب توافرها للتوقيع على هذا الاتفاق، حيث اتفق على تشكيل لجنة من اطراف الحوار للقيام بوضع الترتيبات اللازمة وتم تشكيل لجنة لمتابعة هذه الانجازات تكونت من كل من.

١- **الشيخ سنان ابو لحوم** (شيخ قبيلة بكيل كبرى القبائل اليمنية ورئيس لجنة اتحاد تحالف القوى الوطنية»

٢- **العميد مجاهد ابو شوارب** «كشخصية مستقلة وهو من ابرز مشايخ قبيلة حاشد التي ينتمي اليها الرئيس».

٣- **عبد الوهاب الانسي** «أمين عام حزب الاصلاح الشريك الثالث في الحكم»

٤- **د/ عبد الكريم الارياني** «وزير التخطيط وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي»

٥- **جار الله عمر**«وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي».

٦- **أحمد جابر عفيف** «وزير سابق **وشخصية وطنية** معروفة.

ماذا بعد؟!

السؤال الذي يلح الآن في الشارع السياسي اليمني وماذا بعد الاتفاق وهل يمكن أن يتم التنفيذ بآلية سريعة !خاصة وأن الوثيقة شملت جوانب عدة تعني في حالة تطبيقها أن تبدأ اليمن مرحلة جديدة بدخولها عصر الدولة الحديثة..!!

تبدو المسألة ليست بهذه البساطة. فتطبيق بنود الوثيقة الذي حدد له كحد أقصى عام ١٩٩٤م على أن تنفذ النقاط الواردة فيها بحسب ماحدد لكل منها بعضها لايزيد عن اسبوع وبعضها ثلاثة اشهر! تطبيق الوثيقة سيعني القضاء على كثير من مصالح قوى متنفذة بالحكم.. ولقد ظهرت بعض **«التحفظات»** التي لم يقدر اصحابها على اعلانها خشية ردة فعل الشارع الذي هلل فرحا للاتفاق.. وشعر بأنه **«المشروع الذي يريده»!** وصمتت قيادات المؤتمر والاصلاح.. على مضض «رغم التصريحات الاعلامية المطمئنة لكن مصادر قريبة من مراكز القرار أكدت أن ذلك لايعني ارتياحا حقيقيا واستشهدت باخر خطابات الرئيس قبل التوقيع على الاتفاق من قبل ممثليه والذي أكد فيه عدم قناعته باخراج المعسكرات والجيش من المدن، واعتبر بقاءها في المدن امرا هاما لقمع الانتفاضات الشعبية .وذكر أكثر من مرة في خطاباته باحداث ٩و١٠ ديسمبر ١٩٩٢ م عندما انفجر غضب الشارع وحطم كل شئ واسقط صوره وكانت البداية قد انفجرت كما هو معروف «من تعز» لتشمل بعدها كافة المدن اليمنية.. يومها نزل الجيش بالدروع والاسلحة الثقيلة وحسم الأمر بسقوط عشرات الشهداء.. والجرحى!.

كما أن مسألة الحكم المحلي لازالت تثير جدلا واسعا وأهم قيادات المؤتمر والاصلاح «شريكي الاشتراكي في الحكم» لازالا يرفضان اعطاء المحافظات اية صلاحيات واسعة كحكم محلي!!

وثاني يوم الاتفاق اي صباح ١٩ يناير اعلن **عبد المجيد الزنداني** ممثل الاصلاح في مجلس الرئاسة تحفظه على الوثيقة وابدى عدم ارتياح وقال بأنها **«غير ملزمة»!**.

كل ذلك من الشواهد يجعل السؤال عن امكانية التنفيذ امرا هاما.. ويبعث على القلق.. ايضا!

مايجب التأكيد عليه ان اليمن الآن يمر بمنعطف حقيقي وخطير معه يتشكل مستقبله تماما. ويبدو ان الوضع يتلخص في أن اليمن أمام صورتين للمستقبل بعد التوقيع على هذه الوثيقة:

- الصورة الأولى: في حالة تنفيذ بنود الاتفاق يدخل اليمن عهدا جديدا وتبدأ مسيرة الدولة التي ينشدها الناس منذ ثورة ١٩٦٢ م وليس منذ حدث الوحده عام ١٩٩٠م.
- الصورة الثانية: في حالة عدم التنفيذ واصرار القوى المتضررة على ذلك ساعتها سيحدث الصدام المؤجل.. ولايمكن لأحد أن يتكهن بما ستؤول اليه الامور.. هل الى كابول جديده أم الى مقديشو أخرى.. **وهي صورة مفجعة لايحمدها اليمنيون** ولاشك.. **ولانتمنى حدوثها.**

مجاهد أبو شوارب

جار الله عمر



الشيخ الاحمر.. الاصلاح



جنسية من نوع جديد اسمها "بدون"!

أحمد الحصري

رسالة الكويت

كانت زيارة تعارف وتحولت في نهايتها إلى تقرير صحفي .. لم تمض أيام على عملي في بلاد الجاز عندما ذهبت إلى المؤسسة الصحفية التي تعمل بها صاحبة قصتنا .. في مكتبها تحدثنا مع القهوة عن السياسة والصحافة والأحزاب وحرب الخليج حتى وصل بنا الكلام إلى مشكلات الكويت .. قالت «وأنا واحدة من مشكلات هذا البلد» .. طلبت تفسيرا .. ضحكت وهي تقول **أصل انا** «بدون» جنسية .. لم أصدق .. لكنها كررت الكلمات دون أن تضحك هذه المره .. كنت قد قرأت عن «البدون» لكن لم أتوقع أن أجد بينهم من تجلس أمامي .. فهي **واحده من أهم شاعرات الكويت والمنطقة العربية . وحامله لجائزة مميزة من مؤسسة ثقافية معروفة في العالم العربي .. وهي تعمل في أكبر مؤسسة صحفية وتدير بكفاءة القسم الذي ترأسه .. تعشق اللغة العربية وفارسها أبا الطيب المتنبي** .. تكتب في النقد وتستهويها السياسة وتحترف الصحافة ولكنها كما قالت «بدون».

وعرفت أن صاحبتنا ليست وحدها في قوائم البدون ولكن معها نخبة من الادباء. والصحفيين والشعراء والفنانين المعروفين.

انتهت الزيارة وبدأت رحلة جمع أوراق البدون..

كلمه «البدون» هي اختصار بالعامية الكويتية لمصطلح «بدون» **جنسية** .. وهي طائفة فريدة من نوعها تعيش علي أرض الجاز **ومحرومة من اي حقوق سياسية او اجتماعية** .. البعض منهم مولود في الكويت ولم يغادرها .. وآخرون جاءوا من بلاد مجاورة واستقروا على أرض الجاز . في أيام الغزو كان منهم الصامدون والصامدات وهي الصفة التي أطلقها الكويتيون على من انضم إلى صفوف المقاومة ولم يغادر الكويت..

أرقام هيئة المعلومات المدنية المختصة باحصائيات السكان تقول ان عدد البدون **وصل قبل يونيو ١٩٩٠ الى ٢٢٠ ألف نسمة**، ولكن العدد انخفض في اخر احصاء، وقالت الهيئة أنها استطاعت تسجيل ارقام **بين ١١٧ و ١٤٠ الف نسمة** وكانت نسبة النساء بينهم تصل الى ٤٨٪.

لكن وزير الداخلية أكد أن الحكومة لم تتوصل حتي الأن الى رقم حقيقي للبدون .. علي اية حال فإن تقديرات هيئة المعلومات عن البدون في حالته الأخيرة **يقترب من ربع عدد الكويتيين. البالغ عددهم وفقا لكلام وزارة التخطيط ٦٤٣ ألف نسمة** ورقم البدون لا يقل كثيرا عن رقم المتجنسين. (انظر اليسار العدد الماضى)إن كان مشكلتهم أصعب كثيرا وتمثل صداعا مزمنا للمسئولين والمواطنين.

في تقرير حديث للجنة الداخلية والدفاع بمجلس الأمة تقول الأوراق إن عدد الكويتيين المتزوجين ممن تحملن لقب بدون وصل إلي ٣٠٢٤ .. وعدد الكويتيات المتزوجات ممن يحملون اللقب وصل الي ٤٠٣٦ كويتية .. وهو ما يزيد من تعقيد المشكلة بعد انجاب الأطفال الذين ينتقل إليهم اللقب بحكم القانون ..

وصغار السن في الأرقام الرسمية هم الأكثرية بين أصحاب لقب البدون حيث بلغت نسبة من هم دون الخامسة عشرة حوالي ٥٨٪ من العدد الإجمالي .. ولأن اصحاب لقب البدون محرومون من حقوق كثيرة بينها التعليم الجامعي فإن نسبة كبيرة منهم لم تصل حتي الى التعليم المتوسط وتبلغ ٨٧٪ .. وإن كان ذلك لم يمنع الكثير من أصحاب لقب البدون من التفوق انطلاقا من عقدة الاضطهاد والشعور بنبذ المجتمع وهو حال صاحبتنا الشاعره وزميلاتها المبدعات والمبدعين.

وأسر البدون تميل إلى الحجم الكبير .. وتقول تقديرات السكان أن أسر البدون تتسم بكبر حجمها ويصل معدل الإعالة فيها الى ٧ افراد في المتوسط بينما لا يزيد عن ٤٫٥ لدى الأسر الكويتية وهو ما يثير قلقا دائما لدى المسئولين

ولقب بدون جنسية ليس الوحيد الذي تحمله هذه الفئة وإن كان أشهر ألقابهم بحكم القانون .. وقد ظهرت عدة ألقاب لهم علي أوراق الحكومة منها **عديمي الجنسية، وغير محددي الجنسية والمقيمين بصورة غير قانونية** وأخيرا اهتدى المسئولون الى مصطلح «**غير كويتي**» لتمييز البدون. وكما يقول احد النواب فان الحكومة والمسئولين أرهقوا انفسهم كثيرا بالبحث عن ألقاب للبدون دون نية حقيقية للبحث عن حلول حقيقية لمشكلاتهم. رغم أن الحكومة وعدت بلسان رئيسها في مؤتمر جدة اثناء الغزو بحل مشكلة البدون وبعد التحرير ذكرت اقلام كثيرة بطولات قام بها هؤلاء البدون أثناء الغزو.

وكانت مشكلة البدون محور الحملة الانتخابية لمجلس الأمة بإعتبار أنها وصمة عار في جبين الكويت ،وبعد نجاح النواب طالب الكثير منهم بوضع حد للمشكلة التي تشوه صورة الكويت لدى العالم وهو ما يضر أمنيا بمستقبل البلاد في حالة فقدان التعاطف الذي حدث أثناء الغزو..

لكن الحكومة لم تفعل شيئا حتى الآن سوى تشكيل لجنة مركزية قالت انها مسئولة عن وضع حلول نهائية للمشكلة خلال ٣

الشيخ احمد الحمود

أحمد باقر

الشيخ سعد العبد الله

سنوات. ومنذ أيام قليلة صرح النائب «عباس مناور» رئيس لجنة الداخلية والدفاع بمجلس الأمة بأن اللجنة المركزية ستبدأ أعمالها خلال الشهر الجاري بدراسة الملفات التي كانت معروضة على لجنة التجنيس خلال الفترة من ١٩٦٠ حتي عام ١٩٧٥ وقال «مناور» أن اللجنة المركزية لا تملك الحق في تجنيس أي فرد من فئة البدون وإنما ترفع توصياتها لوزير الداخلية الذي يملك حق التجنيس (انظر اليسار العدد الماضي).

ورغم أن الحكومة قد أعلنت عن نيتها في حل مشكلة البدون نهائيا ،لكن مصادر عليمة أكدت أن احتمالات تجنيس البدون ستكون في أضيق الحدود وقد لا تصل نسبتها إلى ٣٪ على أبعد تقرير..

وتعود مشكلة البدون إلي سنوات بعيدة .. وحكايات النشأة تتعدد .. ومن بين هؤلاء البدون سكان جزيرة فيلكا وبدو الصحراء الذين لم يقدموا طلبات للحصول على الجنسية الكويتية في الخمسينات وتم حرمانهم بعد قفل باب الطلبات، وأصبحوا وأولادهم من بعدهم ضمن قوائم البدون . والمفارقة أن هؤلاء البدون يعيشون في عائلات تضم أعماما وأخوالاً وأحيانا أشقاء يحملون الجنسية الكويتية..

ومن بين البدون أولاد الكويتي الذي تزوج بأجنبية في الخارج وولد الاطفال في بلد الأم ولم يدخلوا في ملف جنسية الأب .والمشكلة إذا كانت بلد الأم لم تأخذ بحق الدم في تنظيم الجنسية -هنا يصبح الأولاد بدون. وهي حالات حقيقية وغيرها تسمعه في الدواوين وتقرأ عنه في الصحف، ومنها صراع إحدى العائلات علي تركة الأب وقامت عائلة الأب بالقضاء على المستندات الرسمية التي تثبت نسب الولد إلى أبيه خوفا منهم علي التركة وضياعها .وكانت النتيجة عدم حصول الشخص على جنسية أبيه لعدم قدرته على إثبات النسب وان كانت تلك حالة فرديه لكن هناك حالات جماعية لأطفال قصر توفى والدهم عام ١٩٥٩ أثناء صدور قانون الجنسية ولم يجدوا من يباشر أمورهم وتسجيلهم واصبحوا بعدها بدون.

حكايات كثيرة أشهرها ما ذكره النائب **مشاري العصيمي** في إحدى المناقشات بمجلس الأمة عن سيدة كويتية تزوجت واحدا من البدون .. وقد وصفه النائب بانه «نبت شيطاني» حيث يحمل لقب بدون في الوقت الذي يحمل أعمامه وأخواله الجنسية الكويتية .. والمشكلة كانت عندما انجب الزوجان بنتين وولدين وبعد فترة افترقا بالطلاق وبقي الاولاد في دائرة البدون رغم ان الوالد وصل إلى سن الثلاثين.

ومن جانب الحكومة فانها تنظر دائما للبدون على انهم دخلاء من مجتمعات أخرى يخفون هوياتهم الاساسية بغرض الحصول علي الجنسية الكويتية والاستفادة من ميزاتها..

ويشارك الحكومة في ذلك لجنة الداخلية بالمجلس حيث ترجع بمشكلة البدون الى اوائل الستينات وتقول أوراق اللجنة ان المشكلة قد تفاقمت مع تزايد الامتيازات التي منحتها الدولة لهذه الفئة وتؤكد أوراق اللجنة ان الاكثرية بين البدون من أصحاب جنسيات أخرى يخفون هوياتهم والأقلية منهم هم الذين لم يتقدموا للحصول علي الجنسية الكويتية أو تعثر حصولهم عليها لسبب أو لآخر. وتوكد اللجنة أن المشكلة أخذت في التفاقم مع زيادة أعداد الوافدين الذين دخلوا البلاد بصورة شرعية او غير شرعية.

لكن اللجنة رغم ذلك اعترفت ان بقاء مشكلة البدون يثير مشكلات عديدة امنية واجتماعية واقتصادية وقانونية تدخل في صميم الكيان البنيوي للمجتمع الكويتي في حاضره ومستقبله..

وكان نتيجة التوجه الحكومي ان سياستها ظلت بدون تغيير ويعتمد على اغراء البدون بكشف جنسيتهم الاصلية مقابل امتيازات في الاقامة تمتد إلى خمس سنوات في الكويت. ولم تجد هذه السياسة حتي الان رغم تهديدات الحكومة بمعاقبة من تثبت جنسيتهم الاصلية، وتصريحات المسئولين عن توصلها إلى الوثائق الأصلية التي دخل بها الكثير من البدون الي البلاد و كان آخر التهديدات إعلان المسئولين بالتوصل إلى مستندات مهمة وقديمة تقوم الحكومة بتفريغها علي أجهزة الكمبيوتر .. وتضم هذه المستندات أسماء جميع كل من دخل الكويت عام ١٩٥٣ وبصماتهم وجنسياتهم الأصلية وأكدت الصحف ان المستندات أثبتت وجود حالة تزوير جماعي ارتكبها كثيرون من افراد البدون الذين يدعون انهم كويتيون أو من بادية الكويت.

وفي آخر تصريح لصباح الاحمد وزير الخارجية قال اننا نطلب من البدون إخراج جنسياتهم وجوازاتهم الاصلية وسيكون لهم كل الاحترام وما داموا بالكويت فسيبقون بها .ومن بين الاجراءات التي قامت بها الحكومة هي وقف تعيين البدون في سلك الجيش والشرطة.

وكان عددهم قد وصل في الجيش إلى ٩٣٠٠ فرد وفقا لكلام أحمد باقر أمين سر مجلس الأمة. وقال باقر أن المجلس أقر إيقاف تعيين البدون في الجيش لانه لا يليق بجيش الكويت ان يضم هذه الفئة علي حد تعبير باقر. وبالمناسبة فإن أحمد باقر يمثل في مجلس الامة، الجناح السلفي الذي دخل انتخابات ٩٢ تحت اسم التجمع الاسلامي الشعبي.

ومن جانب الداخلية قال وزيرها الشيخ **أحمد الحمود** ان الوزارة اغلقت الباب نهائيا امام التحاق البدون في سلك الشرطة..

وما زالت رواتب العسكريين من البدون الذين عادوا إلي أعمالهم بعد التحرير عن فترة الغزو لم تصرف بعد..

وقد أوقفت الداخلية وفقا لتصريح الحمود صرف الجوازات للبدون لحين انتهاء اللجنة المركزية من اعمالها مع استثناء زوجات الكويتين بشرط وجود ابناء. وتثير مشكلة البدون قلق المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان ولا يخلو تقرير من ذكر مسألة البدون عند التعرض لاوضاع حقوق الانسان في الكويت.

وكانت مشكلة البدون واحدة من القضايا التي طرحها **د. عبد العزيز ابو حمد** نائب مدير منظمة **«ميدل ايست ووتش»** اثناء زيارته للكويت وقال ابو حمد للصحف ان المنظمة أصدرت عددا من التقارير عن انتهاكات حقوق الانسان داخل الكويت من قبل السلطات أو الأفراد دون ان تقوم الحكومة بجهد لوقفها وذكر أمثلة عن الانتهاكات خلال الحكم العرفي ومعاملة الخدم والتضييق على انشطة جميعات النفع العام. وأكد ابو حمد ان منظمته تسعى لسد الثغرات بالنسبة لقضية البدون والجنسية الثانية..

ومن غير المتوقع في المستقبل القريب أن تنتهي مشكلة البدون مع توجه الحكومة الذي يتعامل مع المشكلة على أنهم وافدون ينكرون جنسيتهم فقط.. وان كان توجه لجنة الداخلية بمجلس الامة يطالب باستحقاق الجنسية لبعض الفئات من بين البدون وهم الاشخاص الذين رفضوا الجنسية بالتجنس في اوائل الثمانينات لاعتقادهم بانهم يستحقون الجنسية الاصلية وابناء الكويتيات الأرامل أو المطلقات لأزواج غير كويتين والذين صدرت بشأنهم قرارات وزارية بمعاملتهم معاملة الكويتيين حتى بلوغهم سن الرشد،أو نساء البدون المتزوجات من كويتيين..

وتظل مشكلة البدون قنبلة موقوتة على حد تعبير أحد النواب. وتبقى التركيبة السكانية تعاني معها من التناثر الاجتماعي وعدم الاستقرار حتى إشعار آخر.



الملك الحسن



صدام حسين



عمرو موسى

أزمة المصالحة العربية العربية

قطر: تسعى لانجاح المصالحة لتعويض ضعفها داخل التكتل الخليجي
المغرب: تأمل فى قمة مصالحة شبيهة بالتى أعادت مصر للعرب



صلاح صابر

الناظر إلى الخريطة العربية يجد العديد من المؤسسات أو التكتلات العربية التى يمكن أن تشير إلى قوة النظام العربى وفعاليته تجاه الأحداث. فإضافة إلى **الجامعة العربية** التى احتفلت مؤخرا بزيادة عدد أعضائها بدخول جزر القمر إليها، يأتى **الاتحاد المغاربى الذى** يضم من الدول العربية بشمال أفريقيا المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا، **ومجلس التعاون الخليجى** الذى يضم دول الخليج الست، **ودول إعلان دمشق** الذى يضم إضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجى كلا من مصر وسوريا، وإضافة إلى ذلك فمازال هناك (إسميا على الأقل) **مجلس التعاون العربى** الذى يضم كلا من مصر والعراق والاردن واليمن.

غير أن الواقع يشير إلى الفشل الفعلى لكل هذه المؤسسات تقريبا فى بلورة نظام عربى أو رؤية عربية، ناهيك عن استمرار التناحر فيما بين هذه الدول منذ حرب الخليج الثانية وحتى الآن..

إذ نتج عن هذه الحرب انقسام النظام العربى إلى دول ساندت العراق وأخرى ساندت قوات التحالف التى استقدمتها دول الخليج. علاوة على ذلك فقد فشل الاتحاد المغاربى فى حل الأزمة الليبية مع الغرب **و أزمة لوكيربى**، كما فشل إعلان دمشق فى البقاء، حسب تصريحات سابقة لعمرو موسى وزير الخارجية المصرى، وإن كان مؤخرا يجرى محاولة إحيائه واعتباره نواة لنظام عربى جديد حسبما صرح مؤخرا وزير الخارجية القطرى.

من ناحية أخرى فإن الخلافات الحدودية بين كل دول مجلس التعاون الخليجى، والتى كادت أن تؤدى إلى المواجهة العسكرية بين **السعودية وقطر** منتصف العام الماضى، ووصلت «للاهاى» بالنسبة لقطر والبحرين، تشير إلى أن مجلس التعاون الخليجى يعد مجلسا مقاما على حقل من الألغام، من السهل العبث به وتفجيره على الرغم من تصريحات أعضائه المتفائلة حول نشاطه وفعاليته..

وأمام هذه الحالة تأتى جهود جامعة الدول العربية من ناحية، وجهود كل من قطر والمغرب من ناحية أخرى لإحداث مصالحة عربية- عربية تقفز على خلفيات حرب الخليج الثانية وتقام أساسا بين الدول التى ساندت الكويت وبين من تسميهم الصحافة الخليجية بدول الضد وهى **العراق والأردن واليمن والسودان** بدرجة أساسية ثم تونس والجزائر وموريتانيا بدرجة أقل.

ولفهم مدى نجاح هذه المحاولات ومحاولة استشراف نتائجها فإنه يجب تحليل كل حالة على حدة وهو ما سنحاوله فى النقاط التالية:

■ الحالة القطرية والسعى للمصالحة العربية

شهدت الفترة الماضية اتصالات قطرية رسمية للعديد من الدول العربية بهدف دعم المصالحة العربية- العربية انطلاقا من المصالحة مع «دول الضد» أولا، غير أن هذه الجهود لايمكن فهمها خارج الحالة القطرية والتى تتسم بالآتى:

(١) **البراجماتية فى سياستها الخارجية** والتى تبدو بوضوح فى إقامة قطر لعلاقات دبلوماسية مع كل من **إيران والعراق**- خلافا للدول الخليجية الأخرى- حيث أن العلاقات مع العراق على مستوى السفارات ومع إيران تفوق ذلك حيث عقدت قطر معها خمس اتفاقيات أبرزها إتفاقية الـ١٢مليار دولار التى تنص على مد قطر بالمياه الإيرانية العذبة.

(٢) **مأزق قطر كدولة ضعيفة داخل مجلس التعاون الخليجى**،حيث تسيطر السعودية بدرجة كبيرة على هذا المجلس سواء بقوتها اقتصاديا وعسكريا على دول المجلس أو بضمان تصويت بعض الدول لصالحها مثل البحرين، التى تمول السعودية جزءا كبيرا من ميزانيتها **والسعودية لها خلافاتها الحدودية مع قطر** والتى

انفجرت في منتصف العام الماضي وساهم تدخل الرئيس مبارك بالوساطة في تأجيل هذه الأزمة مؤقتا، إذ أنها مثل كل أزمات الحدود بين الخليج لايتم حلها بشكل نهائي وإنما تسكينها مؤقتا نتيجة ظروف داخلية أو إقليمية أو عوامل أخرى لايفسرها التحليل السياسي بقدر ماتفسر من خلال الذهنية والثقافة الخليجيتين.

وعلاوة على الأزمة الحدودية لقطر مع السعودية تأتي أزمتها الأخرى مع البحرين (المرتبطة بقوة مع السعودية) على جزر «فيشت الديبل» والتي تعرض الآن على محكمة العدل الدولية في لاهاي.

وهذا المأزق يخلق حالة من الانفتاح على كل القوى الإقليمية الفاعلة أو المحتمل فعاليتها في المنطقة بالنسبة للسياسة الخارجية القطرية، وتفسر محاولة قطر للمصالحة العربية- العربية داخل هذا الإطار، وكذلك يفسر إقامتها لعلاقات تسوية مع إيران والعراق معا وكذلك إمداد **إسرائيل بالغاز الطبيعي** رغم قرارات المقاطعة العربية.

* الحالة المغربية والمصالحة العربية

ترك اجتماع مجلس الجامعة العربية رقم (١٠٠) الذي عقد في سبتمبر الماضي للترويكا العربية **(مصر-المغرب-موريتانيا)** أن تبذل محاولاتها لإنجاح المصالحة العربيةوعمليا فلا مفر من استبعاد مصر لأكثر من سبب. فمن ناحية هناك اهتمامها بتفعيل إعلان دمشق وجعله نواة لنظام عربي جديد وهناك الاهتمام بأزمات عربية متعلقة بقوة بأمنها القومي مثل أزمة لوكيربي. وهناك مشاكلها مع السودان وآخرها إعلانه عن إقامة سد «الحمداب» على النيل، والدعوة لإعادة النظر في إتفاقية توزيع مياه النيل. تثار هذه الأزمة في العلاقات رغم تصدى الخارجية المصرية لمحاولات التدخل الأجنبي في السودان بدعوى حماية حقوق الإنسان إذ تعد السودان منطقة أمن قومي مصري من منظور صناع القرار في السياسة الخارجية المصرية.

وإذا استبعدنا موريتانيا لعوامل عديدة منها أنها إحدى الدول التي ساندت العراق (أي من المعسكر المهزوم في حرب الخليج الثانية والأضعف حاليا)، ومنها قوة تأثيرها سياسيا علاوة على بعدها الجغرافي وانشغالها بمشاكلها الداخلية. فلا يبقى أمامنا إلا المغرب التي تتحرك بقوة في هذا الاتجاه انطلاقا من عدة عوامل منها:

(١) الرغبة في عمل قمة مصالحة عربية-عربية تبنى على المصارحة أولا، أي الاعتراف بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن وتطبيقها بما فيها القرارات المتعلقة برسم الحدود بين العراق والكويت، وفي قمة يأمل المغرب منها أن تكون على نفس مستوى تلك التي أعادت مصر للعالم العربي، ويمكن فهم هذا العامل من منظور «الزعامة» والتي تعد أساسا لتحركات **الملك الحسن الثاني** في هذا الإطار.

(٢) تعويض فشل الاتحاد المغاربي الناتج عن فشل التوصل لحل لأزمة لوكيربي، باعتبارها أزمة بين قوى دولية وإحدى دول الاتحاد المغاربي نتج عنه حصار الأخيرة. وهو ما أضر بالتبعية بالعلاقات الاقتصادية والمشروعات المشتركة المقترحة داخل إطار الاتحاد المغاربي وبين دوله، كما يعد هذا الحصار في التحليل الأخير إختراقا للأمن القومي لدول الاتحاد المغاربي خاصة في ظل احتمالات أن يتزايد تصعيد الغرب تجاه ليبيا.

أزمة الجامعة العربية والمصالحة العربية

على الرغم من وجود الجامعة العربية كواجهة تنظيمية للنظام العربي ومؤسسته الكبرى التي كان من صلب عملها تناسق السياسات الخارجية، إلا أن دورها ضاع نتيجة الاختلال الناتج عن عدم اقتناع الدول المتعددة المكونة لها بضرورة إخضاع أو تنسيق سياساتها الخارجية للمصلحة العربية المشتركة وعضد من ذلك أن الدول العربية جاءت للجامعة بسياداتها حيث لم تتنازل معها استراتجية تقسيم العمل القومي.

ومن هنا ظلت الجامعة بدلا من أن تؤسس مخرجا للحالة الموصوفة تتوسل إلى الدول العربية بتأسيس مخرج لها وهو «تعديل الميثاق».

وفي ظل هذه الأزمة صعب على الجامعة أن تساهم في إحداث المصالحة العربية أو حتى لعب دور الواجهة للنظام العربي بافتراض وجوده. وإذا كان الأمين العام للجامعة قد حدد العمل العربي على ثلاثة عناصر، الأول الانتماء إلى الأمة العربية الواحدة باعتبارها الهوية والإطار المرجعي، والثاني الإيمان بالأمن القومي العربي في شكله ومضمونه ومؤسساته ووسائله، والثالث تنموي اقتصادي واجتماعي يستهدف تحقيق التكامل العربي.

فإن هذه العناصر الثلاثة أصبح يشك فيها وفي تحقيقها في ظل الانقسام المستمر منذ حرب الخليج الثانية وصعوبة حله رغم مخاطر عديدة تستدعي الإسراع في ذلك بداية بالوضع في الصومال وانتهاء بعملية السلام ومايطرح حول السوق الشرق أوسطية حيث يلعب الطرف العربي فقط دور الكمبرادور لرأس المال الغربي.. مرورا بأزمة لوكيربي والوضع في جنوب السودان.

كما أنه لم يتم حسم الخلاف في الجامعة حول الأمن القومي العربي حيث شهد الاجتماع الأخير سجالا بين الكويت والعراق أدى لتأجيل مناقشته إذ ترى العراق أن الخطورة على الأمن القومي العربي في بقاء القوات الغربية بالخليج بينما ترى الكويت أن الخطورة في العراق ذاته.

ورغم الاتفاق على بقاء المقاطعة العربية لإسرائيل فإن الواقع الفعلي يشير إلى اختراقات في هذا الجانب، والغريب أن الدول التي تبدي تشددا باتجاه المصالحة العربية وترى أن الحديث عنها أمر مثير للغثيان(!) هي التي لاتلتزم بقرارات المقاطعة سواء برغبتها أو بضغوط أمريكية..

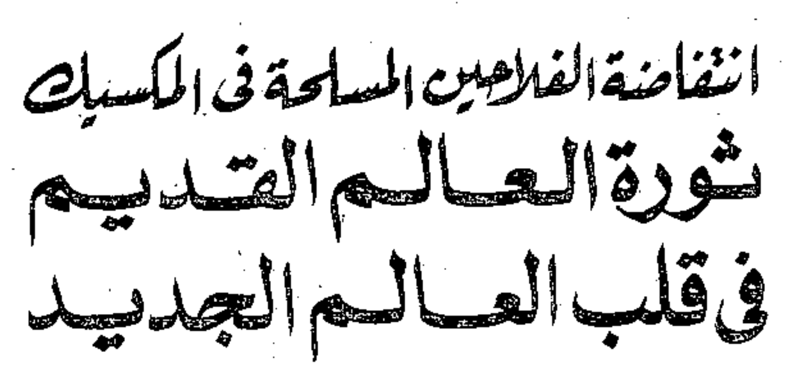
وأمام اهتراء كل هذه المؤسسات داخل النظام العربي وصعوبة التوصل للمصالحة فإن البعض يشير إلى إمكانية تحقيق ذلك من خلال إعلان دمشق خاصة وأن آخر اجتماع لدوله دشن تنفيذ الشق الاقتصادي منه، غير أن القول بذلك يعد تغطية على الحقيقة وهي موت الإعلان فعليا، إذ أنه جاء في ظل ظروف وتخوفات خليجية لم تعد موجودة الآن، وإذا كانت صيغته في أبسط صورها هي أمن مقابل دعم اقتصادي، فإن الاتفاقيات الدفاعية التي أقامتها دول الخليج مع الغرب والتواجد العسكري الغربي في الخليج يحقق لدوله جانب الأمن الذي ترتضيه (ومن هنا جاء طلب دول الخليج سحب القوات المصرية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية لعدم الحاجة إليها) وبالتالي ليس هناك مبرر لتحمل عبء المساندة الاقتصادية لسوريا ومصر إذ أنهما من منظور البراجماتية الخليجية يمثلان في التحليل الأخير تهديدا لتلك الدول بحكم اختلاف النظم السياسية والتفاوت الديموجرافي والتطور الاجتماعي.

وبالتالي فالإعلان (إعلان دمشق) إن لم يكن قد مات فإنه متروك للموت بالطريقة العربية، ومن هنا فإنه ليس من المنتظر أن يكون سوى نواة ميتة لنظام عربي مريض.



ظهر هذا الملصق فى نيويورك تأييدا لانتفاضة متمردى المكسيك الفقراء..بريشة كارلوس روفيرا





انتفاضة الفلاحين المسلحة فى المكسيك

ثورة العالم القديم فى قلب العالم الجديد



سمير كرم

رسالة واشنطن

ليس هناك بلد فى العالم يشبه مصر مثل المكسيك.
وليس هناك بلد فى العالم يختلف عن مصر مثل المكسيك أيضا.

التاريخ القديم يجمع بينهما بصورة لاتزال تشكل واحدا من الألغاز المثيرة للأرضين وعلماء الآثار وعلماء الإنسان (الأنثر بولوجيون) وغيرهم. فملامح الثقافة والحضارة المتشابهة بينهما أكثر من أن تكون مجرد صدفة أو خطوط متوازية فى تاريخ الحضارات فى العالم القديم والعالم الذى أطلق عليه المستعمرون (المستكشفون) الأوروبيون وصف «العالم الجديد» مع أنه كان أقدم من «مكتشفيه» حضارة وأعرق وأثرى ثقافة وتطورا.

حتى حينما نقول «**الهيروغليفية**» فإننا فى مصر نعنى اللغة المصرية الفرعونية. بينما التعبير نفسه يستخدم للدلالة على اللغات التى سادت فى حضارات المكسيك وماحولها (مثل حضارة الأزتيك والمايا وغيرهما من حضارات «الهنود الحمر» التى تثبت أنها تعود إلى أكثر من خمسة آلاف عام قبل الميلاد) مع أنه لاتوجد أشياء مشتركة بين الهيروغليفية المصرية وهيروغليفية تلك الحضارات التى ملأت نصف الكرة الغربى حياة وعلما وفنونا إلى أن انقض الاستكشاف الأسبانى ثم الغزو. وصولا إلى الهيمنة الأمريكية المعاصرة..

المكسيكيون شعب يعيش الآن المشاعر نفسها التى يعيشها المصريون (وغيرهم من شعوب الحضارات القديمة التى يثيرها وجود مجدهم الحضارى القديم ماثلا أمام عيونهم ، بينما واقع الحال ينبىء بماحدث من انحطاط.. والمكسيكيون ورثة تلك الحضارة القديمة- هم أيضا زراع أوائل مثل المصريين ولكن فى الجانب الآخر من العالم. بناة الأهرام. بناة معابد. مبدعو أساطير وفنون وكتابات ورياضيات...

والمكسيك المعاصرة في منطقتها أشبه ماتكون بمصرنا في منطقتها. يمكن أن نقول أن لها دور الأم. أو دور الأخ الأكبر وسط شعوب أصغر سنا وحجما جغرافيا وسكانيا..

فى عام ١٩٨٨ فاز أديبنا العظيم نجيب محفوظ بجائزة نوبل- وكأن شيئا ما قد جعل ذلك يذكر لجنة نوبل بالمكسيك فلم يلبث أن فاز أديب المكسيك العظيم أوكتافيوباز بالجائزة فى عام ١٩٩٠. ولا يكاد المرء يشك فى أن نجيب محفوظ يعرف أدب أوكتافيوباز وأن الأديب المكسيكى العملاق مطلع على أدب الروائي المصرى.

..مع ذلك فما أبعد الشقة بين مصر والمكسيك. وما أقل مانعرف عنها..وأكثر ما نعرف عن الولايات المتحدة وهوليود. عن لندن ومسارحها . عن باريس والشانزليزيه..وما أقل ما نعرف عن المكسيك على الرغم من كل هذا التشابه والتلاقي. لعل حدود معرفتنا بها متوقفة عند فيلم «زاباتا» الأمريكي(...)

ولست أدري حقيقة- إذا كان مئات أو حتى عشرات من المصريين قد اهتموا بأن يتابعوا أنباء انتفاضة الفلاحين التي جرت في المكسيك في الشهر الماضي.. فضلا عن أن يحاولوا معرفة جذورها التاريخية أو حتى الحديثة. وهذا بالتحديد ما حفزني لأن أتجاهل هذه المرة كل ماجرى ويجرى في أمريكا..وأن أتوجه برسالة واشنطن بعيدا إلى المكسيك..وأرجو أن تكون أسبابي لذلك مقنعة لقراء «اليسار» كما هي مقنعة لي..

وبالطبع لايقلل هذا من الشعور بالأسى الذي يحدثه في النفس الاضطرار إلى الاعتماد على «مصادر أمريكية» للكتابة عن انتفاضة المكسيك الأخيرة... وإن كان العزاء أن تنوعها الفكري والسياسي وأيضا «الأيديولوجي» يمكن المرء من التمييز والانتقاء بعد المقارنة والفهم.

وتبقى ملاحظة في هذه المقدمة.

إذا قلت «أمريكا» أمام أي مكسيكي ، أو أي مواطن من بلدان أمريكا اللاتينية، فإنه سيرد بغضب: «**الولايات المتحدة» ليست أمريكا**.. أمريكا أكبر كثيرا ولاتحب أن تفقد اسمها للولايات المتحدة وأن تضيع هويتها فيها.

والحقيقة أن الولايات المتحدة بالنسبة للمكسيكي -أكثر من غيره من اللاتينيين- هي «**الآخر**»..**المختلفة . العدو المسيطر . الخطر.**

وكل انتفاضة تحدث في أي مدن أمريكا اللاتينية تقع وفي خلفيتها الوجدانية، في عقلها الباطن أو وعيها الجمعي ، أنها في النهاية انتفاضة ضد الولايات المتحدة..فهو المسئول النهائي عن كل ما تعانية هذه القارة الآن.

وليست انتفاضة الفلاحين في إقليم «**شياباس**» المكسيكي أخيرا استثناء من ذلك.

الزمان: أول أيام العام الجديد ١٩٩٤.

المكان: إقليم **شياباس** الواقع في جنوب المكسيك والمطل على المحيط الهادى.

من؟: الفلاحون من الهنود الحمر (والهنود الحمر يشكلون نسبة تربو على ٤٠ بالمائة من سكان المكسيك، وليسوا مجرد أقلية هامشية كما حدث لهم في الولايات المتحدة) المنتظمون في **جيش التحرير الوطني الزاباتي**(نسبة إلى زعيم ثورة الفلاحين المكسيكيين **إيميليانوزاباتا** التي استمرت من عام ١٩١٠ إلى ١٩١٧.. والذي قتل عام ١٩١٩ لكنه لايزال زعيما ملهما لملايين المكسيكيين من الهنود وغير الهنود على السواء بمبادئه السياسية الاستقلالية ومفاهيمه الاجتماعية في العدالة والثورة).

ماذا حدث: تحرك فجائي لم تستطع أن ترصده السلطات المكسيكية كما لم تستطع رصده أجهزة **المخابرات الأمريكية التي تملك مراكز إنصات ومتابعة لكل نشاط في أي مكان في أنحاء أمريكا اللاتينية** ..خاصة إذا وقع هذا النشاط في المكسيك...:الدولة الوحيدة التي توجد بينها وبين الولايات المتحدة حدود مشتركة من ناحية الجنوب وهي حدود تمتد لمسافة ٣٣٦ كيلو مترا. تم هذا التحرك في **ولاية شاباس في أقصى الجنوب. وهي أفقر «الولايات المتحدة المكسيكية»** (الاسم الرسمي للجمهورية المكسيكية) وأغلبية سكانها من الفلاحين الهنود الحمر. وخلافا لانتفاضات مسلحة عديدة قامت خلال السنوات الماضية وقمعت دون أن يسمع بها أحد، فإن هذه الانتفاضة جاءت مسلحة، وأعلن زعماؤها في «**جيش التحرير الوطني الزاباتي**» أن الهدف هو **تنفيذ الاشتراكية**».

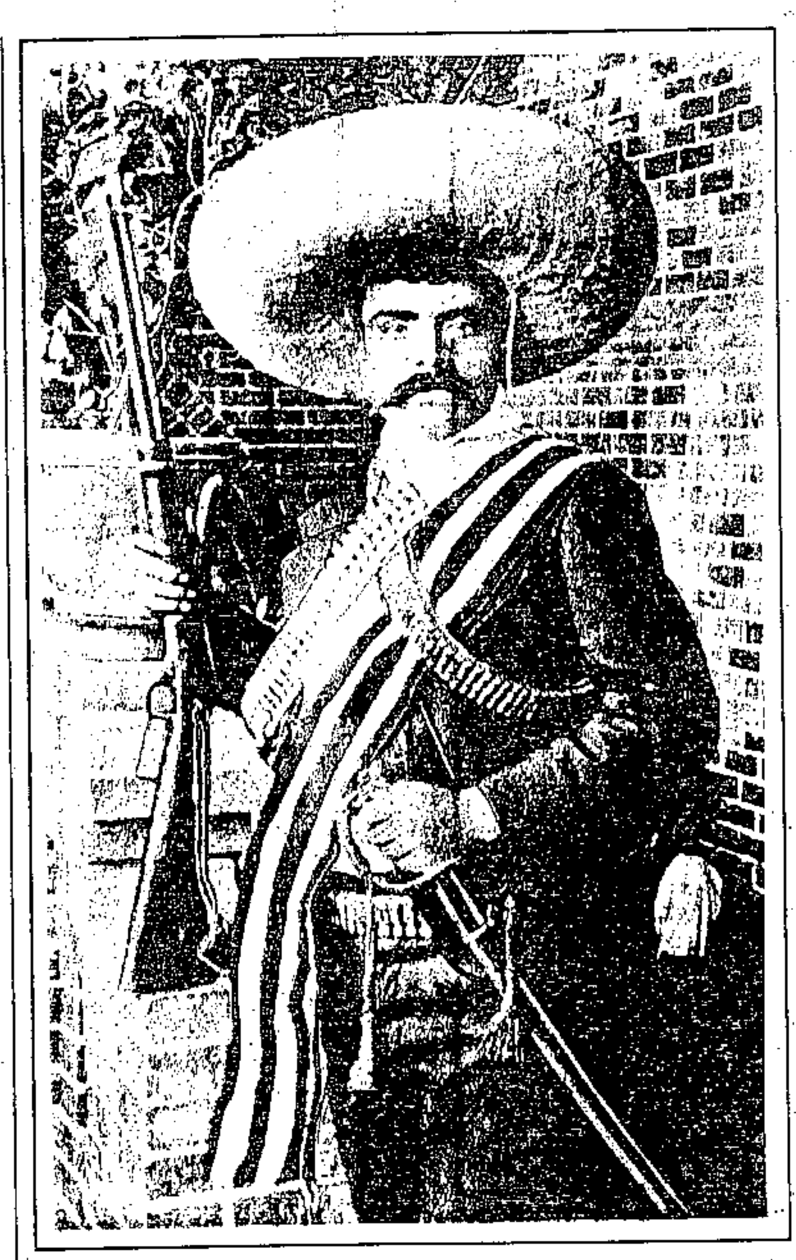
تمكن ألفان من الفلاحين المسلحين من احتلال مدينة سان **كريستوبال**» **ثالث أكبر مدن الولاية** وست مدن أخرى فيها خلال أربعة أيام فقط من القتال الدامي مع قوات الجيش. وفي اليوم الرابع أصدر رئيس المكسيك **كارلوس ساليناس**(خريج جامعة هارفارد الأمريكية الارستقراطية) أمرا بأن تشن القوات المسلحة «هجوما مضادا» وفي اليوم التالي مباشرة كان أكثر من ١٥ ألفا من القوات المكسيكية من الولايات المحيطة ب«شياباس» ينقضون على انتفاضة الفلاحين وقتل عدد لم يعرف- ولايبدو أنه سيعرف أبدا- من أفراد جيش الفلاحين.. واضطروا إلى التراجع إلى الجبال في الولاية. **أما الذين وقعوا منهم في الأسر فقد نفذ فيهم حكم الإعدام رميا بالرصاص على الفور..أي دون محاكم..**

وعلى الرغم من هذا التراجع، وعلى الرغم من الوحشية التي ووجهت بها الانتفاضة فإن مراسلي الصحافة الأمركية- وهم في الحقيقة على دراية كبيرة بالأوضاع الداخلية في المكسيك حتى في المناطق النائية مثل **ولاية «شياباس»(بينما لايوجد مراسل عربي واحد في المكسيك..وفي واشنطن عشرات منهم)**- يؤكدون أن «جيش التحرير الوطني الزاباتي » لم يتحطم، وأنه يعيد تجميع صفوفه. ومعنى هذا - كما يقول هؤلاء المراسلون أن الانتفاضة لم تنته إنما انتهت معركة واحدة من حرب طويلة..

في اليوم التالي لبدء الانتفاضة المسلحة هبطت الأسهم في سوق المال المكسيكية بأكثر من ١٠٠ نقطة، وهو هبوط ذريع لم يحدث منذ سنوات، فكان ذلك تعبيرا عن مخاوف رأس المال الكبير في المكسيك-- المحلي والأجنبي - مماحدث

في اليوم التالي نفسه كانت السفارة الأمريكية في العاصمة «**مكسيكو سيتي**» ترسل مجموعة من أفرادها إلى ولاية «**شياباس**» للإطلاع على الوضع عن كثب..والحجة القديمة قدم تاريخ السيطرة الأجنبية والامبراطوريات الكبرى هي هي: :**حماية أرواح الأمريكيين وممتلكات الأمريكيين**» وعلى الفور بدا- **لبعض التنظيمات**المناهضة للتدخل في شئون الدول الأخرى في الولايات المتحدة - ان احتمال تدخل عسكري «أمريكي»(أي تدخل من جانب الولايات المتحدة) أمر محتمل.. خاصة إذا بدا للسلطات في واشنطن أن انتفاضة الفلاحين المسلحة في جنوب المكسيك هي مقدمة «الثورة».

المنشورات التي وزعتها الحركة في أنحاء الولاية - والتي ألصقتها على جدران المباني في المدن التي أجتاحتها- حملت على سبيل



إيمليانو زاباتا.. زعيم ثورة المكسيك التى حملت الانتفاضة اسمه..ومبادئه

المثال هذه الرسائل إلى الناس:

* **«إن الطغاة ينفذون حرب إبادة ضد شعبنا مستمرة منذ سنوات طويلة** لهذا السبب نطلب منكم مشاركتكم الأكيدة المصممة ونطلب تأييدكم لهذا القرار من الشعب المكسيكى، الذى يناضل من **أجل العمل والأرض والمأوى والطعام والصحة والتعليم والاستقلال والحرية والسلام».**

* **«نحن المحروقون الذين نعد بالملايين ندعوكم - اخواننا وأخواتنا- للانضمام إلينا لأنه الطريق الوحيد لتجنب الموت جوعا نتيجة للأطماع التى لاتشبع أبدا** للدكتاتورية والتى دامت أكثر من **سبعين عاما** (وهى إشارة على الفترة منذ اغتيال زاباتا وحرمان الفلاحين من كل المكاسب التى تحققت لهم بقيادته) بقيادة طغمة من الخونة الذين يمثلون أكثر الجماعات محافظة وارتدادا.

* **إننا نريد أن نزيل الرأسمالية وأن تنفذ الاشتراكية.** نريد تغيير الحكومة ولن نلقى أسلحتنا. لقد انتظرنا سنوات كثيرة أن يستجاب لمشكلاتنا. سنوات سادها الفقر والجهل. ولهذا فقد ألزمنا أنفسنا بأن نحارب. فى الأول من يناير بدأنا تنفيذ خطتنا للمعركة فى الأول من يناير أعلنا الحرب. **ضد العدو وهو الحكومة ورأس المال الكبير وكبار ملاك الأرض**،لكن الحقيقة إننا نحشد لعملياتنا منذ سنوات».

أما لماذا اختير يوم أول يناير الماضى فلأنه **الموعد الذى بدأ فيه تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (التى تسمى اختصارا «نافتا»)بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك..والتى اعتبرتها كل القوى العاملة فى البلدان الثلاثة- على اختلاف أحجامها وقدراتها الاقتصادية- كارثة على الفقراء وتحالفا بين الشركات العملاقة يخدم مصالح الرأسماليين الأمريكيين الكبار**..أى كبار رجال الأعمال الأمريكيين الذين اكتشفوا منذ سنوات طويلة الطريق إلى استغلال «الأيدى العاملة الرخيصة» فى الخارج..والمكسيك هنا هى الأقرب، وحيث الأيدى العاملة متوفرة بعشرات الملايين.

لقد أعلنت الأحزاب والقوى المدافعة عن مصالح الفقراء فى المكسيك أن اتفاقية **«نافتا»** تمثل تصريحا بالنهب ضد الأمة المكسيكية من جانب الولايات المتحدة وبتواطؤ حزب الحكومة المكسيكى الذى يحمل اسم **«حزب المؤسسات الثورى»**(...) ووصفها أحد منشورات جيش التحرير الزاباتى بأنها «شهادة وفاة لكل هنود المكسيك الذين أصبحوا كماً يمكن الاستغناء عنه كلية بالنسبة لحكومة الرئيس ساليناس. وطالب زعماء الانتفاضة العمال المكسيكيين فى المصانع المملوكة للأجانب وخاصة تلك التى تملكها شركات من الولايات المتحدة - بأن يهبوا للمطالبة بمساواتهم فى الأجور وامتيازات العمل التى يتمتع بها عمال الشركات الأم في الولايات المتحدة أو غيرها.

ويعتقد المراسلون الغربيون الذين غطوا أنباء الانتفاضة الفلاحية فى جنوب المكسيك **أن المسألة التى «عجلت بهذا التطور العنيف» هى الانخفاض الكبير فى أسعار البن والذرة وهما السلعتان** الأساسيتان اللتان تعتمد عليهما حياة الفلاحين الهنود الحمر في المكسيك..والذين يعرفون من البداية أن تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سيؤدى إلى مزيد من التدهور فى أسعارهما.

ولم يتأخر كثيرا ممثلو مصالح الرأسمالية الكبرى فى الولايات المتحدة عن تقديم موقفهم الصريح من هذه الانتفاضة وطريقة رؤيتهم لها. في نيويورك **قال ارنست**

براون المحلل الاقتصادي الأول لشئون أمريكا اللاتينية في «مؤسسة مورغان ستانلي» المالية الضخمة أن هذه الانتفاضة «تنطوي على خطر كبير إذ يخشى أن تعمد إدارة الرئيس المكسيكي ساليناس نتيجة لها إلى إتخاذ قرار بزيادة الإنفاق الاجتماعي وبالتالي خلق عجز مالي في ميزانيتها».

بينما أبدي المراسلون الغربيون نوعا من التعاطف مع جيش الانتفاضة في طريقة حديثهم عنه في برقياتهم إلي وكالاتهم وإلي صحفهم. قالو إن قادته وأفراده منظمون تنظيما جيدا وأن الجيش يتألف - ليس فقط من فلاحين يمارسون الزراعة- إنما أيضا من عمال ومدرسين وأصحاب مهن ممن ينتمون لولاية شياباس حيث الأغلبية الساحقة من الهنود ذوي الحضارة القديمة العريقة. إن جيش التحرير الزاباتي مبني على الأسس نفسها التي تبني بها الجيوش المحترفة وإن كانت أسلحته أبسط وأصغر بكثير. يعتمد نظام الرتب العسكرية مثل الجيش المكسيكي تماما.. لكن التماثل ينتهي عند هذه الحدود.. فأفراده يراعون كل الاعتبارات الإنسانية. منضبطون يحترمون حقوق المدنيين وحياتهم .أول مافعلوه عندما سيطروا على مدينة «سان كريستوبال» التي تبتعد عن العاصمة المكسيكية بنحو ٧٥٠ كليو مترا أن أحرقوا وثائق ملكية الأراضي في الولاية. وفي مدينة أخرى (آلتاميرانو) شاهد المراسلون الغربيون كيف أن «المتمردين» الذين احتلوا المستشفى العام في المدينة كانوا يعالجون المصابين من جنود الجيش (جيش الحكومة الذي أرسل لقمع الانتفاضة) جنبا إلى جنب مع المصابين من جيش الانتفاضة دون تفضيل. رسائلهم عبر محطات الإذاعة- التي سيطروا عليها خلال الأيام التي استغرقتها الانتفاضة حملت مطالب بسيطة للغاية: المساكن الأرض- العمل- الغذاء - الحرية-العدل- السلام..

وقبل انقضاء اليوم الرابع من الانتفاضة كانت نسبة تقترب من ربع القوات المسلحة المكسيكية تشارك في الهجوم المضاد على الانتفاضة في المدن الست التي تمكنت من السيطرة عليها. .بينما كان قادة «الزاباتيين» يعلنون أن حركتهم المسلحة خلقت أصلا لكي تتاح الفرصة للشعب الهندي (وهو تعبير يشير دائما وبالطبع إلى الهنود الحمر) فرصة اختيار حكومتهم. لقد نال الشعب أكثر من كفايته من التزوير الانتخابي. أن الحكومة تقول إننا نعيش في ديمقراطية وهذه لاتعدو أن تكون أكذوبة..»

عندما تبينت قوات الجيش جدية التحدي الذي تواجهه من انتفاضة الفلاحين المسلحة سارعت الحكومة إلى إدخال السلاح الجوي ضدهم. .وقال المراسل وكالة «أسوشيتدبرس» الأمريكية للأنباء أن طائرات الحكومة أغارت على حي فقير في جنوب مدينة سان كريستوبال سبع مرات في يوم واحد.

بعد ذلك بدأت تتوالى الأنباء من الوكالات الغربية أيضا عن العثور على جثث «المتمردين» مصفوفة جنبا إلى جنب وجوههم للأرض، أيديهم مقيدة خلف ظهورهم. كان من الواضح أنهم اعدموا بطلقات رصاص في رءوسهم» بعد أن تراجع «المتمردون المسلحون» إلى الجبال تاركين المدن التي قصفها السلاح الجوي للوطن نفسه قال شهود العيان - ومنهم المراسلون الغربيون بمن فيهم الأمريكيون «أن العلامات الدالة على حرب شنت ضد هؤلاء الفقراء كانت موجودة في كل مكان من ولاية شياباس الرثة. لقد فتح الجيش الطرق التي كان المتمردون قد أغلقوها ليحموا طريق تراجعهم إلي الجبال. وكان أول ما يمكن مشاهدته الفلاحين الفقراء من الهنود الحمر في طوابير طويلة على جوانب الطرق ينزحون بعيدا عن المدن بدورهم. .وهؤلاء قالوا للصحفيين أن عدة مئات من المتمردين قد قتلوا على أيدي الجيش المكسيكي بعد توقف القتال. وسيارات الأوتوبيس التي كانت تحمل آخرين ينزحون إلي خارج المدينة كانت ملوثة ببقع الدم.. كان من الواضح أنها حملت جثث قتلى إلى مكان ما، قبل أن تستخدم لنقل الأحياء النازحين».

لم يعد أي من «الهنود» من سكان الولاية، خاصة بالقرب من المدن التي احتلتها الانتفاضة، يستطيع أن ينتقل على الطرق إلا حاملا «راية بيضاء» وبينما كانت تصدر من العاصمة المكسيكية بيانات تحمل صيغ «الاعتدال ولهجة الميل لتفهم قضية الانتفاضة كانت قوات الجيش تستخدم كل الصيغ واللهجات المعتادة لقمع الانتفاضة. .بل للقضاء على كل المشتركين فيها، لو أمكن. كما قالت صحفية أمريكية من أصل «لاتيني» كانت أول من دخلت مدينة سان كريستوبال بعد تراجع «المتمردين» فإن هجمات الجيش كانت «تكذب» بيانات الحكومة وتكذب ماقاله مانويل ماماشر سرليس الذي عينته الحكومة مفاوضا للسلام مع «المتمردين» من أن الحكومة تريد هدنة.. بل تريد أن تعترف بجيش التحرير الوطني الزاباتي كقوة شرعية.

ولم يكن من قبيل الاعتدال أو الميل للمصالحة مع الانتفاضة قيام حواجز الجيش على الطرق لمنع الغذاء والدواء من الوصول إلى نحو ٢٠٠ الف من فقراء الفلاحين الهنود المتعاطفين مع الانتفاضة في المناطق حول عاصمة إقليم شياباس. .أولئك الذين عاشوا على «العيش الحاف» لأيام طويلة بعد تراجع قوات الانتفاضة المسلحة. كما لم يكن من قبيل الشعور بالآمان أو تصديق بيانات العاصمة أن كان الفلاحون يخفون وجوههم من

لماذا اعتبرت اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية شهادة وفاة لكل هنود المكسيك؟

**

كبير أساقفة الكنيسة أو منطقة الانتفاضة وقف إلى جانب "التمرد اليساري" وتلقى انذارات من الحكومة..ومن الفاتيكان..

عدسات المصورين الصحفيين خشية أن تلاحقهم السلطات بواسطتها حين تنشر في الصحف المحلية أو الأجنبية. إن خبرتهم أليمة بقدرة السلطات على الانتقام ممن أبدوا «التمرد» ولو بمجرد التعاطف.

وتقول الصحفية الأمريكية اللاتينية **«غلوريا لاريفا»** أنها شاهدت سجن **إيلسيريزو** الذي لايبعد كثيراً عن عاصمة الإقليم..وكان أحد الأهداف الأولى لهجمات رجال الانتفاضة المسلحة. كان كل نزلائه من الهنود الحمر، أطلقوا سراحهم جميعا. كانوا ١٧٩ سجينا، والآن السجن خال تماما،، والأبراج الحراسة فيه محطمة، وحول المنطقة التي يقع فيها السجن قال لها السكان أن أن طائرات السلاح الجوي لاتزال نشطة في قصف المناطق الجبلية..بعد أيام من تراجع المسلحين...

***

الآن بعد ماحدث في ولاية **شياباس المكسيكية**، وسواء اعتبر تمردا وانتهى. أو انتفاضة لم تنته، فإن الحقيقة المؤكدة هي أن هذه الانتفاضة الفجائية لهنود المكسيك الفقراء الفلاحين كشفت مدى الفقر غير المحتمل الذي يعيش فيه هؤلاء، جائعين، مطرودين من أراضيهم ضحايا لعنف السلطة وقسوتها . حتى رئيس المكسيك **ساليناس نفسه اعترف - في موجة التظاهر بالرغبة في التصالح- بفداحة أوضاعهم عندما أقال وزير داخليته، وقرر تعيين مفوض خاص للتفاوض مع جيش التحرير الزاباتي**..الأمر الذي جعل السؤال التالي بعد أسباب الانتفاضة هو السؤال الذي يقول: **هل يحق للشعوب الأصلية- مثل الهنود الحمر في أمريكا الجنوبية أو الشمالية..في استراليا أو في أي مكان- أن تشكل تنظيماتها وأن تحمل السلاح لتقاتل من أجل التغيير الاجتماعي بعد أن حرمت قرونا من حق الاستقلال وتقرير المصير؟.**

لم تكن المسألة محض مصادفة أن انتفاضة الفلاحين الهنود المكسيكيين انطلقت في اليوم الذي تلا مباشرة نهاية العام الذي أعلنته الأمم المتحدة «عام حقوق الشعوب الأصلية»..والذي كان بمثابة فرصة لإعلان بعض المعلومات والإحصاءات عن أولئك الذين سحقهم الغزو الأوروبي وحطم حياتهم وثقافاتهم في طريق بحثه عن الثروة وسيطرته على الأرض.

في العام الماضي- بهذه المناسبة- أعلنت **«منظمة العفو الدولي»** أن أعمال القتل الجماعي ضد الشعوب الأصلية ربما تكون قد انخفضت في معدلاتها خلال الخمسمائة سنة الماضية، لكنها أبدا لم تتوقف. ويتفق الدارسون جميعا على أن الهنود (الحمر) كانوا هدفا خاصا في كل التحركات العسكرية ضد الانتفاضات الشعبية في عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية خاصة منذ بداية الثلاثينات.. والأمر الذي أجبرهم على أن يغادروا ديارهم ، أن يغيروا ثيابهم ويتخلوا عن كثير من سماتهم الثقافية وعاداتهم التقليدية، فقط لكي يتجنبوا الاعدام السريع بمجرد الظهور في الطرقات».

حدث هذا في **السلفادور وغواتيمالا والأكوادور، وبيرو والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية** وغيرها وإذا أغفلنا ٥٠٠ سنة بأكملها من تاريخ المذابح والإبادات الجماعية ضد الهنود الحمر في أنحاء الأمريكتين واقتصرنا على سنوات القرن الحالي وحده فإن المآسي التي لحقت بهم تملأ آلاف المجلدات ، بلا مبالغة، وتمت كلها بينما العالم كله ينظر في الناحية الأخرى. يجهل أو يتجاهل مايجري. ولم يشمل هذا التجاهل العالم المتقدم. إنما شمل العالم الثالث. شمل العالم القديم عالم الحضارات العريقة المصرية والأشورية والإسلامية. جميعا تجاهلنا مايجري وكأننا نعيش في عالم آخر..

ثورة المكسيك التي قادها زاباتا في أوائل هذا القرن كانت هي نفسها واحدة من أكبر انتفاضات هذا القرن للهنود الحمر لأمريكا اللاتينية ضد الإبادة والقمع والفقر وكافة أشكال انتهاكات حقوق الإنسان.. وهي وقد هزمت بعد سنوات قليلة من انتصارها لاتزال تعيش في تراث الهنود الحمر المكسيكيين وتنظيمهم الذي يحمل اسم «زاباتا» إلى اليوم. بل الحقيقة أن دستور المكسيك الحالي- وما أجمل الدساتير عادة- لايزال يحمل نصا

الحزب الحاكم في المكسيك انفرد بالسلطة أطول من أي حزب شيوعي في ظل موافقة الولايات المتحدة

أدخلته ثورة «زاباتا» في العقد الثاني من هذا القرن يقول: **«إن من حقوق الشعب التي لايمكن إنكارها حقنا في تغيير أو تعديل شكل الحكم»**.. لكن النص أصبح بعد هزيمة الزاباتيين واغتيال زعيمهم مجرد نص وأن فضلت الحكومات المتعاقبة التي أوصلتها الانتخابات المزورة إلى السلطة الاحتفاظ به.

الهنود المكسيكيون لايقفون وحدهم تماما في هذه الحرب..على الرغم من أن الخطر يتربص بكل من يؤيدهم.

أحد أبرز مؤيدي الانتفاضة المسلحة الأخيرة كان رجل دين جليل له مرتبة كبير **أساقفة كنيسة سان كريستوبال** عاصمة ولاية شياباس، واسمه **المتسنيور صمويل روز**. لكن مركزه الديني لم يمنع توجيه إنذارات اليه من حكومة المكسيك ومن الفاتيكان أيضا لسنوات عديدة بسبب تأييده للهنود الحمر، وتأييده عامة للشعوب الأصلية.. ولم يمنعه ذلك من أن يعقد مؤتمرا صحفيا بعد انتفاضة ولاية شياباس يعلن فيه **«أن الأزمة قد فتحت الباب أمام فرصة تاريخية لإزالة قرون من القهر»** لم يتردد في أن يعلن تأييده للانتفاضة واعتبارها حدثا تاريخيا مع معرفته بأن جيش التحرير الوطني الزاباتي يساري النزعة ويضم الشيوعيين وغيرهم ممن تعتبرهم الحكومة «يساريين متطرفين».

وقد اقترح الزاباتيون اشتراك **كبير الأساقفة** روز والمناضلة الغواتيمالية **ريجوبرتا مينشو** التي حازت في العام الماضي على جائزة نوبل للسلام تقديرا لها باعتبارها من القيادات الشعبية المدافعة عن حقوق «الشعوب الأصلية» التي تنتمي هي نفسها إليها كذلك **خوليو شيرو** رئيس تحرير صحيفة **بروسيسكو** (التقدم) المكسيكية في الوساطة بينهم وبين حكومة المكسيك-حينما لوحت الحكومة بأعلام المصالحة. وعلى الفور قبل الأسقف العرض والتقى في العاصمة مع **مانويل سوليس** الذي ترك منصب وزير الخارجية ليتفرغ للمهمة الجديدة كمفاوض للسلام، ويقال أن القس لعب دورا مهما في إقناع حكومة المكسيك بعدد من الإجراءات «التصالحية» التي اتخذتها بعد أيام من «نهاية التمرد» مثل نقل **جورجي كاربيزو** من منصب النائب العام إلي منصب وزير الداخلية نظرا لأنه يحظى باحترام أكبر في الأوساط الشعبية. «الأمر الذي يضع على وجه الحكومة

المكسيكية تعبيرا أكثر رأفة، لأن **كاربيزو** كان في السابق رئيسا للجنة حقوق الإنسان الحكومية المكسيكية. أما الرجل الذى حل هو محله كوزير للداخلية فكان قد اكتسب سمعة بشعة عندما كان حاكما لولاية شياباس نفسها، إذ عرف بالفساد والقسوة على الفلاحين.

مع ذلك لم تظهر دلائل على أن حكومة المكسيك جادة فى طريق الاستجابة لمطالب الانتفاضة. أو حتى باتجاه دراسة المطالب، بينما فاحت كثيرا رائحة انتهاكات حقوق الإنسان والبشاعات التى ارتكبت ضد الفلاحين الهنود الحمر، خلال عمليات قمع الانتفاضة. **وهى انتهاكات لم توجه ضد «المتمردين المسلحين» وحدهم. إنما استهدفت جموع السكان فى الولاية.** لهذا فإنه عندما طلبت الحكومة أن يلقى «المتمردون» أسلحتهم وأن يقدموا إليها قائمة بأسماء زعمائهم وقادتهم العسكريين «قبل أن تبدأ أية مناقشة» رد جيش التحرير الوطنى الزاباتى بالرفض طالبا عودة قوات الجيش إلى ثكناتها أولا.

وتفيد الأنباء أن أفواج القوات المكسيكية كانت لاتزال تتدفق على ولاية شياباس بعد انقضاء عشرين يوما على تراجع «المتمردين» عن المدن نحو الجبال، واستمرت اتهامات جماعات حقوق الإنسان والأحزاب المعارضة للقوات بشن هجمات «بلاتميز» ضد سكان المناطق الريفية. ويقول **جيراردو جوانزالهس** الناطق باسم جماعة الدفاع عن حقوق السكان الأصليين المسماة جماعة **«شيلتاك» أن الجيش مارس أعمال خطف وتعذيب ضد المدنيين ضد قادة «السكان الأصليين»** ومنهم الأمين العام للمركز المستقل للعمال الزراعيين والفلاحين وخمسة من أعضاء هذا المركز لمجرد أنهم توجهوا لعقد اجتماع مع كارلوس روخاس الذى يدير برنامجا لمكافحة الفقر باسم برنامج **التضامن**.

مع ذلك فإنه فيما التغطية الإخبارية المتعاطفة من الصحافة الأمريكية - باستثناء الصحف ذات التوجه اليمينى المحافظ مثل «واشنطن تايمز- فإن واشنطن الرسمية لم ترفع صوتها بكلمة عن انتهاكات حقوق الإنسان فى ولاية شياباس المكسيكية، وهى التى لاتكف عن الصراخ عن حقوق الإنسان فى كوبا والصين وكوريا الشمالية وسوريا وإيران. وحتى فى مصر.

هل لمجرد أن الضحايا من الهنود الحمر؟ هل أصبح ارتكاب الانتهاكات ضد الهنود الحمر منذ نزول كريستوفر كولومبوس على شواطىء القارة واكتشافهم ثم استعبادهم ثم إبادتهم عادة. جزءا من ثقافة المجتمع المتقدم؟.

لم تقل واشنطن الرسمية كلمة. عن حقوق الإنسان فى المكسيك حتى بعد أن اتضح ومسلحو الانتفاضة يتراجعون نحو الجبال أن الصراع ليس محصورا فى ولاية شياباس. وأنه لم ينته بهذا التراجع. لقد امتد إلى أقاليم وولايات أخرى. إلى بويبلا وميكوكان. حتى إلي العاصمة «مكسيكو سيتى».. أسماء لانألفها كما نألف نيويورك وواشنطن وشيكاغو ولوس انجيلوس. ولكن آن الأوان لأن نألفها ونتعرف عليها وأن نعرف عنها وعن مشكلاتها ونضالاتها ما تجاهلناه طويلا.

بعد «التراجع أصدرت القيادة العامة للجيش الزاباتى منشورا خاطبت فيه الشعب المكسيكى كله بقولها «نحن الرجال والنساء المشاركون فى هذه الحركة بحرية كاملة واعون بأن الحرب التى أعلناها هى ملجأنا الأخير. ولكنها حرب عادية. إن الطغاة ينفذون حرب إبادة غير معلنة ضد شعبنا لسنوات طويلة. لهذا نطلب مشاركتكم وتأييدكم.. إننا نعلن أننا لن نتوقف عن القتال حتى تستجاب المطالب الأساسية لشعبنا بتشكيل حكومة لبلدنا. حكومة حرة وديمقراطية».

«واشنطن بوست» أشارت (يوم ١٠ يناير) إلي أن «النازحين» من سان انطونيو دى لوس بانوس- وهى بلدة جبلية تبعد مسافة خمسة أميال فقط عن عاصمة الولاية قالوا إن أكثر من نصف سكان بلدتهم انضموا إلى الزاباتيين في مآويهم الجبلية.

والأمر الذى لاشك فيه أن شعبية الزاباتيين وعدالة قضية الهنود المكسيكيين تفرض الآن مشكلة سياسية خطيرة أمام الحزب المكسيكى الحاكم. الحزب الذى احتفظ باسمه«الثورى» طوال سبعين عاما احتفظ فيها بالسلطة مع أن الشعب المكسيكى كله يعرف أنه يخدم مصالح الأغنياء والأجانب بالدرجة الأولى.. وأنه على الرغم من انتهاجه سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة بإزاء مشكلات مثل كوبا. إلا أنه ينتهج سياسة ترعى مصالح الأمريكيين فى المكسيك وفى سبيل أداء هذا لدور تزداد سياستها الداخلية رجعية وقمعا.

هذا ما يفسر قمع حكومة الحزب «الثورى» فى المكسيك لانتفاضة الطلاب فى عام ١٩٦٨ بمذبحة واسعة النطاق لكى تهيىء الطريق لانعقاد دورة الألعاب الأوليمبية فى عاصمتها «دون مشاكل».. وهى نفسها الحكومة التى سحقت انتفاضة شعبية واسعة في عام ١٩٣٢، وانتفاضة مماثلة للهنود المكسيكيين فى ولاية أراكساكا المتاخمة لولاية شياباس والتى لاتقل عنها فقرا وقهرا فى أغسطس ١٩٩٠. والحزب هو نفسه الذى اضطر لاغتيال ١٤ من زعماء المعارضة الديمقراطية ولتزييف الانتخابات على نطاق واسع ليضمن الفوز والاستمرار فى السلطة فى آخر انتخابات رئاسية جرت فى عام ١٩٩٢ حين كاد ائتلاف تقدمي ديمقراطى بزعامة كواتيمبرك كارديناس أن يحقق الفوز لأول مرة منذ أكثر من سبعين عاما على «حزب المؤسسات الثورية» ومنذ ذلك الوقت تحتفظ الحكومة في سجونها بجنرال مكسيكى تجرأ أثناء الحملة الانتخابية على المطالبة بفرض حقوق الإنسان فى القوات المسلحة، معددا انتهاكات العسكريين فى أماكن عديدة، منها ولاية شياباس مسرح الانتفاضة الأخيرة وقبل أن تقع هذه الانتفاضة بعامين. ألقى القبض الثانى على الجنرال فرانسيسكو جالاردو بتهمة إيذاء سمعة الجيش المكسيكى».

ومن الواضح أن هذا الحزب الذى انفرد بالسلطة فترة أطول من أي حزب شيوعى سابق أو حاضر يلقى تأييد الولايات المتحدة، حتى فى ظل إدارة تعتبر الدفاع عن حقوق الإنسان من أولويات سياستها الخارجية. على أى الأحوال لقد اكتسبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خبرات متراكمة على مدى تلك السنين فى كيفية الإبقاء في المكسيك على الأوضاع التى تضمن المصالح الأمريكية. مصالح الشركات والمستثمرين و مستغلة فى ذلك الزعماء السياسيين المستعدين للتضحية بأشياء كثيرة من أجل «الصداقة المكسيكية الأمريكية» وهو تعبير يعنى فتح أبواب المكسيك للمشروعات الأمريكية وإغلاق أبواب الولايات المتحدة أمام هجرات العمال المكسيكيين، وهما بالتحديد الشرطان اللذان تحققهما اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).

فهل يمكن فهم انتفاضة فلاحي المكسيك الهنود برؤيتها فقط من ثقب باب هذه الاتفاقية التى بدأ تنفيذها قبل شهر واحد؟

أبدا.. إن لهذا الحدث خلفيات تمتد فى عمق التاريخ لآلاف السنين، وهى تستحق أن تقرأ وتحلل وتفهم دروسها لكى نفهم الصراع الذى يخوضه العالم القديم فى قلب العالم الجديد. ولسنا بأي حال غرباء عنه أو بعيدين.

القمة الأمريكية الروسية عزف أمريكي منفرد

أحمد الخميسي

رسالة موسكو

انتقل النظام العالمي «الجديد- القديم» خطوة أخرى للأمام.. ليس بقمة **يلتسين-كلينتون**، ولكن بجولة **كلينتون** الأخيرة التي بدأها من بروكسل واختتمها في جنيف... وكانت القمة الحقيقية هي قمة زعماء الناتو- الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي- والتي ناقش فيها الأمريكان «**الثمن الذي ينبغي على المهزوم أن يدفعه**». وبقدر ما كان **كلينتون** يفوز بما فاز به بسهولة، كان الآخرون يلهثون ليس وراء مصير بلادهم ولكن **من أجل حفنة من الدولارات**، مازالت في حكم المجهول. وطالب الرئيس الأوكراني بنصيبه من حق اليورانيوم، الذي سيفكونه من الصواريخ، وطالب الرئيس البيلاروسي بنصيبه هو الآخر: «ألم يكن نوويا ثم اعتزل؟»، واحتج **يلتسين** على قلة ما يصله من الدول السبع، وبدا الرؤساء الكبار مثل جرسونات المطاعم الصغيرة حينما يلتفون حول زبون ثرى يترقبون البقشيش بأدب، فإن لم يعط شيئا، أطلقوا نحيحا مكتوما ومن بعده نظرة ذات مغزى.

ولم تكن قمة **كلينتون-يلتسين** قمة روسية أمريكية، إلا إذا جاز الحديث عن قمة براغية- أمريكية، وقمة أوكرانية- أمريكية، وأخرى بيلاروسية فلم تكن روسيا سوى محطة في الجولة الأمريكية وإن كانت المحطة الكبيرة التي يستريح عندها القطار ليواصل رحلته. فلم تكن هناك سوى قمة واحدة منفردة هي القمة الأمريكية التي سبحت من بحر إلى آخر، وقد كانت تلك أولى الإشارات الأمريكية إلى أن روسيا جزء من اهتمامات الولايات المتحدة، ليس محتما أن يتصدر قائمة اهتماماتها.

وقد زاد الاطمئنان الأمريكي لانقياد روسيا السلس خاصة بعد تصفية برلمان «حسبو اللاتوف- روتسكوي» وكان المفروض أن تكتمل الفرحة بانتصار منفذ الإصلاح **يجور** جايدار في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، لكي يقوم كلينتون بإهداء أكاليل النصر «للديمقراطيين» الجدد يومي القمة. وعلى أية حال **فقد وضعت عملية تصفية البرلمان المعارض وإقرار دستور الحكم الرئاسي الفردي حجر الأساس للعقدم الأمريكي خطوة للأمام داخل الأراضي السوفيتية السابقة**، وليست تلك وحدها، بل وداخل الأراضي الروسية نفسها. وأعتقد أن الإدارة الأمريكية والمعاهد المتخصصة تعلم أن الوقت مازال مبكرا لظهور خطر المعارضة الشعبية، بينما كان الخطر الحقيقي هو معارضة أقسام من السلطة


حسبو اللاتوف

للسلطة، أي المعارضة التي كان البرلمان السابق مصدرها، والتي يمكن إيجاز جوهرها فيما كتبه روسلان **حسبو اللاتوف** في «**أوراق من داخل البيت الأبيض**» -مذكراته التي سجلها فترة حصار البرلمان- حين قال: **ولقد كنت دوما نصيرا لاقتصاد السوق الاجتماعي- أي الصيغة الألمانية لكينز- ومن هنا جاء مصطلحي الذي كنت أكرره السوق الموجهة والاقتصاد المختلط الذي يوجد فيه قطاع دولة فعال وتوجيه حكومي**». لقد تلقت هذه الفكرة ضربة بتصفية البرلمان، وانفتح المجال واسعا أمام سياسة مجمرعة يلتسين التي يطلق عليها **الحزب الشيوعي الروسي «السياسة الكوزموبوليتية»، المدمية «والتي تنزع روسيا في ظلها سلاحها بمساعدة خصوم الأمس»**. ولربما كانت اللقاءات الأمريكية الروسية السابقة تمثل في الأساس بحثا عن حلول لمشكلات العلاقات بين البلدين، وكان تراجع روسيا فيها يمس- أساسا- مصيرها الخاص إلى حد كبير، **أما في «القمة» الأخيرة فإن التراجع الروسي قد بلغ الحد الذي تبلور فيه الهزيمة مصير العالم أجمع، ولكن النظام الجديد - القديم- أن يتقدم خطوة أخرى للأمام في المساحات التي انسحبت منها روسيا**.

لقد كان لثورة أكتوبر التي قامت بها روسيا ذات يوم تأثيرها العالمي، وقد يكون لهزيمة روسيا أيضا هذا التأثير الذي لم يتضح إلا في قمة يلتسين كلينتون الأخيرة. فقد توصلت أمريكا للاتفاقية الثلاثية الأمريكية- الروسية- الأوكرانية التي تقضي بتدمير ثالث قوة نووية في العالم بعد روسيا وأمريكا. وفي حقيقة الأمر، فقد تم تدمير جزء كبير من القوة النووية لروسيا التي كانت تتحكم في كل مالدى أوكرانيا من سلاح لم تتحكم فيه أوكرانيا أصلا، ولا لربع الساعة، ولايدري أحد في أوكرانيا- ولاحتى **كرافتشوك**- كيف تدار ولا من أين تلك الصواريخ التي ستدمر، فكل مفاتيحها في موسكو. ولعل البعض مازال يذكر فترة انقلاب أغسطس على **جورباتشوف**، والقلق الأمريكي من مصير «**الصندوق النووي**» الذي يتحكم في كافة الأسلحة الاستراتيجية السوفيتية. ومقابل تدمير ١٧٦ صاروخا عابرا للقارات، و١٥٠٠ رأس نووي، وعدت أمريكا كييف بأن تدفع لها حوالي مليار

دولار، علاوة على ١٧٥ مليون دولار لفك العبوات النووية، و١٥٥ مليون أخرى لإعادة بناء وتحديث مجمع الطاقة النووية. وعلاوة علي أن تلك الأرقام مازالت في حكم الوعود، فإنها تعتبر لاشيء بالقياس لخطورة الصواريخ التي كانت موجهة نحو واشنطن. وكان المغنم **الوحيد الذي حصلت عليه أوكرانيا عمليا- حتى الآن- هو أنها نفذت بجلدها بضمانات أمريكية روسية بوحدة الأراضي الأوكرانية، وعدم الاعتداء عليها. مع تنازل روسي عن ديون روسيا على أوكرانيا (وكلها ديون بالروبلات!) وتعهد بتوريد النفط والغاز بأسعار رخيصة.** ولاح في كل ذلك منطق قطاع الطرق حينما يحاصرون شخصا أعزل ويقولون له: سلم كل مالديك ولاتقاوم وسنضمن لك حياتك!. هكذا ضمنت أوكرانيا «وحدة أراضيها» وكانت تعلم أن كل ما في وسعها هو التذرع بصواريخ لاتملكها في حقيقة الأمر للحصول على شيء ما لنفسها. وبهذه الفكرة طالبت كييف في البداية بمليارين ونصف المليار، فعرضت عليها أمريكا نصف مليار فقط. وتلقت روسيا المالك الأصلي للقوة النووية الثمن الحقيقي وهو ١٢ مليار دولار في شكل تعاقد رسمي لمدة عشرين عاما تورد به روسيا خمسمائة طن من اليورانيوم المخصب لأمريكا في شكل وقود جاهز للاستخدام في محطات الطاقة الذرية بأمريكا. وفي نفس الإطار اتفق الجانبان على بناء مصنع خاص لتحويل اليورانيوم وفقا للتكنولوجيا الروسية في أمريكا. وكتبت **«أزفستيا» «أن الإتفاقية: «أثارت شعورا من البهجة والارتياح في واشنطن»**. بينما اعتبرت صحيفة **«وول ستريت جورنال»** أن الاتفاقية: في «الوقت ذاته **مكافأة لروسيا مقابل موافقتها على عدم بيع التكنولوجيا الصاروخية للهند»**. وبذلك تحقق لأمريكا ما أصرت عليه منذ البداية وهو أن دولة نووية واحدة فقط ستقوم مكان الاتحاد السوفيتي، الذي انهار وليس عدة دول. ولابد لهذه الدولة النووية أن تقلص من قدرتها.

وكان **يلتسين** قد وقع اتفاقا عاما مع أمريكا خلال زيارته لها في يونيه ٩١ بعد أن أصبح رئيسا لروسيا يقضي بتقليص الأسلحة الاستراتيجية لروسيا وأمريكا بمقدار ثلاث مرات، مع السماح بالتفوق الأمريكي في بعض الجوانب، وظل ذلك مجرد اتفاق عام. وبعد شهر واحد في نفس العام وقع **جورباتشوف** (ستارت-٢) في ٣١ يوليو ١٩٩١ لتقليص الأسلحة النووية بمقدار الثلث خلال سبع سنوات لكن انقلاب أغسطس الذي اختفت بعده الدولة السوفيتية وضع الاتفاقية في مأزق، وجعل تنفيذها في حكم المستحيل لزوال الطرف الذي وقعها. وفي ٣ يناير ١٩٩٢ وقع **يلتسين وبوش** في موسكو اتفاقة (ستارت-٢) التي تم النص فيها خلافا (لستارت-١) على تدمير ضعفي الكمية المتفق عليها مع **جورباتشوف** من القدرة النووية لروسيا. وأدى استقلال الجمهوريات السوفيتية لضرورة الاتفاق معها فتم توقيع بروتوكول لشبونة مع تلك الدول في مايو ٩٢. باعتباره ملحقا باتفاقية (ستارت١). وفي ٦ يوليه ٩٢ وقع رؤساء **كازاخستان وأوكرانيا وبيلاروسيا** قرارا بانضمامهم لمعاهدة عدم نشر الأسلحة النووية، وموافقتهم على أن تكون روسيا هي الوريث النووي للاتحاد السوفيتي. وفي فبراير العام الماضي اتصل **كلينتون بشوشكيفتش** رئيس بيلاروسيا يهنئه على مصادقة البرلمان في ٤فبراير على انضمام بيلاروسيا لمعاهدة عدم نشر الأسلحة النووية، وعلى مصادقته على بروتوكول لشبونة ومعاهدة ستارت-١ التي وقعت مع الاتحاد السوفيتي وبالتالي مع كل جمهورياته. وكذلك الحال مع كازاخستان. وظلت أوكرانيا وحدها تصيح من حين لآخر، علها تأخذ شيئا. وجدير بالذكر أن الرئيس شوشكيفتش طالب كلينتون في بيلاروسيا بنصيب بلاده هو الآخر. وقد تطورت بالتدريج علاقات نزع السلاح إلي علاقات دمج السلاح، وأشار **«المذهب العسكري الاستراتيجي للناتو»** الذي أقره الحلف عام ٩١،



كلينتون

روالمبادىء الأساسية للمذهب العسكرى الروسى» التى أقرت مؤخرا- أشارت الوثيقتان إلى أن روسيا والناتو لاينظران لأية دولة أو حلف باعتباره عدوا لهما- ولما لم يكن هناك حلف سوى الناتو فإن المقصود إسقاط العداء بينه وبين موسكو نحو التحالف. وفى ٤ أبريل بمدينة فانكوفر بكندا كان الموضوع الرئيسى للمباحثات بين يلتسين وكلينتون هو نزع السلاح والتفاهم على «تبادل الاعتراف بالمصالح الحيوية»، هذا علاوة على مذكرات التفاهم واتفاقيات الأطر العامة، وآخرها مذكرة تفاهم وقعها وزير الدفاع الروسى جراتشوف مع نظيره الأمريكى فى واشنطن فى سبتمبر ٩٣، وترتقى بنزع السلاح إلى المناورات المشتركة للأسلحة وتبادل زيارات الطائرات ووحدات القوات البحرية والبرية الخ. وقد أطلت فى عرض الجانب العسكرى من العلاقة لأن ذخيرة روسيا الأساسية بالنسبة للغرب تتمثل فى السلاح والمواد الخام، ومجال الطاقة، وتكنولوجيا الفضاء. ويعد السلاح فى كل ذلك الجانب الأخطر، وقد دمر منه الآن الحجم الذى استحق أن يسمى «القوة النووية الثالثة» أي القسم الأوكرانى.

هذه هى النتيجة الأولى والأهم للقاء موسكو الذى أزاح الستار عن القرارات التى اتخذها الناتو فى بروكسل وللمرة الأولى تتقدم أمريكا باسم الناتو للتدخل فى الأراضى السوفيتية السابقة. وأظهر كلينتون- على حد قول صحيفة «نيزافيسيميا»- «أنه هو بالذات وليس يلتسين القادر على إجبار كرافتشوك على التنازلات، رغم أن تبعية كرافتشوك ليلتسين أشد بكثير من تبعيته لكلينتون». «وكانت تلك البادرة الأولى على بداية تزايد وزن وثقل الدور الأمريكى داخل مساحات النفوذ الروسى التقليدية. واعتبرت نفس الصحيفة أن الاتفاقية الثلاثية ستسفر عن تغييرات فى أراضى الاتحاد السوفيتى السابق لاتتوقعها لا موسكو ولا واشنطن ولاكييف. بينما اعتبرت صحيفة برافدا أن التحركات الأمريكية وفى مقدمتها نزع سلاح أوكرانيا هى جزء من المشروع الأمريكى المسمى: «الشراكة من أجل السلام» الذى تقدمت به واشنطن للناتو فى بروكسل فاعتمد. واعتبرت أن الناتو لم يكن يناقش قضايا الأمن الدولى، ولكن

يلتسين

كيفية بسط نفوذه فى الأراضى السوفيتية، وإعطاء دور أكبر للقوات الدولية فى الصراعات القومية. بينما اعتبر جيمس بيكر أن «مشروع الشراكة من أجل السلام» مع روسيا لابد أن يستهدف :«عدم السماح لدول آسيا الوسطى بالتوجه صوب إيران» .أما الرئيس السابق جورباتشوف فاعتبر أن «مشروع الشراكة من أجل السلام» والذي تقدمت به أمريكا للناتو والذى سيحدد الكثير فى السنوات المقبلة -لايعنى إلا التقريب التدريجى لهياكل الناتو العسكرية من حدود روسيا مباشرة، وأن أمريكا ترمى منه إلى «بسط يدها على كل مايقع فى متناولها».

وقد أدى التاريخ الطويل لنزع السلاح الروسى منذ عهد جورباتشوف حتى يلتسين إلى ظهور تلك الإمكانية للتقدم بالنظام العالمى خطوة للأمام نحو نزع النفوذ الروسى من شرق أوروبا بضم بلدانه للناتو، ونزعه من ماوراء القفقاز بإدخال قوات أمريكية فى مناطق الصراعات (جيورجيا وأبخازيا)، حيث يدور الصراع بين أذربيجان وأرمينيا. وسيتزايد أيضا فى المستقبل القريب نشاط الدور الروسى- الأمريكى العسكرى المشترك، بوضوح هذه المرة، خلافا لحرب الخليج التى بدت روسيا فيها «محايدة» شكلا. والغريب فى كل ذلك أن الغرب وأمريكا لم تمنح روسيا شيئا مقابل ما أخذته، وما معاخذه.

وعلى الرغم من أن كلينتون أعلن عن أنه يستهدف من زيارته لموسكو دعم الإصلاحات الاقتصادية، وأنه سيبذل قصارى جهده لكى تفى البلدان الأوروبية والمنظمات المالية بوعودها لروسيا، كما تطرق الحديث إلى إنشاء منظمة اقتصادية جديدة بدلا من «كوكوم» بشروط توفر لروسيا تعاملا تجاريا متكافئا، بل وأطلق نائب كوظيريف تصريحا بأن كلينتون قد يضم روسيا للدول السبع الكبرى.. بالرغم من كل ذلك كان أول ما لاحظه المراقبون هو تجنب كلينتون اللقاء مع رجال الأعمال ممثلى القطاع الاقتصادى الحر. أما مبلغ ١٢ مليار التى ستتلقاها روسيا على مدى عشرين عاما مقابل اليورانيوم، فقد حددت أمريكا مسبقا أوجه انفاقها بالذات فى مجال: تحويل الصناعات العكسرية للصناعات المدنية أى أن تقوم روسيا من ثمن اليورانيوم الخاص بها بإضعاف قدراتها العسكرية الخاصة!.

وجدير بالذكر أن أمريكا تركز على مجالين لاتبخل فيهما بالمال من جيب روسيا. الأول مجال التخصيص، أى تفكيك قطاع الدولة، والثانى تفكيك المجمع العسكرى. وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكى أصدر قرارا بتخفيف نظام الرسوم الجمركية على الصادرات الروسية، وعلى الرغم من أن روسيا تتمتع بنظام الدولة الأولى بالرعاية منذ عام ٩٢، إلا أن الاستثمارات- وهى ماتبحث عنه روسيا- مازالت هزيلة. ولاتزيد نسبة الشركات الأمريكية الروسية المشتركة حتى الآن عن ٧، ١٥٪ من مجموع ٩١٢٥ مؤسسة مشتركة على نطاق روسيا كلها. ولاتتجاوز نسبة تلك الشركات فى العاصمة موسكو نسبة ١٩٪. أما حجم رؤوس الأموال الأمريكية التى تعمل فى الاستثمار فلايزيد عن نصف مليار دولار.

لقد توجت القمة الأخيرة كلينتون بموكبه الظافر، وهو يجمع فى سلة حلف الناتو بلدان شرق أوروبا، وبلدان سوفيتية سابقة، وأخذ العالم يكتسب بالتدريج شكله الذى كان يبحث عنه منذ انهيار الدولة السوفيتية، بحيث تستكمل أوروبا اتحادها الاقتصادى الذى أعلنت عنه باتحادها العسكرى الأمنى. ولابد أن هناك وجها آخر لنفس العالم، يكتسب هو الآخر بالتدريج شكله أيضا.

اليسار الايطالى يستعد لتولى السلطة



رسالة روما

بدأ اليمين الإيطالي فى تنظيم نفسه هذا الأسبوع استعداداً للانتخابات التى تجرى فى الربيع بعد تغيير النظام الانتخابى. وقدم **ماريو سيجنى** نفسه على ان رئيس الوزراء اليمينى القادم فى حالة فوز اليمين . لكن اليمين فى حالة فوضى ، ويجد صعوبة بالغة فى تكوين تحالفات تساند نوابه امام التحالفات البارعة المتعددة المنظمة التى التفت حول حزب اليسار الديمقراطى.

ومشكلة اليمين الايطالي انه اعتمد على تقاليد أرساها **الحزب الديمقراطى المسيحى** على دولة قوية تعتمد على قطاع حكومى قوى وهائل ارتبط بمصالح نخرها سوس الفساد ، ويتحدى **ماريو سيجنى** هذه التقاليد بمجموعته السياسية الخاصة التى أطلق عليها **«حلف من أجل ايطاليا»**. وهو انتهازى «واضح المعالم» إذ عرض تحالفه العام الماضى مع كل حزب سياسى ايطالى بما فى ذلك **«اليسار الديمقراطى»** الذى يتحداه الان ، وهو يخوض المعركة الانتخابية دون ان تكون له قاعدة شعبية وان كانت **«جيجى»** المؤسسة ورجال الأعمال ، وله علاقات غير مرئية بنجم اليمين السياسى بارون الاعلام **بيرلوسكونى** الذى يحاول تجميع شتات اليمين بعد السقوط العظيم.

والقوة الثانية هى **«رابطة الشمال»** ، ومعاملتها القوية فى المراكز الصناعية الشمالية ، ويحاول زعيمها **أومبيرتو بوسى**- لأول مرة - التنسيق مع **بيرولوسكونى**، وان ذكرت مصادر صحفية انهما لم يوفقا -بعد- فى رسم خطوط للتعاون ، لكن بدأت الاوضاع تنقلب على **أومبيرتو بوسى** الاسبوع الاول من يناير ، فقد ذهب إلى المحكمة ، وذكر انه سهل دفع مائة الف سترلينى من مجموعة «**فيورووزى**» وهى جزء من شركة «اينميونت» التى يحاكم مديروها الان لانهم دفعوا كمية «هائلة» من الرشاوى لمسئولين . وكانت **«رابطة الشمال»** تعتمد على سمعتها النظيفة . وإذا أدت المحاكمة إلى كشف المزيد من مسئولى الرابطة فستكون الطامة الكبرى والانتخابات على الأبواب ، وقد قال «**بوسى**» فى المحكمة ان الدفع كان مسألة حياة أو موت»

وما زال الحزب الديمقراطى المسيحى يمتلك بقايا قواعد كاثوليكية تلتف حول بعض النواب الذين لم يمسهم سوس الفساد ، وينوى هؤلاء خوض المعركة تحت إسم «الحزب الشعبى»! لكن حتى هذا الجزء المتبقى ينقسم داخليا بين جناح يمثل «الضمير الكاثوليكى الاجتماعى القديم» والجناح الثانى وريث الآلة الحزبية السياسية.

أما القوة الرابعة ، فهى **الحزب الفاشى الجديد» بزعامة جيانفانكو فينى»** ومنذ فشله فى انتخابات العمودية ، وهو مشغول بزيارات دعائية لقبور ضحايا مذابح النازية، وقد أسس «التحالف الوطنى» الاعرض من حزبه الفاشى ، وإن كان هذا التحالف مازال حبراً على ورق حتى هذه اللحظة.

وقد يبدو من الناحية النظرية أن الحل الوحيد أمام اليمين ، هو أن تتجمع قواه الأربع السالفة الذكر ، لكن هناك **مصاعب جمة فى أن يتفق الفاشى «فينى» المؤمن بسيطرة الدولة وقمعها مع«سيجنى» ذى الميول التاتشرية الواضحة ، أو مع«بوسى» الانفصالى** وهناك من يخشى الاتفاق مع الفاشيين - الجدد الذين لهم قاعدة قوية فى روما وفى الجنوب ولذا صرح فينى بقوله: بدوننا ، من المؤكد أن محور اليمين سيخسر خسارة مؤكدة».

وقد قدم البارون الاعلامى «**بيرلوسكونى**» نفسه على أساس انه منقذ اليمين وموحده ، ومعروف أنه صديق الزعيم الاشتراكى بتينو كراكسى الفارق الان فى أوحال الفضيحة ،وانه عضو بالجمعية الماسونية (بى٢)التى تلعب دوراً سياسياً من وراء الشعار ، وكانت أحد اللاعبين المهمين أيام الإرهاب اليمينى. و**بيرولوسكونى** له اسبابه الخاصة لكراهية حكومة يسارية ، لأن اليسار الايطالي ملتزم ببرنامج ، معاد للاحتكار له شعبية كبيرة، مما سيعنى تفتيت امبراطوريته الواسعة فى التليفزيون والاعلان.



كراكسى

اليسار الديمقراطي يحصد الثمار

ووسط كل هذا فإن «حزب اليسار الديمقراطي» هو الذي يحصد ثمار عامين كشف فيهما الفساد الذي ينخر المجتمع الايطالي والمؤسسة السياسية حتى النخاع، ولا يحصد الحزب ثمار هذا لانه الوحيد الذي خرج نظيف اليدين من الفضائح المالية الواسعة النطاق المرتبطة بالمافيا ، ولكن ايضا لأنه طور نفسه وبسرعة مع العصر الجديد بعيدا عن الجمود العقائدى ،**فقبل سقوط «سور برلين» وانهيار الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، والاتحاد الفيدرالى السوفيتي ، كان الحزب الشيوعي الايطالى قد غير اسمه وشعاره وبرنامجه** ، طبعا هناك جناح رفض هذا كله وفضل الاحتفاظ بالاسم الذى أصبح «الحزب الشيوعي - إعادة التأسيس» وله قواعد بين الانصار القدامى الذين حاربوا الفاشية فى الحرب العالمية الثانية ، وإن كان معظمهم قد تعدى السبعين ،وأصبح رمز «حزب اليسار الديمقراطى» شجرة سنديانة وارفة ذات جذور عميقة ، وعلى أحد هذه الجذور صورة المنجل والمطرقة وقد خاض هذا الحزب انتخابات عام ١٩٩١ المحلية ، فحصل على عدد منخفض من الأصوات لم يحدث من قبل، وقال المراقبون انه يعانى الهزيمة مثله مثل بقية الاحزاب الشيوعية التى انحسر مدها ، آنذاك عرض زعيم الحزب الاشتراكي **بتينو كراكسى»** على سكرتير «حزب اليسار الديمقراطي» **أكيلي أوشيتو** أن تنضم بقايا حزبه الى حزبه الاشتراكى ، الآن تنضم القواعد النظيفة من الاعضاء الشرفاء الذين لم يتلوثوا بالفساد والفضائح من الحزب الاشتراكى الى **حزب اليسار الديمقراطى»**، لانه الحزب الوحيد الذى يمكنهم من مواصلة نضالهم من أجل الاشتراكية والعدالة والديمقراطية ،وتحول كراكسى رجل الدولة القوى إلى متهم فى المحكمة يواجه الاتهامات كمجرم عادى..

ويكمن نجاح «حزب اليسار الديمقراطى» فى التحالفات المرنة الواسعة النطاق التى قام بها ، فجمع حوله بذلك جبهة عريضة ضد اليمين كان هو نواتها الصلبة ، فأولا ترك لفروع الحزب الحرية فى التحالف فى كل مدينة ، هذا اذا تحدثنا عن انتخابات العمودية السابقة ، وقد **تحالف مع الخضرو المعادية للمافيا ، وتحالف مع الشرفاء من الحزب الاشتراكى والمسيحى الديمقراطى ، بل وتحالف مع «الحزب الشيوعى المجدد»** ، وكانت هذه السياسة مناسبة تماما للنظام الانتخابى الجديد بتقديم مرشحين افراد وليس حسب نظام التمثيل النسبى القديم.

أما «الوسط» و«اليمين» المتطرف ، فيفتقر إلى قيادة لأن كل مجموعة تكره هيمنة الاخرى من **أومبيرتو بوسى** زعيم «رابطة الشمال إلى جيانكرفيني زعيم الفاشيين الجدد ، إلى المسيحيين الديمقراطيين سواء بزعامة جناح **ماريو سيجنى** أو جناح **مينو مارتينا زولى** ،انتهاء بفريق التكنوقراط الذى قدمه بارون الاعلانات والتليفزيون **سيلفيو بيرلوسكونى** الذى اطلق عليه اسم «فورزا ايطاليا» كما فى كرة القدم الايطالية.

«الوسط» و«اليمين» لا يمكنهما عمل شئ أمام «تحالف القوى» التقدمية كما أطلق على «تحالف اليسار» العريض واستغرب كتاب ايطاليون ، مثل كاتب العمود الشهير **لوسيو كوليتى** فى صحيفة «**كوريير ديللا سيرا**» الذائعة الصيت الراسعة الانتشار، استغرب «كيف يمكن أن يقف برجوازى رأسمالى صميم مثل رئيس شركة **أوليفيتى** السابق **برونو فيسنتينى»** الى جانب مناضل نقابى مثل **فراوستو برتينوتى».**

ويحصل «حزب اليسار الديمقراطى» فى أول استفتاءات عام ١٩٩٤ الجديد على ٤٣٪ مقابل ٢٠٪ لليمين و ١٦٪ لرابطة الشمال وبهذا أصبح معروفا أن سكرتير عام الحزب **أوشيتو** يستعد لتولى رئاسة الوزارة. وتنهال عليه الآن طلبات محطات التليفزيون لإجراء مقابلات وكذا الصحف الإيطالية والأجنبية. وكان ضيفا على سفراء الدول الاثنتى عشرة أعضاء «الاتحاد الأوروبى». وشن الحزب حملة إعلانية تحت إشراف الخبير الاقتصادى اليسارى البروفيسور **الفريدو ريتشلين**، توضح سياسات الحزب ببساطة:

نعم: للخصخصة
وللا مركزية الاقتصاد
ولتنظيم الدولة للسوق
ولا: للمركزية

واجتمع أوشيتو برجال الأعمال موضحا لهم خط الحزب، مبينا أن الإصلاح الحقيقى للدولة يكون فى إيقاف البيروقراطية المتحكمة والملفت أنه عندما فاز الحزب فى انتخابات العمودية فى شهر ديسمبر وخرجت **«اليونيتا»** صحيفة الحزب وعلى صدر صفحتها الأولى مانشيت واحد «**الفوز**» ، **ارتفع سعر الليرة مقابل الدولار والمارك، وارتفع سعر أسهم فيات فى بورصة ميلانو بنسبة ٥٪.**

فوجود اليسار فى السلطة الآن يعنى الاستقرار لرأس المال كما يعنى حل مشاكل إيطاليا التى ظلت مستعصية لعقود.



أوكيتو (حزب اليسار الديمقراطي)

فيدل .. وحديث عن : المتغيرات والاشتراكية وكوبا ..



فى الذكرى الخامسة والثلاثين للثورة الكوبية ، قال زعيمها **فيدل كاسترو** ان هذه أسوأ سنة مرت بالثورة ، وأن الحكومة اضطرت بسبب الظروف المتغيرة فى عالم اليوم الى اتخاذ بعض القرارات التى كانت صعبة عليها ، وفى هذا الحديث الذى حصل عليه **جاس جوورنسكى** لصحيفة «لاستامبا» الايطالية يوضح «**فيدل**» هذه الظروف والاجراءات الجديدة وهذا هو الجزء الذى يهمنا من الحديث.

*قومندان : ما زال الحديث فى كوبا يجرى عن «الثورة» وعن الاشتراكية ، كأنما العالم المحيط بكم لم يتغير ، لكن بالنسبة لك هل تحمل هاتين الكلمتين نفس المعنى عندما بدأت حكم كوبا منذ خمسة وثلاثين عاما ؟

** كلا : لا يمكن أن تحملا نفس المعنى لسببين **الأول** اننا وضعنا آنذاك برنامجا طموحا تحقق معظمه **ثانيا** لأن الوضع الدولى تغير تماما وبطريقة حاسمة ، ورغم ذلك نظل ملتزمين بمبادئنا وبأهدافنا الاجتماعية والسياسية

* ألم يقدك انهيار الشيوعية الى استخلاص انه لابد وأن يحدث تغير فى كوبا أيضا ؟.

** **لقد حطمت الشيوعية نفسها ، اذ انتحرت فى الاتحاد السوفيتى ولكن ليس لدينا نحن أى سبب لنقدم على الانتحار** ، لقد كانت المسألة مفاجأة لنا ، تماما كما كانت بالنسبة للغرب ، لقد تحطمت كل القيم التى أقيم عليها **هذا البلد العظيم ، الذى قدم خدمات جليلة للانسانية ، لأن الالتزامات التى التزم بها لينين وثورة اكتوبر ١٩١٧ هى حقائق غير عادية فى التاريخ الإنسانى، فلقد كان نضال الاتحاد السوفيتى ضد الفاشية حاسما** وكان حاسما ايضا فى تحرير المستعمرات القديمة واذا كان العالم قد تغير فهذا بفضل المشاركة الحاسمة للاتحاد السوفيتى. كان من الضرورى ان يتحسن الاتحاد السوفيتى ويتقدم لا ان يحطم ، وكان ينبغى أن تتحسن الاشتراكية لا ان تنهار.

فما هى نتيجة هذا الانهيار ؟ لقد أصبحنا اليوم فى عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية ، ويتحمل جزء كبير من العالم نتيجة هذا.

*ولكن كيف حدث هذا ؟ هل لنا أن نلوم الزعيم السابق **ميخائيل جورباتشوف**؟

** كلا .. فلقد كان **جورباتشوف** يتحدث عن الاشتراكية ،وعن تحسين الاشتراكية وأخطائها ، انه لم يتحدث ابدا عن تحطيمها ، لذا ينبغى ان نسأل أنفسنا عن العوامل التى أدت الى انهيار الاشتراكية وكيف تحقق ما لم يستطع هتلر تحقيقه بمئات الفرق العسكرية وعشرات الألاف من الدبابات والطائرات ، كيف تحقق بدون حرب..

إن مالم يستطع هتلر أن يفعله ، فعله القادةالسوفيت أنفسهم أما الدور الذى لعبته وكالات المخابرات الغربية السرية ، فهو ما سيكشف لنا عنه التاريخ فيما بعد.

* وما هى نتائج ذلك على كوبا ؟

كان اختفاء المعسكر الاشتراكى ضربة قاصمة لنا ، فلأننا نواجه حصاراً امريكيا ، فقد استفدنا من التبادل التجارى مع الدول الاشتراكية ،وهو ما كان يشكل أحد أعمدة المساندة لاقتصادنا ، واليوم تستمر الولايات المتحدة الامريكية فى حصارنا بينما اختفت هذه المساندة من الدول الاشتراكية ، وبذلك نواجه أصعب اختبار فى العصر الحديث، ومع ذلك لن نتنازل عن مبادئنا وما نؤمن به . نحن نكافح رغم اختفاء **الاتحاد السوفيتى ونحن مستمرون فى طريقنا الثورى لم تصبنا خيبة الأمل

ولم نستسلم، ونحن نواجه هذا الامتحان الصعب وكلنا ثقة في المستقبل.

واذا كان الاتحاد السوفيتي قد حطم نفسه ، فالصين لم تحطم نفسها وكذلك فيتنام، هناك حديث كثير عن اختفاء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، فلماذا ليس هناك مثل هذا الحديث عن الصين وفيتنام؟

**هل تمثل الصين نموذجا يحتذى بالنسبة لك؟

** **انها تجربة ينبغي دراستها** ، ويقول الصينيون أنفسهم انه لا ينبغي على أحد أن يقلد ما يفعله الآخرون ، وهم ينقدون أنفسهم لأنهم طبقوا التجربة السوفيتية بشكل أوتوماتيكي في السنوات الأولى ، لكن علينا ألا ننسى ما حققته الاشتراكية في الصين ، التي كانت قبل عام ١٩٤٩ (بداية الحكم الشيوعي - المترجم) ارض الجوع والفقر والكوارث . اليوم ليس هناك شيء من هذا ، اليوم تطعم الصين، وتكسي وتعلم ، وتقدم العناية الصحية لـ ١٫٢ بليوناً.

* لكن رغم أن الصين تحتفظ بنظام سياسي اشتراكي ، فهي تحاول تغيير اقتصادها ، لكن الذي يبدو من الناحية الاخرى ان كوبا تحافظ على اشتراكيتها ، **أليس من الصعب عليها أن تظل الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم** ، بينما يتغير كل شيء آخر؟

** **أعتقد أن الصين وفيتنام هما** دولتان اشتراكيتان، إنهما تصران على أنهما أدخلتا كل الاصلاحات اللازمة لدفع التنمية الوطنية لتحقيق الاهداف الاشتراكية ، وليست هناك أنظمة «نقية» ، فعندما في كوبا «على سبيل المثال» اشكال متعددة من الملكية الخاصة، ولدينا عشرات الآلاف من ملاك الارض يمتلك بعضهم ١١٠ فداناً ، وفي أوروبا يعتبر هؤلاء من كبار ملاك الاراضي ، ويمتلك كل الكوبيين منازلهم من الناحية العملية ، بل أننا نرحب بالاستثمار الاجنبي ، لكن هذا لا يعني أن كوبا ليست اشتراكية.

وما هو مؤكد أننا لن نرتكب ابدا خطأ تحطيم بلدنا لنبدأ شيئا جديدا ، ولن يغرق بلدنا في الفوضى ، لنحل مشاكلنا ، إذ انها لن تحل ابدا بهذه الطريقة.

* كانت الاشتراكية في كوبا مرتبطة دوماً بشخصك ، فهل فكرت فيما يحدث عندما لن تصبح في السلطة؟

**لا اعتقد ان الاشتراكية يمكن ان ترتبط بشخصي فأنا لم اخترع الاشتراكية ، لكن الصحيح أيضا انني عندما كنت طالباً بالجامعة ، درست الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، فآمنت بالاشتراكية اليوتوبية - المثالية - لانني لم أستطع آنذاك فهم التناقضات والمظالم الموجودة في النظام الرأسمالي ، لكنك لا يمكن أن تربط الاشتراكية بشخص ، صحيح أن للأفراد دورا حاسما في لحظة تاريخية معينة ، لكن لم يخطر ببالي مطلقا ان الاشتراكية يمكن أن ترتبط باسمي ، وسيكون شرفا عظيما «أسرقه» من منظري الاشتراكية.

وشعبنا هو الذي يستحق التشريف العظيم ، فهو الذي دافع عن المبادئ والاستقلال والثورة في ظل ظروف غاية في الصعوبة فرضها الحصار الامريكي ، إنه اختبار للكرامة الانسانية نادراً ما يحدث في التاريخ . ان فردا بمفرده لا يستطيع أن ينجز هذا ، الشعب وحده هو الذي يستطيع ، فقط بالاجماع والمساندة الشعبية استطعنا أن نحقق ثورتنا . إن العالم يتغير : فهناك تجارب جديدة ، وأفكار جديدة تولد ، لكن تظل أجيال المستقبل هي التي تساند أهدافنا الرئيسية ، الى جانب الجيل الحالي الذي يدافع عنها في ظروف غاية في الصعوبة.

*لنتحدث الآن عن مصدر متاعبكم : الولايات المتحدة الامريكية منذ وهلة سمعتك تتحدث بدرجة من الاعجاب لها . فهل أنا مخطئ في انطباعي على هذا؟

** طوال حياتي وأنا أقدر الشعب الامريكي ، فينبغي ألا ينسى المرء أن الولايات المتحدة الامريكية كانت مستعمرة ناضلت طويلاً من أجل استقلالها ، فكان «إعلان الاستقلال» الوثيقة العظيمة ، ثم تبنى أول دستور عصري في العالم ، وبطبيعة الحال كان هذا في إطار مفهوم محدود للديمقراطية والحرية ، لأنه كانت هناك عبودية لمائة عام بعد ذلك.

لقد أعجبت في شبابي بابرا هام **لينكولن وفرانكلين روزفلت الذي كان** رجل دولة في عصر الأزمة ثم نضاله ضد الفاشية ، وأعجبت كذلك **بجون كيندي لأنه** كان ديناميكيا يمتلك الكثير من القدرات ، هذا رغم انه الرئيس الذي أعلن حصار كوبا ودبرت في عهده العديد من المؤمرات لقتلي ، أننا لم نحمل ابدا الكراهية العمياء للشعب الامريكي ، ولم نعتبره ابدا المسئول عن الحصار ولا عن العدوان على الشعب الكوبي ، نحن نراه ضحية لوسائل الاعلام الامريكية وأبدا لم ينزلق حزبنا ومنظماتنا الشعبية في أي نوع من دعاية الكراهية ضد الامريكيين.

* ذكرتني بمحاولات اغتيالك ، كم محاولة تمت في حياتك؟

- لو أن هناك بطولة أوليمبية في هذا المجال ، فلاشك أنني سأحصل على الميدالية الذهبية ، ولقد اعترف الكونجرس الامريكي بواشنطن بوجود العديد من هذه المحاولات والمؤمرات ، فلم تنظم وكالة المخابرات المركزية الامريكية محاولات اغتيالي فحسب ، لكنها شنت حربا نفسية ضدي ايضاً. فكانت على استعداد لمساعدة أي عدو للثورة ، وكانوا دائما يوجهون هؤلاء الاعداء لتصفيتي ، لقد نجوت من مئات المحاولات ، بعضها نظمته هي نفسها ، وبعضها أيدته أو نسقت العمل به، أو دفعت ثمنه ، لكنني نجوت منها كلها ، ورغم أن بعضها كاد أن يتحقق فعلاً.

*تعاملت وأنت في السلطة مع ثماني رؤساء امريكيين ، الآن هناك الرئيس **بيل كلينتون** ، وهو أول رئيس امريكي أصغر منك سناً ، لقد حدثت تغيرات وربما حدثت تغيرات في العلاقات الامريكية- الكوبية- فهل هناك اية إمكانية لتحسنها ؟ وهل هناك مبادرة في الطريق؟

- الرؤساء الامريكيون عبيد لكثير من الاشياء ، بينها الحملات الانتخابية ، فخلالها يلتزمون باشياء ، ويلقون ببيانات ، وللأسف القى **الرئيس كلينتون** ببيانات معادية لكوبا ، ودخل في اتفاقيات مع أناس من أمثال عضو الكونجرس **روبرت توريسيللي** الذي قدم في نهاية إدارة جورج بوش القانون الشهير الذي شدد من الحصار الاقتصادي. ويقضي كل الرؤساء الامريكيين وقتهم في فترة ولايتهم الأولى يفكرون في الفترة الثانية ، وخلال الأولى يكونون حذرين من اتخاذ أية مبادرات جديدة ، ولكل هذه الاسباب ليست هناك مفاوضات الآن لتحسين العلاقات ، وكل ما استطيع قوله - وهو رأيي الخاص- إن **كلينتون ليس داعية حرب ولكنه رجل سلام** ، رئيس يريد ان يفعل الكثير لشعبه ومن الصعب على الحديث بصراحة عن الرئيس **كلينتون** وبهذه الطريقة لأن ذلك سيقلق أصدقاءه ، فعندما انخفضت شعبيته قال اعداء كوبا أن كاسترو هو الشخص الوحيد المستعد للدفاع عن كلينتون وكما ورث الرئيس كيندي العديد من الاشياء من كوبا دفعته الى الغزو الامريكي الفاشل لخليج الخنازير ، فقد ورث كلينتون الكثير عن كوبا من إدارة بوش، منها الصومال على سبيل المثال ، ولقد تعلم الدرس. وهو يركز الأن معظم جهوده على الداخل ومشاكله إلى جانب عدد من المشاكل الأخرى .

ترجمة: مجدي نصيف



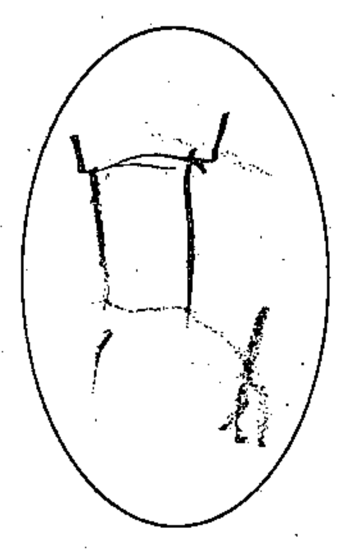
في عام ١٩٦٩ كنت في المنصورة، جلست مع أبي في قهوة اندريا. كنت ساهما تلاحقني هموم استكمال كتابة رسالة الدكتوراة، وتتوقف في حلقي مجموعة من الاسئلة الملحة بلا إجابة شافية.

قرأت في الاهرام (١٠-٣-١٩٢٤)،اسماء المقبوض عليهم من اعضاء شعبه الحزب الشيوعي بالمنصورة ، وقصة ترحيلهم الى الاسكندرية للتحقيق معهم.

وتوقفت اسماء عديده، واتيت للمنصورة باحثا عنهم: عبد الحميد الطوبجي(توفى) الشيخ احمد الموافي..(توفى) محمد عبد الجليل (توفى) شفيق باسبور (ابعد عن مصر الى الشام).. وبقيت الاسئلة معلقة ، حتى اخرجت الورقة من جيبي لأقرأ الاسماء على أبي..

السعيد الصبري».. عندما نطقت بالاسم صفق ابي مناديا عم عبده الجرسون قائلا:«روح إنده لعمك السعيد الصبري من المحل».

وببساطة نادرة اتى رجل عجوز.. فتى البنيه ، جلبابه الواسع يملؤه هواء شارع البحر.. وهو يكاد يقفز عندما سمع أنني اريد أن أقابله.



السعيد الصبري
من النقابة إلى الحزب.. إلى النقابة



الاسم: السعيد الصبري

الميلاد: ١٨٩٠ (قال السنه وأضاف تقريبا)

المهنة: جزمجي (صاحب محل صغير)

تاريخ الوفاة: ١٩٧٠

جلس كنز المعلومات الذي حلمت طويلا بالعثور عليه، متواضعا وسعيدا. بدأ بعفوية شديدة: يارفيق انا سعيد أني شفتك، سمعت عنكم كثيرا وانتم نشطين من عام ١٩٤٧ لكن كنت خايف اتصل بكم حتى لاترفضوني.

وسألت: ولماذا نرفضك؟ وتدفق الدم إلى وجهه وقال: **لانني في التحقيق في**

مارس ١٩٢٤ لم اسجل في النهاية انني شيوعي، ولكنني قلت: انني اشتراكي فقط، لكن والله كانت هذه تعليمات المسئول».

بذلت جهدا كبيرا في تهدئته، وجهدا اكبر في محاولة استيعاب معدن هؤلاء الرجال

الذين ظلت ذاكرتهم معلقة بلفظ او موقف لم يلتفت اليه أحد ، لكنهم ظلوا طوال حياتهم يلومون أنفسهم عليه، بل ويقيدون ايديهم بقيده.

وبعد أن هدأ.. أفهمته بطبيعة البحث الذي أقوم به.. وفجأة منحني كنزا آخر فقال:عمك حافظ سند موجود هو كمان، ونفسه يشوفك، لكن برضه خايف لأنه كتب ورقه سنة ١٩٢٤ تحت ضغط مدير المديرية الذي هدده بالفصل من الوظيفة وسجل في **هذه الورقة استقالته من الحزب الشيوعي.**

طلبت منه أن يهديني بال عم حافظ سند واتفقنا أن ازوره في محله في الغد لاجري



بورتريه للفنان مجدي عثمان

معه الحوار بعد أن يكون كما قال: تدرتب رأسه.

* * * *

وفى اليوم التالى دخلت إلى المحل بالقرب من ميدان الطميهى. المحل صغير بنك وصبى، وفرده حذاء بين يدى عم سعيد يخيط فيها النمل.

«شوف ياسيدى» هكذا بدأ حكايته ،شفتاه تتكلمان ويداه مشغولتان باستمرار فى غرس الابرتين ثقب بصنعه المغراز ثم تنفرد اليدان حتى آخرهما للتأكد من دقه الصنعه.

لم أجد بأسا فى الاستماع على هذا النحو واستمعت.

منذ طفولتى وبعد أن تركت الكتاب اشتغلت صبى جزمجى. هنا فى المحل ده، وفى سنة ١٩١٧ كان عندى حوالى سبعة وعشرون سنه تعرفت على واحد ابن زوات من عيله كبيرة فى المنصورة اسمه **عبد الحميد الطوبجى** ،سافر للتعلم فى انجلترا وعاد قبل ان يكمل دراسته ، لكنه عاد وقد تعلق بقضية العمال، وبضرورة الدفاع عنهم، وتكوين نقابات واتحاد عام يتبنى مصالحهم ويتحدث باسمهم.

تعرفت به هنا، كنت افصل له جوز جزمه، وبدأ الحديث معى، وبهرنى بحديثه، وكنت لم أزل عاملا، ومشاكلى مع الأسطى صاحب المحل كثيرة.. واتفقنا فى نهاية النقاش على أن نلتقى.

والتقينا أكثر من مرة، وفجأة اصبحت متعلقا بفكرة تأسيس نقابة لعمال الأحذية، ونشطت بتوجيه **من عبد الحميد الطوبجى** نشاطا شديدا، حتى اصبحت نقابيا مرموقا فى المنصورة، وأسسنا نقابه لنا واصبحت عضوا فى مجلس ادارتها.

وبتوجيه ايضا من الطوبجى بدأنا فى السعى لتأسيس نقابه عامه تضم نقابات العمال فى المنصورة»

.. توقفت يداه عن الحركه.. وشفتاه عن الكلام واستغرق فى تفكير عميق، كمن يحاول ان يحفر فى بئر ذاكرته بحثا عن شئ. ثم بدأت يداه وشفتاه معا فى الحركه وقال: «الحقيقة لاأتذكر من الذى دعانى للانضمام الى الحزب الاشتراكى عندما تأسس عام ١٩٢١، اما **الطوبجى أو حافظ سند**»

وسألته: قلت ان الطوبجى ابن زوات فهل انضم فعلا للحزب الاشتراكى؟

فقال: نعم. كان معنا بالتأكيد، لكنه عند القبض علينا انسحب فورا».

.. المهم انضم **السعيد الصبرى** الى كتيبة متفجرة حماسا، تجمعت خيوطها فى سهولة غريبه، **سبعه من الشيوخ الازهريين،و مهندس من اصل شامى، نجار، جزمجى، ابن زوات، موظف بالمجلس البلدى، تاجر نحاس**..وصل العدد فى نهاية الامر الى حوالى ٦٠ أو ٧٠ عضوا.

وقام **السعيد الصبرى** باستئجار مقر للحزب فى ميدان الطميهى.. دور أرضى فى منزل بالميدان قرب محله، واسرع **حافظ سند** ليصنع لافته خشبيه كبيره «**الحزب الاشتراكى المصرى- شعبه المنصوره**»

تحقق الحلم إذن.

واصبح لهم مقر، لكن ماذا يفعلون به؟

الحقيقة ان شعبة الحزب الاشتراكى بالمنصورة قد قدمت نموذجا رائعا للتعامل الجماهيرى مع المقر الحزبى. يقول **السعيد الصبرى** الذى يبدو انه كان أحد مسئولى النشاط فى المقر بحكم مجاورته لمحل عمله.

«كان هدفنا جذب اكبر عدد ممكن من العمال، وقد نشطنا نشاطا واسعا وسط النقابات. وحولنا دار الحزب الى ناد للعمال، وكان الكثيرون يترددون عليه كناد وليس كمقر حزب. كذلك **افتتحنا مدرسه مجانيه لتعليم العمال القراءة والكتابة**، وقد تطوع للتدريس فيها مجانا

بعض المدرسين من اعضاء الحزب منهم الاستاذ **القناوي الخولي** وكان مدرسا اوليا » (نلاحظ ان **حسني العرابي** سكرتير عام الحزب قد تباهى بهذه المدرسة واعلنها في احد البيانات الصادرة عنه ونشرت في الاهرام ٢٩-٧-١٩٢٢).

وغضي مع **السعيد الصيري**: وكذلك فتحنا فصلا لتعليم اللغة الفرنسية مقابل ٢٥ قرشا في الشهر، وقد تولى التدريس فيه أحد أصدقاء الحزب، وهو موظف سابق بالمحاكم المختلطة كذلك «قررنا أن تكون دار الحزب ملكا للعمال يقيمون فيها افراحهم ومآتمهم مجانا، وقمنا أيضا بتكوين فرقة موسيقى من أبناء العمال، واشترينا لهم الآلات وعلمناهم استخدامها، نظير ان تعزف الفرقة في افراح العمال مجانا».

وتتوالى الذكريات فتسرع يداه وتسرع شفتاه «ولكن اهم مشروعاتنا هي أننا أسسنا **جمعيه للاسعاف**. المنصورة لم يكن بها جمعيه للاسعاف، وكان يحمل لواء هذا المشروع واحد من الشباب الاغنياء في المنصورة اسمه **حسن عوضين**، وهو لم يكن عضوا معنا، لكنه لم يجد أحدا غيرنا يساعده في مشروعه، وتعاونا معا، وأسسنا أول جمعيه اسعاف، وفي البداية قدمنا مقرنا للجمعية، وقدمنا عديدا من أعضائنا للعمل كمسعفين متطوعين بعد تدريبهم، وبهذا ارتبط اسم جمعيه الاسعاف بنا..

واصبحنا حزبا نشطا وفاعلا ومؤثرا في مدينه المنصورة.

وفي تلك الفترة جاءت انتخابات المجلس البلدى للمدينة وقد رشح فيها الوفد واحدا من اهم قادته وهو «**كامل يوسف صالح**» واتصلنا به، واتفقنا على تأييد قائمة حزب الوفد، نظير تأييد مرشح حزبنا وهو الرفيق **سعد عثمان نور**، وفي هذه الانتخابات برزنا كقوة ذات تأثير كبير جدا، وتحرك رفاقنا ليلا ونهارا بشكل لفت انظار الجميع، ونجحت قائمتنا واصبح أحد رفاقنا عضوا في المجلس البلدى، ولكي تعرف مدى تأثيرنا ودورنا في هذه الانتخابات يكفي ان تعرف **أن المجلس في أول اجتماع قرر اعتبار مقر حزبنا مقرا ذا نفع اجتماعي عام، ومن ثم اعفانا من سداد قيمة استهلاك الكهرباء والمياه**».

ومرة أخرى تتوقف اليدان والشفاه.. وتهدأ الكلمات «بعد ذلك حدثت مشاكل في الحزب وبدأنا نتلقى أخبارا عن وجود إنقسام وخلاف داخل القيادة حول موضوع اعلان انتماء الحزب إلى الشيوعية وتغيير اسمه من الحزب الاشتراكي إلى الحزب الشيوعي.

الحقيقة إنني كعامل بسيط لم أفهم أبعاد هذا الخلاف، كنت في البداية مع فكره الاكتفاء بالحزب الاشتراكي على أساس أن هذا اكثر ملاءمة لنشاطنا، وكان **عبد الحميد الطويجي** يرى ذلك ايضا متأثرا بتجربة حزب العمال البريطاني التي عايشها عندما كان في لندن. لكننا لم نقاوم؛ كان مسئول الاتصال بنا **الشيخ صفوان ابو الفتح ومصطفى أبو هرجه**، وقد تحدثنا طويلا حول ضرورة التحول إلى حزب شيوعي، ولم نجادل طويلا وقبلنا».

... وأسأله وكيف تلقيتم قرار حل الحزب؟

تسرع اليدان بعصبيه «في البداية فوجئنا بحملة مفاجئة ومشبوهه شنتها ضدنا مجلة اسمها «**الدلتا**» كانت تصدر في المنصورة ولم تكن لها أية علاقة بالسياسة فقد كانت مخصصه لنشر الاعلانات القضائية، لكنها فجأة بدأت تشن هجوما عنيفا على الحزب الشيوعي، وعلى كل نشاط نقوم به، وتحذر الناس من التعامل معنا، وتطالب الحكومه بالقبض علينا، بل وبدأت تنشر اسماءنا حتى تسهل على البوليس التعرف على مجمل عضويتنا في حاله القبض علينا.

ثم تلى ذلك الحملة العامه التي أعقبت الاضراب العمالي الشهير في الاسكندرية. وقبض على عدد كبير منا، ربما كل اعضاء مجلس إداره الشعبه وبعض الاعضاء النشطين، بعد أن هاجم مقر الحزب واغلقه واستولى على دفاتر العضوية، ومن لم يقبض عليهم شنوا عليهم حملة إرهاب مخيفة إلى درجة انهم كانوا يحققون مع أقاربهم ومع كل من يحييهم او يرد عليهم التحيه في الطريق، أو يتعامل معهم بالبيع والشراء، أو يجلس معهم في المقهى، او يخالطهم او يحادثهم بأى شكل. وكان جو ارهاب فظيع تعرضنا له جميعا.

أما نحن المقبوض عليهم فقد رحلنا إلى الاسكندرية حيث حقق معنا.. وفي القطار ابلغنا المسئول – الذي كان مرتبكا هو ايضا وليس لديه أية خبرة في هذا الموضوع ولاتعليمات من القيادة ان علينا أن نتخذ موقفا موحدا هو «**أننا نثق في زعامه سعد زغلول ونؤيد حكومته، ولانريد قلب هذه الحكومة، واننا نؤمن بالاشتراكية**».

كادت عيناه ان تدمع.. وهو يحاول ان يعتذر، لانه لم يقل لوكيل النيابة انه شيوعي وقال انه اشتراكي.. قال أن هذا الموقف ظل يؤرقه، وانه ظل يؤنب نفسه عليه طوال حياته..

... عندما سمع في عام ١٩٤٧ ان الشيوعيين عاودوا نشاطهم في المنصورة، قرر الاتصال بهم، ثم تراجع خوفا من ان يرفضوه بسبب موقفه القديم.

مرة أخرى حاول الاعتذار حتى اوشكت أنا أن أبكي، اسكته، حاولت أن أفهمه ان الامر بسيط، وان أحدا لم ينتبه اليه، لكنه كان يتحدث عن المبدأ وعن الموقف المبدئي» بغض النظر عما اذا علمنا به ام لا..

وفي محاوله لاستدراجه بعيدا عن ساحه الاعتذار المرير قلت: كان لك أى نشاط سياسي أو نقابي بعد ذلك؟

اعتدل مرة أخرى وقال: «عندما افرج عنا وبعدفترة زارني **عبد الحميد الطويجي** واقترح أن نؤسس حزبا عماليا.. ونسميه «حزب العمال» ولانعلن له هويه فكريه، وان ننشط وسط النقابات ونجمع العمال في صفوف حزب يدافع عن مصالحهم قبلت، وعملنا معا، لكن الأمر فقد بهجته، واحسست ان الحديث الخالي من النظرية والذي يتجنب الحديث عن الشيوعية والاشتراكية او يتنصل منها هو حديث بلا مذاق.. ولم نواصل..

* * *

وكأن الرجل كان ينتظر هذا الموعد.

عاش طويلا بانتظار ان يجد من يسجل روايته، ويتلقى منه اعترافه واعتذاره. سعد كثيرا عندما اكدت له احترامنا العميق له ولدوره ولجيله، وانني سوف اسجل حديثه في رسالة الدكتوراه وانها سوف تنشر.

غادرته.. بعد اشهر عدت للمنصورة تذكرت أنني بحاجة الى صورة فوتوغرافية له. مررت بالدكان وجدته مغلقا، سألت ابى فقال: تعيش انت.

فكر — وجهة نظر

اعادة تكوين اليسار مصريا وعربيا (٢)

مطلوب قطب ثالث قوى مستقل عن الحكم والإسلام السياسى

تحالف اليسار مع نظم الحكم يفقده المصداقية

د. سمير أمين

يبدو دائما «المشروع التاريخي» على أنه إلى حد ما على الأقل مشروعا ذا طابع «طوباوى» ، إذ يركز المجهود هنا على إبراز سماته الرئيسية دون ربطها بالضرورة مع ما يبدو احتمال تحقيقه . ولكنى آخذ هنا مفهوم الطوباوى بمعناه الإيجابى ، فهو الفنار الذى يضئ الطريق فى مسيرة تاريخية طويلة.

فى واقع الأمر هناك طوباويات مختلفة، دائما موجودة فى الساحة وهى التى تحرك الناس فتعطى لهم آمالا فى العمل، وترسم لهم أهدافا تبدو لهم منشودة وممكنة فى آن واحد ، واعتقد أن هذه الطوباويات تنقسم فى نهاية الأمر إلى مجموعتين: هما تلك المشروعات التى تنخرط في منطق النظام السائد، وتلك التى تنطلق من نقد ورفض هذا المنطق.

المشروع السائد ظاهريا على الأقل هو **مشروع «اللحاق» فى إطار الرأسمالية** أى بمعنى أدق وبالنسبة إلينا شعوب الأطراف مشروع «تنمية» **تلغى فى نهاية المطاف الاستقطاب والتباين بين** ظروف معيشة شعوب الأطراف من جانب، وظروف المعيشة فى الغرب المتقدم من الجانب الآخر، وردم الفجوة التى تفصل بينهما.

ويتخذ هذا المشروع أشكالا مختلفة كما أنه يقوم على نظريات متباينة فى مجال الوسائل للتوصل إلى النتيجة المنشودة ، فهناك من يقبل «التغريب» الشامل فى هذا الإطار ومن يرفضه و يحدد مجال اللحاق المقصود على البعد الاقتصادى آملا انقاذ الخصوصية الثقافية من خطر «التلوث»، من جراء استيراد أنماط الإنتاج . وهناك من يرى ان الأسلوب الفعال من أجل إنجاز اللحاق يستوجب **قبول أهم شروط الانخراط الاقتصادية العالمية كما هى** وتركيز الجهود على الترقية في سلم المراتب العالمية ، ومعنى آخر تركيز المجهود فى اتجاه تحقيق متزيدا من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية المفتوحة، ومن يرى أن إنجاز الهدف ذاته يستوجب المرور من خلال **مرحلة انتقالية «لفك الارتباط» بالمنطق السائد و«حماية» الوطن خلال مرحلة البناء المتمركز حول الذات (وهذه النظرة هى فى الجوهر نظرة الأيديولوجيا السوفيتية السابقة).**

لن أناقش هنا تفاصيل هذا المشروع ، فساكتفى بإبداء رأيى **وهو أن مشروع «اللحاق» هذا ؛مهما اختلفت تجلياته** ، هو مشروع طوباوى

خالد محيي الدين

قطب ثالث قوي



بالمعنى السلبى للكلمة أى مشروع مستحيل التحقيق؛ إذ أن الرأسمالية فى طابعها منتجة للاستقطاب واعادة تكوين الاستقطاب وتعميقه المتواصل والدائم من مرحلة تاريخية إلى المرحلة التالية.

تطوير الرأسمالية وتجاوزها

علينا أن ننظر إلى المجموعة الثانية من المشروعات التاريخية اى تلك التى تنقد الرأسمالية وترفض مبدئيا «اللحاق» فى هذا الإطار.

وهنا نتصدى فعلا إلى أسلوبين فى تناول الموضوع ، فهناك من يرفض الواقع الرأسمالي من زاوية مستقبلية فيريد أن يتجاوزها ،وهناك من يرفضها كليا وجزئيا من زاوية ماضوية فيريد ان يرجع بالمجتمع إلي نموذج عصور سابقة.

ولن أخفى أننى أعتبر أن الأسلوب الأول يمثل طوباوية بالمعنى الايجابى للمفهوم بينما الأسلوب الثانى يمثل طوباوية بمعناها السلبى.

أعتقد أن المشروع **المستقبلى** المنشود والممكن **يستوجب** ان يقام **على أساس تجاوز الحاضر وتطويره** ،فالرأسمالية انتجت عالمية - شئنا ام آبينا - .ورفض مبدأ العالمية لا يعنى إلا «الخروج عن التاريخ»(كما قال فوزى منصور) وبالتالى هو خيار محكوم بالفشل والاختفاء عن الوجود ،**ومهما كانت هذه العالمية - الرأسمالية الطابع- مبتورة ومشوهة ، فان الامكانية المطروحة الوحيدة هى تطويرها بحيث انها تتجاوز هذا الطابع المبتور فتصبح حقيقية.** ومن هنا استدرك ان مبادئ وقيم المشروع المستقبلى **لابد ان تقام على ما حققته الرأسمالية ليس فى المجال المادى فقط ، بل أيضا فى المجالات الأخرى، التى تشمل مفاهيم حديثة**



كلينتون التحكم الشامل في الوطن العربي دون خجل

مثل مفهوم الحرية الفردية والديمقراطية السياسية بحيث ان تطور هذه المفاهيم وتحطيها مضمونات أغنى وأثرى وأشمل.

أعتقد إذن بالنتيجة ان مشروعا مستقبليا قائما على إنكار القيم التي أنجزتها الرأسمالية كلية ، والاعتقاد ان «ماضينا» كان «أفضل» هو مشروع محكوم بالفشل لن يفتح إلا مشهدا منحطا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التهميش في عالم الغد ، كما أعتقد ان محاولة الفصل بين الاوجه المختلفة للإشكالية - وقبول الانخراط في المنظومة العالمية اقتصاديا والحفاظ على «الهوية الذاتية» من خلال العودة إلى «أصولنا» في المجالات الاخرى- هو عملية محكومة بان ترسى على مزيد من الفشل الكلي والتهميش على الصعيد العالمي.

إن المشروع المستقبلي الوحيد المنشود والواقعي في آن واحد هو إذن مشروع تكملة ما بدأت الرأسمالية في تحقيقه وتجاوز التناقضات التي تمنع منطق الرأسمالية من أن تواصل مسيرة التقدم.

بالإيجاز هو إذن مشروع ينطلق من **نقد الرأسمالية من زاوية مستقبلية** فهذا النقد سيخص بالضرورة السمات الاساسية التي اقيمت عليها الرأسمالية واعني هنا اولاً الاستلاب السلعي وثانيا الاستقطاب العالمي (واضع هاتين السمتين على قدم المساواة من حيث الأهمية) ، فأرى إذن ان المشروع المستقبلي الوحيد المنشود والممكن هو مشروع قائم على منطق آخر متحرر من الاستلاب السلعي ، **يتيح للقرارالمجتمعي أن يصبح حرا فعلا بما تسمى قوانين الاقتصاد والسوق و يعطى بالتالي مضمونا أغني للديمقراطية والحرية، كما انه مشروع قائم على تحقيق المساواة الحقيقية والشاملة بين الجميع ، على صعيد البشرية بكليتها ، جنسيا (أي بين الرجال والنساء)** وقوميا.

لهذا المشروع التاريخي «الطوباوى» (بالمعنى الايجابي) اسم : هو مشروع الاشتراكية (الشيوعية طبقا لاصطلاح ماركس) العالمية ، اى مشروع المجتمع العالمي اللاطبقي . فلماذا نتنازل عنه؟

سيقول البعض إن هذا المشروع هو أيضا مشروع الفكر الديني او على الاقل تصورهم للهدف الذي يرسمه لهم فهمهم للعقيدة الدينية . لماذا لا ؟ ليس لدى مانع في المشاركة مع هؤلاء المتدينين كما يقال في هذا المجال ، على أنني ألفت النظر هنا إلي أن **المشروع المعنى هو مشروع مستقبلي لا مشروع ماضوى** أعني ان « الطوباوية» المعنية هنا هي طوباوية لنا ان نخترعها فليس لها نموذج «جاهز» موجود في الماضي ، وعلى هذا الأساس أقول إن معظم «المتدينين» الذين اعرف عن وجودهم لهم نظرة ماضوية - اقصد هنا طبعا في ظروف مجتمعنا العربي الاسلامي انصار مشروع «**الإسلام السياسي**» فهو مشروع لا يمت بصلة لما نقوله هنا ، اذ انه مشروع يجمع بين الأسوأ اي بين قبول العالمية الرأسمالية في مجال الاقتصاد (أي بمعنى آخر قبول **الاستلاب السلعي في الداخل والتبعية على الصعيد الدولي**) وبين تأكيد «الخصوصية» الموروثة من الماضي في المجالات الاخرى (**رفض القيم التي انتجتها الرأسمالية من حرية وديمقراطية**). واقول في هذا الصدد ان التأكيد على الخصوصية في هذا الإطار هو في واقع الامر موقع المهزومين في التاريخ ، فالجمع الغريب بين قبول الرأسمالية في أسوأ مظاهرها الاقتصادية من جانب ورفض ما حققته الرأسمالية من تقدم في مجال الفكر ، انما هو بالتحديد خيار نظم الحكم في منطقتنا العربية الاسلامية خلال مرحلة انحطاط المجتمع الطويل منذ حوالى الف عام ، **فهو خيار الحكم العثماني في المرحلة الاخيرة لهذا التاريخ** ، **وهو خيار مسئول عن فشلنا التاريخي في مواجهة التحدى كما انه في نفس الآن هو ذلك الخيار الذى شجعته السلطات الحاكمة في الغرب** ، عالما بانه خيار المهزومين الذين لا يمكن ان يمثلوا خطرا حقيقيا على انتشار نفوذ الغرب المنتصر وتحكمه في أمور العالم.

ولا يطرح لنا الإسلام السياسي المعاصر شيئا اخر غير تكرار وامتداد هذا التاريخ المنحط.

على أن قوة الطرح الذى يزعم انه طرح «ديني» «اصيل» هو في إعطائه أهمية في المدى البعيد - وهذا الأمر يثبت ان «الطوباوية» لا فكاك عنها . فهي عنصر ضرورى في اي مشروع عمل سياسى فعال.

استراتيجية «فك الارتباط»

علينا الآن ان ننزل من سماوات المدى البعيد إلى أرضية المستقبل المنظور، أى المرحلة القادمة.

ليس موضوع التساؤل الأساسي فى هذا الشأن هو كشف الطابع السائد للمرحلة القادمة ، أهو طابع رأسمالى ام اشتراكى؟

وإنما أنطلق من **نقد النظرية السوفيتية «لبناء الاشتراكية»** فاقول ان الاشتراكية المكتملة كنظام اجتماعى لا يمكن ان تتحقق الا على صعيد عالمى . ذلك لان الرأسمالية انتجت منظومة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

علي صعيد عالمى ، ولو ان انجازاتها فى هذا المجال تظل مبتورة وقائمة على استقطاب عالمى يميز وضع المراكز المسيطرة عن وضع الأطراف المسيطر عليها ، استنتج من هذه الملاحظة ان الاشتراكية – بصفتها- نظاما اكثر تقدما من الرأسمالية من حيث الكيف – لابد ان تكون عالمية هي الأخرى ، بل يجب ان تدفع العالمية إلى الأمام من جراء تجاوز الاستقطاب الرأسمالى، وإزالة النتائج السلبية المترتبة عليه، ولا يمكن ان تكون الاشتراكية قائمة على ردة تاريخية تؤول بنا إلى العصور السابقة على انجاز العالمية الرأسمالية ، من خلال تأكيد انعزال القوميات ، والاوطان والمجتمعات المحلية واخراجها عن نطاق التفاعل العالمى . ومعنى هذا الاستنتاج المبدئى هو ان **الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يمتد على مرحلة تاريخية لا تنتهى الا بانتهاء الرأسمالية عالميا ، على عكس النظرية السوفيتية التى اعتبرت هذا الانتقال عملية محلية (وطنية) يتم اكتمالها فى هذا الاطار.**

لا أقصد هنا إحلال نظرية واستراتيجية ثورة اشتراكية عالميةمحل «ثورات اشتراكية محلية» ، اقصد ان **استراتيجية الانتقال فى مجتمع ما لابد ان تقوم على الاعتراف بأن أهدافها وميولها متناقضة ، بعضها يصطدم مع منطق التوسع الرأسمالى وبعضها ينخرط في هذا المنطق.** وبالتالى أقول ان مرحلة الانتقال هى مرحلة تجمع بين سمات رأسمالية وسمات تتجاوز افاق الرأسمالية وتجد هذا التناقض على جميع المستويات وتجليات الصراع فى الداخل وعلى الصعيد العالمى.

ففى حقل العمل الوطنى المحلى تفترض استراتيجية الانتقال **استمرار عمل «قوانين السوق»،** وبمعنى آخر الامتناع عن محاولة «الغائها» عن طريق احلال مؤسسات تابعة للدولة وبيروقراطية تحتكر القرار الاقتصادي محلها ، بل **استمرار علاقات انتاج رأسمالية الطابع تتفق مع احتياجات انماء قوى الانتاج ، كما تفترض تطوير ديمقراطية ذات مضمون اجتماعي إلى جانب مضمونها السياسى البحت ، اى ديمقراطية تضمن اندماج الجماهير الشعبية فى العمل المنتج ومساهمتها فى أخذ القرار على جميع المستويات.** ذلك لأن قوانين السوق من تلقاء نفسها متروكة لعملها ومنطقها دون تحديد وتأطير لابد ان تنتج فى ظروفنا مزيدا من الاستقطاب الداخلى اي ابعاد فئات واسعة من الجماهير وتهميشها اقتصاديا واجتماعيا . فلابد إذن من الاعتراف بان **الهدف الديمقراطى لا يتمشى مع منطق الرأسمالية . بل يتناقض معه ، كانه يمثل ميولا لاشتراكية تتجلى بشكل جنينى فى هذه المرحلة الأولى من الانتقال الطويل.**

كذلك على صعيد العلاقات مع المنظومة العالمية التى لا تزال محكومة بالرأسمالية نتصدى هنا إلى تناقض واضح ، فالمنطق السائد على صعيد المنظومة العالمية ينتج من نفسه مزيدا من الاستقطاب من خلال عمل «الاحتكارات الخمسة التى تتبعها المراكز فى صالحها ، فالصراع ضد الاستقطاب الرأسمالى يتطلب تحديد تأثير العلاقات الخارجية واخضاعها لمنطق التنمية لصالح الجماهير الشعبية . وقد اسميت هذه الاستراتيجية«استراتيجية فك الارتباط».

ويعنى تطبيق هذه المبادئ فى ظروف الوطن العربى الراهن انجاز تغيرات عميقة على جميع المستويات يمثل الهدف المرحلى لإعادة تكوين اليسار العربى . ومن هذه التغيرات اري ان الآتية لها اهمية محورية:

١-احلال تحالفات اجتماعية حاكمة تضم الجماهير الشعبية محل التحالفات الكومبرادورية السائدة وهي تحالفات تنخرط فى التنمية الرأسمالية العالمية (تقبل «الانفتاح»).

٢- إبداع الآليات والمؤسسات التى تضمن حكم الديمقراطية واعطاء مضمون اجتماعى تقدمى لهذا الحكم.

٣-الانفتاح الثقافى واعادة تأويل العلاقة بين الدولة والدين تأويلا يتمشى مع احتياجات التنمية والديمقراطية وذلك فى اطار تطلع عالمي الأفق ، أى بمعنى آخر التحرر من الوهم الماضوى والتقوقع الثقافوى .

٤- انجاز الوحدة العربية وهى شرط يكاد يكون ضروريا من أجل مراجهة تحديات الاحتكارات الخمسة المشار إليها أعلاه والحد من اثارها السلبية وتآكلها التدريجى إلي أن تختفى نهائيا.

٥- النضال على صعيد عالمى من اجل تطوير النظام فى اتجاه تعدد القطبية بحيث ان تصير المنظومة العالمية - ولو تدريجيا- منظومة تجمع بين الاعتماد التبادلى بين مختلف الاقاليم المكونة لها من جانب ،وبين درجة من استقلالية هذه الأقاليم الكبرى (ومنها الوطن العربى) المتباينة من حيث النمو .اى بعبارة أخرى حتى تصير المنظومة قائمة على تمفصل مرن بين هذه الأقاليم.

لابد أيضا أن نعي طابع الموقع الذى ننطلق منه فى مسيرتنا الطويلة الموصوفة اعلاه والتى لن تكتمل انجازاتها قبل ان تتحقق الشروط المشار اليها هنا ، فالمرحلة الانتقالية تبدأ من اليوم والظروف السائدة تحكم اختيار محاور العمل الآنى التى تبدأ منها الحركة التاريخية.

تجاوز الرأسمالية يقوم علي تطوير ماحققته..ماديا وفي مفهوم الحرية الفردية والديمقراطية السياسية

الحكم والمعارضة

لقد أقيم التمييز بين المراكز المتقدمة والأطراف المتخلفة على أساس تصنيع الاولى و إبقاء الثانية غير مصنعة ، وذلك خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من هذا القرن ، إلا أن انتصارات حركات التحرر فى العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير هذه الأوضاع من جراء تصنيع الاطراف ، على ان انجازات هذه العملية التحديثية لابد ان تقاس بمعيار عالمية السوق الرأسمالية.

وعلى ضوء هذا المعيار المتكيف مع منطق العالمية الرأسمالية تبدو هذه الانجازات متباينة للغاية ، فالبلاد التي «نجحت» هى تلك البلاد التى اصبحت صناعتها قادرة على اختراق الاسواق العالمية ، ومنها بدرجة اولي بلاد شرق آسيا (**الصين وكوريا وجنوب شرق آسيا**) تليها أكبر بلدان أمريكا اللاتينية ثم الهند، بينما الوطن العربى وأفريقيا جنوب الصحراء، وبعض البلدان الآسيوية (باكستان واندونسيا وبنجلاديش) تقع في أسفل القائمة وتظل بالأساس مصدرى خامات زراعية ومعدنية (ومنها النفط) اى بمعنى آخر لم تخرج عن التقسيم القديم للعمل الذى تجاوزته المجموعة الأولي وبالتالي هُمشت فى العالمية الجديدة.

هذا الضعف البنياني الخطير الذى يعاني منه الوطن العربى يتيح للاستعمار التحكم فى شئوننا تحكما شاملا دون خجل ، هكذا رأينا الرئيس الامريكى **كلينتون** يقرر قذف العراق بالصواريخ لأسباب داخلية تافهة خاصة بتدهور شعبيته ، فأراد أن يستعيد سمعة رئيس الدولة «الأولي» من جراء عمل ضاج دون ان تزعج مبادرته أية قوة سياسية في أي مكان فاختار لذلك ضرب مدنيين عرب بالقنابل دون سبب اخر غير حسابات هايفة خاصة بالسياسة الأمريكية الداخلية واثبتت ردود فعل النظم العربية سلامة حساباته اذ ان الحكام المحليين للمحميات الامريكية الخليجية سارعت في «تهنئة» كلينتون لهذه المبادرة الجريئة ! بينما معظم النظم العربية الاخرى امتنعت عن التعليق!

وفى هذه الظروف نرى أن المشروع الاستعمارى بالنسبة إلى منطقتنا يتجاهل تماما عروبتها ، فهو مشروع «إدارة الأزمة» **لا محاولة حلها**، اي بعبارة أخرى هى مشروع يتطلع إلى استمرار تهميش المنطقة فى النظام العالمي ، لامساعدتها على التقدم ولو فى إطار الرأسمالية ويتجلي هذا التهميش فى المأزق الذى انغلقت فيه الحياة السياسية العربية فالقوى السياسية القديمة - البرجوازية الوطنية والتقدمية - هجرت المسرح ليحل محلها استقطاب ثنائى يتجلى فى نظم حكم كومبرادورية ليس لها شرعية فى نظر الجماهير من جانب وفى حركة رفض لا يقدم بديلا حقيقيا من الجانب الاخر .

ان الكومبرادورية السائدة فى هذه الظروف تتسم بضعف هيكلى شامل لا يتيح لها ان تكون «طرفا فى الحوار» مع القوى السائدة عالميا ، فليس لها مكان فى الخريطة العالمية ، وبالتالي لا تستطيع إلا ان تخضع دون تحفظ لخطط وأوامر الاستعمار ، أما هذه الخطط فهى تهدف إلى تقسيم الوطن العربى إلى ثلاث مجموعات اقليمية ورسم سياسات مناسبة لإدارة الأزمة - اي استمرار **تهميشها** - فيها ، بالادق تقسيم الوطن العربى إلى الاقليم المغاربى وربط هذه المنطقة بالقطار الاوروبى دون اندماجها فى تقسيم العمل الاوروبى ، والي إقليم «**الشرق الاوسط**»(مصر ، اسرائيل ، لبنان ، سوريا ، والاردن) وترك امور التحكم فى هذه «السوق المشتركة» للكيان الصهيونى (بحيث تستفيد اسرائيل وحدها من المشروع)، **واقليم الخليج النفطى** المحكوم مباشرة من خلال الاحتلال العسكرى الأمريكى.

فى هذه الظروف يفقد خطاب نظم الحكم ، الذى يدعى ان هدفها هو السير فى سياسات «انفتاح» تتطلع إلى مضاهاة تجارب بلدان آسيا وامريكا اللاتينية التي«نجحت» فى فتح مكان لها فى الاسواق العالمية ، يفقد هذا الخطاب مصداقيته اذ ان انجاز هذا الهدف يتطلب قدرة على فرض مواقف مستقلة على الطرف الاستعمارى وان هذا الشرط غائب تماما هنا ، فالخطاب هذا لا يعد وكونه وهما رخيصا فى احسن الفرضيات وكذبا من قبل الأغلبية (وخاصة العناصر الفاسدة التى تتحكم فى شئورن هذه النظم) .

ومن الجانب الآخر نجد حركات الاسلام السياسى بتعدد تنظيماتها وهى إتجاه رفض بحت يقدم بديلا ايجابيا على مستوى تحديات العالمية ، فالمشروع الذى تتبناه هذه الحركة يقوم على ثلاثة اعمدة هى أولا: إلغاء الديمقراطية التى لم تتجاوز إلى الان حدود الديمقراطية الليبرالية) المزعومة المقصرة والمرتبطة بالكومبرادورية الفاسدة.

وثانيا: احلال خطاب ايديولوجى شمولى محلها من صنف رخيص يرسى فى نهاية المطاف فى فرض خضوع شكلى لطقوس «دينية» لا غير ،**وثالثا :قبول الانفتاح الكومبرادورى الشامل على الصعيد الاقتصادى.**

نتصدى إذن إلى أسلوبين لإدارة الأزمة لا يختلفان من حيث الجوهر ، لذلك فان **التعارض بين نظم الحكم الكومبرادورية «الليبرالية» وبين الحركة الإسلامية، هو فى واقع الأمر تعارض جزئى خفيف، لا يعدو أن يكون سباقا على الحكم دون نية فى تغيير جوهر السياسة المتبعة.** لذلك ايضا لا يمانع الإستعمار فى ان تحكم هذه المنطقة من خلال هؤلاء او اولئك .

بل ينظر برتاحة إلى أن تحل «نظم إسلامية» محل النظم الحاكمة حاليا إذا لزم الأمر، اذ ان هذه النظم «الاسلامية» المزعومة لن تمثل خطرا إلا على شعوبها بل ستؤجل خطر انعاش حقيقى من شأنه ان يحول الوطن العربى إلى منافس جاد ، يضاف إلى ذلك ان خطاب الحركة الاسلامية المتطرفة(والتطرف يزداد كلما تقل الانجازات الحقيقية) يعطى فرصة للاستعمار للمبادرة فى عمليات عسكرية تدميرية شاملة (بما فيه محو الحياة فى اقطار او مناطق بكاملها) إذا رأى ذلك «مفيدا»

الحاجة لقطب ثالث

لن يخرج الوطن العربى من هذا المأزق المقبض إلا اذا تكون **قطب ثالث**-قوى ، **موجود فعلا فى الساحة ، مستقل تماما عن قطب الحكم** وعن قطب المعارضة «الاسلام السياسى» ، فاعادة تكوين اليسار بهذا الشكل إحياء مجتمع مدنى صحيح على هذا الاساس يمثل ركنا أساسيا فى عودة

مأمون الهضيبي

اليمين واليسار والايدلوجية الواحدة



الوطن العربى إلى مسرح التاريخ واستعادته طابع الفاعل علي هذا المسرح.

أود أن أقول هنا ان اعادة بناء هذه القوى الشعبية هى اهم الاهداف المرحلية ، وانه دون **تحقيق هذا الشرط لا معنى على الاطلاق فى الحديث عن «تحالفات» بين «يسار» غير موجود فى الواقع وبين نظم الحكم او المعارضة الرافضة ظاهريا** بل اضيف ان أيا من هذين التحالفين لن يؤدى الا الي تأجيل اعادة بناء القوى الشعبية المعنية ، فلن يساعد هذا «التكتيك» انجاز الهدف الاستراتيجى بل سيعرقله.

اقول ذلك لانني ارى **تصاعدا فى صفوف ما يتبقى من اليسار العربى نحو التحالف مع نظم الحكم - او فئات منها- باسم سد الطريق امام خطر الارهاب الاسلامى او التحالف مع تلك الفئات من الحركة الاسلامية التى تبدو جذرية فى رفضها للوضع الراهن.**

أول هذين التكتيكين سيفقد مصداقية من يخطو فى إتجاهه ، اضيف ان القوة الحاكمة التى يطلب التحالف معها هى نفسها أصلا غير قادرة ولا راغبة في «تصفية» الإسلام السياسى بل تنوى «استيعابه» من خلال المزايدة الخطابية على نفس الارضية والتنازلات التى تفتح أبواب الحكم للرجعية بأسم الدين.

ثانى هذين التكتيكين يعتمد على ملاحظة صحيحة فى حد ذاتها وهي ان الإسلام السياسي غير متجانس وانه يتكون من جناح يمنى سافر كرمبرادورى الطابع ، مدعوم من نظم الخليج (وبالتالى من الولايات المتحدة التى تتحكم فى شؤون هذه النظم) ومن جناح «يسارى» يعبئ فى صفوفه شباباً ثائراً .على اننى لا ارى تناقضا موضوعيا حقيقيا بين هذين التيارين بل تقسيم للعمل بينهما ، ولو دون وعى من قبل الشباب الثائر ، **فالأيديولوجيا هى هى لدى الطرفين (أى إلغاء الديمقراطية وإقامة نظام شمولي باسم الدين والإنفتاح الاقتصادي الرخيص)**، اما تقسيم العمل فهو قائم على ان «اليمين» (الاخوان المسلمون اساسا) يتطلع إلى الاستلاء على الحكم من خلال التغلغل فى مؤسسات الدولة(الجيش ، الشرطة، الاعلام ، التعليم) والمساومة مع الكومبرادورية الحاكمة وربما- اذا سمحت الظروف - الانقلاب ،كما حدث فى السودان) ، بينما «اليسار» يتطلع هو الاخر إلى الاستلاء على الحكم ولكن من خلال أستخدام وسائل العنف والارهاب ، الامر الذي يضعف بدوره قدرة مؤسسة الدولة على مواجهة التغلغل من اليمين.

وفى هذه الظروف يعلم اليمين تماما ان المجموعات «الجذرية» لا مستقبل لها ، فهى اداة يستغلها مؤقتا إلى ان يصل للحكم فيقوم بتصفيتها تماما كما حدث فى أيران.

افهم تماما عواطف الشباب الثائر الذى ينضم إلي الحركات الإسلامية الجذرية ظاهريا ، فأن غضبه هو غضبى وغضب كل من لا يقبل الواقع الراهن المقيض والمستقبل المسدود تماما، ولكن هذا الدافع السليم لا يكفى في حد ذاته ليكون أسلوب الثورة فعالا ، بل رأيت أن هذا الأسلوب يخدم موضوعيا مشروعا اخر غير المشروع الذى يتصوره هذا الشباب الثائر فى ذهنه ، يخدم مشروعا رجعيا حليفا للاستعمار هو اسلوب نافع فى إدارة الأزمة لا غير ، وإذا سمحت لي المقارنة التاريخية اشبه هذا الشباب الثائر بالفوضويين الذين ظهروا في اماكن اخري إلى جانب وعلى هوامش الحركة العمالية.

الخطأ الاستراتيجى هو اعتبار أن مرحلتنا هى مرحلة تدعو إلى المنافسة من أجل الاستيلاء على الحكم بينما هذا الاستيلاء لا معنى له طالما لا توجد فى الساحة قوة اجتماعية شعبية تستطيع أن تفرض نفسها على القوي الأخرى الداخلية (سواء كانت تتجلى فى نظم الحكم أم فى بديل الإسلام السياسى وهما وجهان لنفس العملة) والخارجية .الاستعمار الذى يقوم وراء هذين البديلين) **فالمرحلة الراهنة هي مرحلة إعادة بناء هذه القواعد الشعبية الغائبة تماما حاليا قبل التفكير في الاستلاء على الحكم او المشاركة معه من اجل دفعه نحو التقدم.**

اما الأسباب التى تجعل هذا الشباب الثائر يختار الاسلام السياسى فهي تبدو لى واضحة تماما ولها سبب موضوعى يرجع إلى تهميش المجتمعات العربية فى العالمية الجديدة. هذا التهميش يتجلى بدوره في غياب ارضيات حقيقية يمكن انطلاق النضال منها ذلك لان التهميش فى الاطار العالمى ينتج تهميشا على صعيد داخلى .ان **الأغلبية المتزايدة من قوى العمل لا تنخرط فى مؤسسات إنتاجية ذات شأن ، فالعامل لا يستطيع أن يناضل من أجل تحسين أموره في الإنتاج ، ويجد وسائل معيشته فى الاندراج فى تلك الأعمال التي سميت «غير شكلية» وهى ذات طابع غير مستقر وفى كثير من الاحيان غير منتج حقيقة. وهذه الاوضاع تغذى بدورها ما اسميته «انفتاح الفقراء» إلى جانب انفتاح كبار الكومبرادور ، وبالتالى تهيئ الجماهير لقبول مبدأ سيادة السوق كما تغذى البحث عن الحلول الفردية لتحل محل العمل الجماعى ،وهذه الاوضاع هى المسئولة اذن عن ظاهرة عامة نجدها فى جميع اقطار «العالم الرابع» المهمش وهى هجرة النضال من ارضية الواقع الاجتماعى الغائبة إلى سماوات البديل «المطلق» ذى الطابع الثقافوى أو الدينى .**

إعادة بناء شبكة من القواعد الشعبية تعمل فى الساحة هى اذن نقطة الانطلاق الضرورية التي لا مفر منها .لن اقترح هنا برامج مختلفة يمكن ان ترسم الاهداف المرحلية المباشرة الآنية لهذه الشبكة. اكتفى بالقول انها لا يمكن ان تقتصر على تحليل الواقع - مهما كان هذا التحليل ضروريا - دون ترجمة استنتاجات هذا التحليل إلى أشكال تنظيمية مناسبة للعمل بغرض تحقيق انتصارات فمهما صغرت ومهما كانت جزئية مبعثرة فى مجالات عديدة غير مرتبطة بعضها ببعض فى المرحلة الاولي ،فانجاز هذه الانتصارات على ارضية واقع المعيشة اليومية للجماهير هو الشرط لإعادة مصداقية القيادات وإخراج هذه القيادات من الجماهير نفسها وعودة الأمل فى صفوفها ، ثم بعد أن تكون هذه الإنجازات قد تحققت نستطيع أن نفكر فى استراتيجيات تهدف إلي تحقيق النقلة الكيفية فى مسيرتنا الطويلة.

الهدف الديمقراطى يتناقض مع منطق الرأسمالية.. ويمثل ميولا للاشتراكية..

"اللحاق" بالرأسمالية...مشروع "طوباوى" مستحيل....

ظاهرة العسكرة.. قراءة جديدة (٣)

العسكتاريا: مرحلة تاريخية أم مرض العصر؟

د. محمد عصفور

في ١٩٧٨ نشرت مؤلفي «البوليس والدولة- الأصول القانونية والسياسية والإدارية الممهدة لقيام الدولة البوليسية المعاصرة». وقد نبهت في ختام هذا المؤلف الى أن مايجري اليوم في عالمنا المعاصر ومايسمى بثورة التكنولوجيا يهز بعنف الأصول القديمة والنظريات التقليدية، وهو قد جعل لغة العلوم السياسية لغة غير مفهومة. فتقسيم الحكومات على أساس طبيعة العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لم يعد مجديا، بعد أن صار مبدأ الفصل بين السلطات نفسه محلا للهجوم المتواصل ومخالفا في التطبيق، بل إن الوثيقة الدستورية نفسها غدت قصاصة ورق في معظم الديمقراطيات. ذلك أن السلطات التي تمارس في المجتمع لم تعد السلطات السياسية المحددة دستوريا، حيث يوجد فوق الدستور الرسمي وضع فعلي يغمر التنظيم السياسي إن لم يحجبه أو ينحيه كلية. لانه على الرغم من قيام سلطات شعبية وسياسية المفروض ان تمارس حقوقها أو اختصاصاتها الدستورية، **الا أن السلطات الفعلية قد انتقلت إلى الشرائح الاجتماعية الجديدة التي تتولى مراكز القيادة في المجتمع وهي العسكريون** والتكنوقراطيون والبيروقراطيون. ووجه الخطر في هذا الوضع الجديد أن هذه الشرائح تمارس السلطة دون أية مسئولية دستورية، حتى لقد طالب البعض بواقعية سياسية تعترف لهذه الشرائح بوضعها السياسي الممتاز حتى لاتمارس السلطة دون مسئولية.



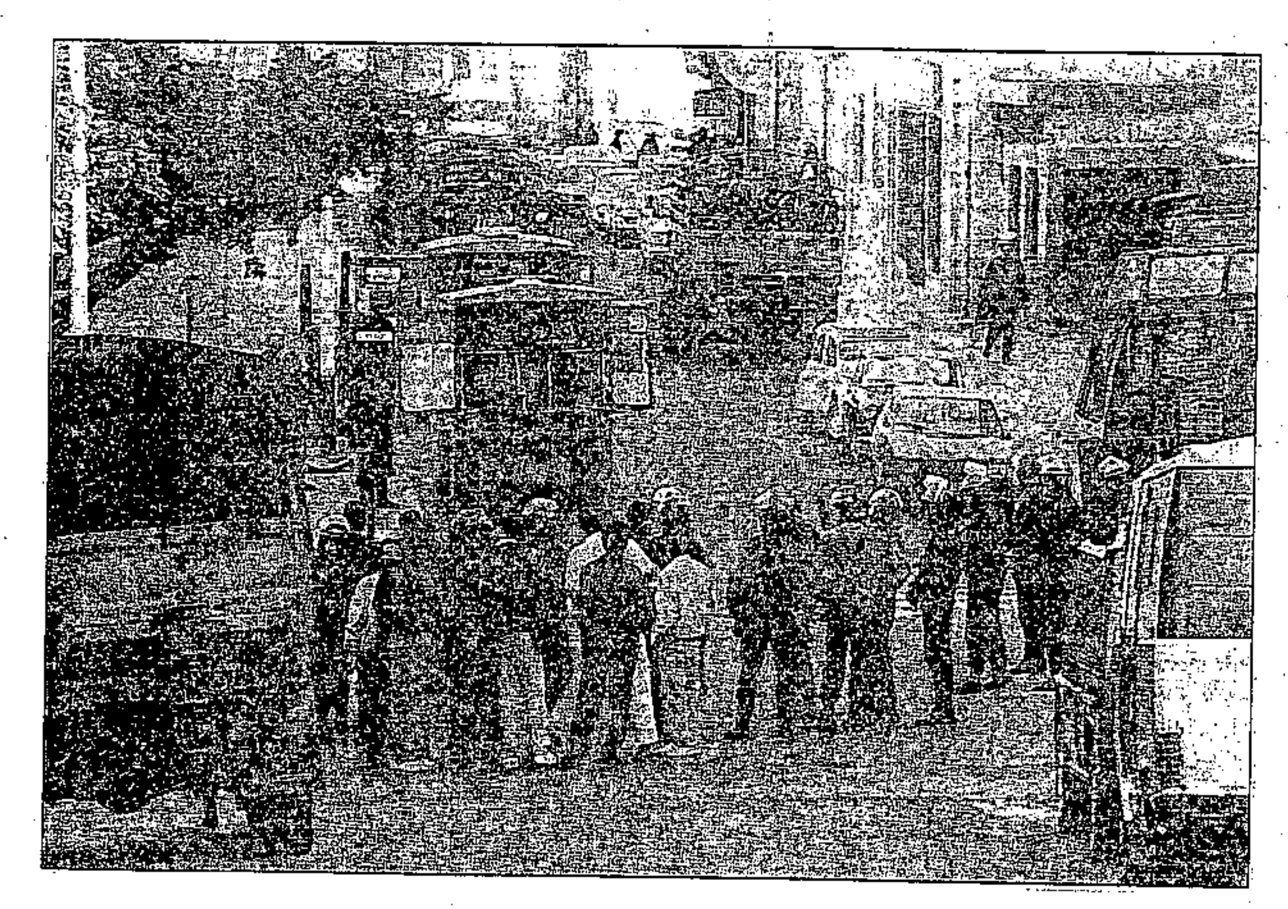
جورج بوش

فضيحة إيران جيت

عندما يلبس التاريخ.. البذلة العسكرية

يصف الكاتب الفرنسي- التونسي الاصل- **ميمي**- كيف أصر الثوار العرب على لبس الكاكي (املا في ان يعاملوا بقوانين الحرب). وهو يوضح الدلالة العميقة لهذا الإصرار بقوله «**انهم بذلك طالبوا بان يتمثلوا او يتشبهوا في ملبسهم بالتاريخ لمن أسف أن التاريخ يلبس بذلة عسكرية**» (كتب هذا الوصف في ١٩٥٧). ومنذ هذا التاريخ لم يخلع التاريخ بذلته العسكرية وإنما أضاف إليها خوذة، ووضع عل صدره نياشين وأوسمة بقدر عدد المعارك الدموية التي خاضتها الشعوب وكانت معظمها حروب إبادة بين قوات غير متكافئة. غير أن **ظاهرة العسكرة لم تبلغ من القوة والانتشار ما بلغته منذ سنوات قليلة. والأمر واضح كل** الوضوح في دول العالم الثالث التي تجري فيها الانقلابات المفاجئة بين ساعة أو أخرى، سواء بصورة تلقائية أو بتحريض ومعاونة دولة عظمى، غير أنه من الخطأ التوهم بأن الدول العظمى (ديمقراطية غربية أو اشتراكية شرقية) قد نجت من مرض العصر وهو سيطرة العسكرة على مقاليد الأمور.. ذلك أن توتر الموقف الدولي وشحنه بأخطار المصادمات والحرب والتطور التكنولوجي المذهل في مجال التسليح الذري أضاف إلى مبررات العسكرة وازدياد سلطاتها مبررات أخرى، تجعل البلاد دائما في حالة توتر وتعبئة مستمرة ولم يعد الوجود العسكري أو نفوذه مقصورا على حالة قيام الحرب، وإنما صار ضروريا للتجهيز في فترة السلم المسلح لحرب قد تنشب في أية لحظة ولو بطريق الخطأ.

يضاف إلى ذلك أنه بينما كان السلطان العسكري في الماضي ينصب على القوات المحاربة وأسلحة القتال أصبح الآن يتسلط على حياة الشعب كلها في كافة مجالاتها، **وأخطر من ذلك هيمنته الكاملة على اقتصاديات البلاد وصناعاتها وأبحاثها العلمية** ولهذا السبب لم يعد من الجائز القول أن التاريخ وحده هو الذي يلبس البذلة العسكرية أو أن السلطان تسرب إلى المهندسين والعلماء. وإنما **صار العلم**



الجيش الجزائري يسيطر على العاصمة

والسياسة والإدارة والفن انفارا فى النهلق العسكرى الذى يحتوى العالم كله بين ذراعيه!.

تدفعنا إلى إثارة هذا الموضوع هذه الانقلابات العسكرية العديدة التى حولنا والتى صارت فى دول العالم الثالث الاسلوب العادى فى انتقال السلطة أو تداولها وذلك باسقاط حكم واحلال العسكر فى السلطة. وقد يتم الانقلاب العسكرى داخل نظام عسكرى قائم بالفعل عندما يصل هذا النظام إلى طريق مسدود فتبادر فرقة أخرى من العسكر إلى القيام بانقلاب منعا للشعوب المدنية من أن تسقط هذا النظام، وإذا كانت الانقلابات العسكرية بما يصاحبها من سيطرة العسكر تثير القلق والانزعاج، فلأنها تعنى فى دول العالم الثالث الخراب الاقتصادى والنهب والسلب والطغيان والتدهور، وعلى الرغم من أن العسكرة ظاهرة عالمية لاتنجو منها الدول الكبرى فإنها لاتحدث فى هذه الدول الكبرى والراسخة فى الديمقراطية ذات الدمار الذى تحدثه فى دول العالم الثالث.

بروز الدولة العسكرية فى أشهر الديمقراطيات

المفزع أنه فى أشد الديمقراطيات الغربية تأكيدا لهيمنة السلطة المدنية على السلطة العسكرية (ونعنى الولايات المتحدة الأمريكية)، صرع هذا المبدأ، وأن ظل الشعب مخدرا بأحلام القرن التاسع عشر الليبرالية. فقد جاء فى حكم قضائى مر عليه أكثر من مائة عام: «**أن نظام حكمنا يناهض الحكم العسكرى المطلق، ولقد عارض مؤسسو هذه الدولة الحكومات التى تضع بين يدى شخص واحد السلطة فى أن يضع القوانين وأن ينسرها وأن يطبقها، فالمبدأ المقرر فى كل شعب حر هو أن القانون وحده هو الذى يسود، وأن على السلطة العسكرية أن تخضع له دائما. إن الخوف من الحكم العسكرى تمتد جذوره فى شكل حكومتنا. وسيادة السلطة المدنية على السلطة العسكرية هى بعض تراثنا الضخم، وهى قد جعلت من الممكن بلوغ درجة عالية من الحرية ينظمها القانون أكثر مما ينظمها الهوى، حيث لايمكن فى الغالب المواءمة بين الحريات المدنية والمقتضيات العسكرية ولذلك يجب أن نكون على يقظة دائمة ضد أي تعسف فى استعمال أية سلطة عسكرية أو غيرها من شأنها أن تؤدى إلى تحطيم مقوماتنا وحرياتنا**» وقد أكدت المحكمة الاتحادية العليا هذه الأصول فى حكم حديث نسبيا مشيرة إلى أن الذين وضعوا الدستور قد ضمنوه هو وتعديلاته خوفهم العميق من السلطة العسكرية وعدم ثقتهم فيها.

غير أن هذه الأحكام والتحذيرات تبددت فى الهواء، عندما انتقلت الأمة الأمريكية من مرحلة التحرر إلى مرحلة الامبريالية العالمية، فقد انتقلت السيطرة السياسية من المؤسسات الدستورية ورؤساء الدولة إلى المؤسسة العسكرية وأجهزتها الأمنية داخلية وخارجية، **ولعل فضيحة إيران جيت أقوى شاهد على كسرف المؤسسات**

الدستورية وغلبة مجلس الأمن القومي الذي جعل من الرئيس الأمريكي ألعوبة في يديه، ومن المؤسف أن الرؤساء الأمريكيين السياسيين لم ينتبهوا إلى التحذير الذي أطلقه الرئيس **دوايت أيزنهاور** (هو أحد العسكريين القلائل الذين تقلدوا الرئاسة الأمريكية) من هذه العسكرة المقوضة لأصول الديمقراطية .

«إن التجربة الأمريكية اليوم هي هذا الترابط بين مؤسسة عسكرية هائلة وصناعة أسلحة كبرى والتأثير الشامل لذلك (اقتصادي وسياسي بل وحتى روحي) تشعر به في كل مدينة وفي كل ولاية وفي كل مصلحة حكومية اتحادية . وإن كنا نعترف بحاجتنا القصوى إلى كل هذا التطور غير أنه لايجوز أن نغفل معقباته الخطيرة، ذلك أن كل جهدنا ومواردنا وحياتنا بل وتركيب مجتمعنا نفسه تتأثر حتما، في مجالسنا الحكومية يجب أن نقف ضد اكتساب هذا المركب أو المجتمع الصناعي العسكري لنفوذ غير مبرر سواء كان مطلوبا أو غيرمطلوب فثم جو مشجع على الارتفاع المخرب لسلطة منحرفة وسوف يستمر هذا الجو ويجب علينا أن لانسمح لهذا المركب أن يعرض حرياتنا وعملياتنا الديمقراطية للخطر.».

وإذا كانت أصول الديمقراطية الأمريكية قد قوضها غزو النفوذ العسكري وتسلطه، على أداة الحكم، فإن المشهد نفسه وأن كان بصورة أخرى حدث في النظام السوفيتي ذلك أن ثورة التكنولوجيا بالإضافة إلى ضرورة مواجهة العالم الرأسمالي قد قربتا كثيرا بين الدولتين الرأسمالية والسوفيتية والواقع أن أكثر من محلل سياسي قد لاحظ أن جوهر **الدولتين واحد وهو جوهر إداري بيروقراطي يسيطر عليه العسكر والتكنوقراطيون.** وخلافا للنظرية الماركسية التي تنبأت باختفاء المجتمع الطبقي وقيام مجتمع اللادولة الذي يختفي فيه القهر والإكراه ظلت الدولة السوفيتية مجتمعا طبقيا، وشأن كافة المجتمعات التكنوقراطية الشمولية ازدادت الدولة قهرا وإرهابا. وقلنا منذ حوالي ثلاثين عاما أنه إذا قدر لعالم الغد أن يكون عالم وفرة بسبب التسيير الذاتي للآلات، فإن مشكلة الطبقات الاجتماعية (القائمة على أساس الملكية الخاصة والعمل البشري) لن تثور بنفس الحدة التي ظهرت في القرن التاسع عشر، ذلك أنه إذا كانت الآلة هي التي ستقوم بمعظم المجهود (تفكيرا وطاقة عمل) فإن التقسيم الطبقي على أساس اغتصاب فائض القيمة لن يكون له محل، بل إن المجتمع الطبقي (إذا كان سيتحدد له قيام في شكل آخر) لن يكون النموذج القديم الذي قامت على أساسه الفلسفة الماركسية سواء في جزئها الخاص بالمادية التاريخية أو في جزئها المتعلق بالصراع الطبقي أو نظرية فائض القيمة.

إن بداية صحيحة لفهم ظاهرة العسكرة، لابد وأن ترجع إلى أصولها التاريخية وتتبعها حتى عصرنا الراهن، ولذلك **فإن الحقيقة الأولى التي يجب تأكيدها في هذا الشأن هي سيطرة العسكر على المجتمع الإنساني منذ نشأته الأولى وظلت هذه السيطرة أكبر الأخطار التي تهدد الحكم الديمقراطي المدني،** ولذلك كانت أعقد المشكلات التي واجهت الفكر السياسي والدولة الديمقراطية الحديثة هي تحديد الصلات السليمة بين السلطتين المدنية والعسكرية ،وكان المبدأ الأول الذي تقرر في هذا الشأن هو خضوع القوة العسكرية أو الجهاز العسكري لسلطة الحكم المدنية ويظل هذا الخضوع قائما حتى في حالات الحرب وإعلان الحكم العرفي. وإذا كان تقرير هذا الأصل يسيرا من الناحية النظرية إلا أنه في التطبيق واجه صعوبات بالغة تمثلت في إقرارات دستورية وانقلابات عسكرية في أكثر من ديمقراطية إلى أن انتهينا اليوم إلى وضع واقعي قلب كل الموازين وأهدر كل الضمانات وعصف بكل التقاليد، وذلك في الصلات بين سلطة الحكم المدنية وجهاز الدولة العسكري. فهل هناك حلول ممكنة يمكن الوصول إليها لمواجهة هذا الموقف الصعب؟

سيطرة العسكرة أكبر الأخطار التي تهدد الحكم الديمقراطي المدني

**

العسكريون والتكنوقراطيون والبيروقراطيون يتولون قيادة المجتمع.

**

التاريخ يلبس بذلة عسكرية.

إن الجواب الجاهز لدى العسكريين هو الديمقراطية العسكرية.

ولايمكن أن يكون هذا النظر دفاعا عن العسكرية أو تبريرا لها، وإنما القصد منه تأكيد بعض حقائق العصر والتي تكشف عن أن التاريخ الآن (بل ومنذ أقدم العصور يرتدي هو (وكل نشاط إنساني) البدلة العسكرية وقد حان الوقت الذي يكون فيه من الضروري للمفكرين والعلماء والسياسيين إعادة النظر في السياستين الداخلية والخارجية لدول العالمين الثاني والثالث ومناقشة النظريات التقليدية قانونية وسياسية واجتماعية دولية كانت أو قومية، وذلك كله في ضوء حقيقة فاجعة من حقائق العصر هي أن مصير الشعوب للعالمين الثاني والثالث ودولهما كان مرهونا قبل سقوط الاتحاد السوفيتي بطبيعة العلاقات العسكرية بين القوتين العظميين، وإن كانت ما تتمتع به هذه الدول من استقلال ضئيل(اقتصادي وسياسي) كان في حقيقته تبعية تفرض عليها هيمنة أو وصاية أو نفوذ إحدى القوتين العظميين اللتين تعتبران الفلكين اللذين تدور فيهما سائر دول العالم.

ولعل أحد مظاهر هذا التخلف الفكري الذي نعاني منه في عالمنا الثالث هو الذي يدفع مفكرينا إلى تصور أن معالجة ثورة التكنولوجيا وأحكامها لقبضة العسكرة أمر يمكن أن يتم من خلال نظريات سياسية تقليدية في السلطة والديمقراطية والأشكال التي ألفناها لنظم الحكم، بينما تنسف التكنولوجيا العسكرية تلك النظريات جميعا كما تنسف معها الفلسفة السياسية الماركسية التي تتنبأ بذبول سلطة الدولة وقيام مجتمع بدون سلطة حيث تقوم مقامها إدارة الأشياء، فإذا بالبشر يواجهون بسلطة متعاظمة للغاية للدولة لم يسبق لها مثيل، مدججة بأحدث الأسلحة التكنولوجية وتحت هيمنة أعتى بيروقراطية في التاريخ ونعني بها البيروقراطية العسكرية، ولكن هل يعني ذلك اليأس من تقييد هذه السلطة على نحو ما تم تقييد سلطة الدولة القومية من قبل والتي كانت تتستر وراءها سلطة رأس المال الرهيبة؟

لاشك أن هناك حلولا ممكنة تواجه هذا الموقف الصعب.





فيلم الغرقانة لمحمد خان..

تشاؤم العاشقين.. للوطن!



لم يعرف الجمهور من قبل أن المخرج **محمد خان** يستطيع أن يخرج من بحر **الطبقة المتوسطة** وهمومها، وهو الذى اختار عامداً أن يغوص الى أبعد ما تستطيعه إمكانيات السينمائية ليكشف عن عالم هذه الطبقة : عن الواقفين على شواطئها، وعن الغارقين فى أمواجها، وعن القابعين فى مرافيها القديمة، متسترين من العاصفة ببعض أكواخ فقيرة لا تصمد كثيرا للريح، وعن القادمين إليها والراحلين عنها..

لكن **محمد خان** مع فيلمه **«الغرقانة»** يذهب هذه المرة إلى بعيد، إلى عالم يستشرف حدود الميتافيزيقا لكنه يقف أيضا على أرض الواقع، يتحدث عن الأفكار المجردة لكنها تتجسد على الشاشة من خلال الحواس والغرائز، وهو يحاول أن يمسك بجانب غامض من النفس البشرية، فى طموحها إلى الانعتاق من كل أشكال العبودية من أجل تحقيق الذات، لكنها تصطدم فى كل مرة بعوائق يصنعها البشر أنفسهم، ويضفون عليها هالة مصطنعة من القداسة.

ربما لم يجسر من بين السينمائيين المصريين على ارتياد هذا العالم، بقدر كبير من الشجاعة على طرح الأسئلة حول ما نتصوره أمورا بديهية، ليكشف عن زيف الإجابات الجاهزة، إلا **رأفت الميهى** فى فيلمه **«للحب قصة أخيرة»** (١٩٨٦)، وهو واحد من أكثر أفلام **الميهى** - بل من أكثر أفلام السينما المصرية كلها - صدقا ورهافة حس، لكنه يتوارى للأسف إلى جانب الإبهار الذى حظت به أفلامه التالية بسخريتها وجموحها البالغين .وقد لا تلمس - للوهلة الأولى - بعض الملامح المتشابهة بين **«للحب قصة أخيرة»** و**«الغرقانة»**، لكن النظرة المتأملة سوف تعثر على الكثير من الوشائج بينهما، ولعل أكثرها إيحاء ودلالة - من بين عناصر عديدة أخرى - هو اختيار المكان، الذى يبدو منعزلا عن العالم، فى نفس الوقت الذى تربطه به بعض خيوط قليلة قوية، وكأن تلك العزلة - حيث لا طريق للهروب- تعبير عن قسوة مواجهة الإنسان للقوى المتصارعة التى تتنازعه وتسوقه سوقا إلى مصيره.

افتتاحية السيمفونية البصرية

هذا هو المكان وإيحاءاته الميتافيزيقية الذى أوحى **لمحمد خان** أن يذهب الى مدى أبعد كثيراً مما ذهبت إليه قصة **حسن شاه**، فمن خلال سيناريو **مصطفى محرم**، وتصوير **محسن نصر**، وموسيقى **راجح داود**، تحولت **«الغرقانة»** على يد المخرج **محمد خان** إلى اسم قرية نائية على شاطئ البحر، لكنه الاسم الذى يحمل إشارة قوية إلى الحياة والمصير اللذين تعيشهما بطلة الفيلم .لكن موهبة **محمد خان** الحقيقية ليست مجرد تنفيذ سيناريوهات لم يكتبها، بقدر كبير من الإجادة التقنية، وإنما فى بحثه عن «الرؤيا» من خلال«الرؤية»، حيث تحتل اللغة البصرية الجانب الأهم مما تراه على الشاشة، لكنها لا تصبح أبدا «بهلوانيات» سينمائية، وإنما تجسيدا لشريط السليولويد الذى يجعل من البصر والبصيرة كلا واحدا.

لو فاتك المشهد الذي تتزل عليه عناوين الفيلم، أو لم تقرأه قراءة واعية متأنية، فربما عجزت عن أن تمسك بجوهر الفيلم، فى أسلوبه ومضمونه على السواء، فهذا المشهد أقرب الي أن يكون قسم« العرض»، فى قالب السوناتا الموسيقية حيث تسمع الألحان الرئيسية التى سوف تقوم عليها السيمفونية بأكملها، وتظل تدور حول مقامها الموسيقي،وهى إن طافت بالعديد من المقامات، فسوف تعود فى النهاية إلى المقام الرئيسي، لتستقر على نغمة القرار.

من خلال تلك اللقطات الافتتاحية القصيرة المتوالية، كأنها ضربات الفرشاة السريعة، يقدم لك الفيلم مستويات عديدة من الصراع، يختلط فيها الواقع والرمز، ويتحد من خلالها الإنسان والطبيعة، وتتشابك هموم الحياة اليومية مع عالم ما وراء الطبيعة، وتمتزج فيها لواعج العشق وأحزان السياسة! إنك لتتعجب منذ اللقطة الأولى كيف ترى تلك الشجرة الوحيدة المتوحدة النابضة بالحياة، في هذا المكان القاحل، حيث تتصارع الصحراء مع مياه البحر كأنه الصراع بين نوعين من الموت تواجههما القرية النائية. ومن بعيد تبدو في عمق البحر سفينة غارقة، قديمة محطمة، فلا تعرف إن كانت قد انتهت إلى هذا المصير لانها أرادت أن ترسو على شاطئ من الرمال لا يرحب بها، أو لأنها كانت تحلم بأن تمخر عباب البحر فتحطمت على صخوره، إنه البحر الذي يمثل الخطر والملاذ في وقت واحد، ومن هذا البحر يأتي الفارس سعد (**محمود حميدة**) على جواد أشهب، يردف خلفه البطلة وردة(**نبيلة عبيد**) وهي تقف حتى ركبتيها في الماء مرتدية ثيابا حمراء، وشعرها ينسدل على وجهها المفعم بالحيوية، كأنها كانت في انتظاره ليأخذها من حيث أتى، إلى حيث يتلامس الأفق مع سطح مياه البحر.

إن تلك اللقطات التي تبدو أشبه بالحلم، تتعارض مع لقطات أخرى، داخل المشهد الافتتاحي ذاته، نرى فيها البطلة بثيابها البدوية السوداء، وقد غطى النقاب عينيها فلم يترك إلا شعاعا غامضا من الحزن ينبعث منهما، تسير في الصحراء، حتى تصل إلى بيوت القرية المتناثرة التي أطبق عليها الجبل من بعيد، وفي قلب القرية تتمتم جارتها الشابة هلالة(نهلة سلامة) إلى زوجها فريح (حمدي الوزير) ببعض كلمات نعرف منها أن وردة كانت محط أنظار القرية، لولا انها فقدت أزواجها الواحد بعد الآخر، وها هي اليوم تبدو قريبة الشبه بالأرملة في رواية **كازانتزاكس «زوربا»، تحيا حالة من ظمأ** لا يرتوي، يشعر به الرجال بدورهم يستعر في جوفهم إذا ما طافت بخيالهم، لتثير غيرة نساء القرية حقدا على جمالها.

في مجموعة ثالثة من اللقطات، تسير وردة وأمها (ناهد سمير) إلى عمق الجبل الموحش، حيث يقيم حجاب (**أحمد توفيق**)، الذي يقيم من نفسه وصيا على قبر الشيخ الغامض «مسبحلات»، يجمع العطايا والهبات مقابل بركاته المزعومة، وفي داخل الضريح الحجري الشائه تتوقف الكاميرا عند أكداس الأواني والطعام والملابس الملونة، تلك التي يقتطعها الفقراء من أقواتهم القليلة،توسلا إلى صاحب الضريح وحاجبه «حجاب»، لكي يستجيبا لدعائهم وشكاواهم.

من الوجودية إلى السياسة

تلك هي العناصر الأساسية التي تصنع عالم «**الغرقانة**»، أو جسرها **محمد خان** ببلاغة سينمائية رفيعة خلال نزول العناوين في مشهد لا يستغرق إلا دقائق قليلة، لتخلق الدراما من تصارع تلك العناصر، التي تبدو محورها البطلة«**وردة**» ضامئة، يانعة لكنها على وشك الذبول، بين البحر الواسع حيث الحلم بالارتواء بماء مالح لايشفي غليلا، وصحراء قاحلة تخيم عليها روح عدوانية تنبعث من أرض لاتنبت مايسد رمق الأحشاء ويروي عطش الجسد، وجبل صخري صامت قاس، تسكنه الوحوش والزواحف، ويرقد فيه الضريح المزعوم وحاجبه الدجال.

بل إن **محمد خان** يذهب إلى مدى أبعد، حيث يخلق توحدا بين «**الغرقانة**» البطلة و«**الغرقانة** » القرية، فإذا كانت أزمة وردة تمضي على المستوى الوجودي، فإن أزمة القرية تكتسب بعدا سياسيا، ومن تفاعل الأزمتين معا يبدو الواقع أكثر وضوحا، وإن انتهى إلى مستقبل أكثر تشاؤما. وهل هناك غير التشاؤم طريق لتلك الحالة من الحصار، بالمعنى المادي والمعنوي معا، الذي نعيشه في عالم «**الغرقانة**»؟ بل لعل هذا التشاؤم- بالإضافة إلى كثافة البلاغة البصرية، وصعوبة تذوق الجمهور العادي للرموز الوجودية والميتافيزيقية- من بعض أسباب عدم نجاح الفيلم لدى القطاع الأكبر من الجماهير، الذين ذهبوا لمشاهدة نجمتهم **نبيلة عبيد**، التي اعتادت في معظم أفلامها أن تقدم لهم نبيلة عبيد، فلم يجدوا إلا ممثلة تدخل بموهبة حقيقية تحت إهاب «وردة»، الغارقة بين جفاف رمال الصحراء، وملوحة البحر.

بحث الجمهور عن «الحدوتة»، فإذا به أمام **عالم سحري غامض،لايستطيع الدخول إليه إلا من يمتلك مفاتيح الرمز**، ليمضي راضيا في الطريق الوعر مع **محمد خان** ويتسلح بقدر كبير من الشجاعة مع النفس لكي يعيد التساؤل حول أكثر الأمور حساسية في عصر الراهن. ولعل «**الغرقانة**» في هذا المجال يبدو للوهلة الأولى وكأنه النقيض الكامل من «**مستر كاراتية**»،الذي هاجمه بعض النقاد لمغازلته الجماهير، وقد يتعرض «**الغرقانة**» لهجوم مماثل بسبب تجاهل الجماهير. لكن الفيلمين في الحقيقة ليسا إلا وجهين لعملة واحدة، هي **اهتمام صانعه، وهمه الدائم، بالوطن الذي يعيش حالة من الألم، لاتدري إن كانت آلام المخاض أو الاحتضار!**

وإن شئت أن تلخص «حدوتة» الفيلم في سطور قليلة، فهي أن **حجاب** سوف يستأثر **بوردة** لنفسه، بعد أن توقظ فيه المرأة



نبيلة عبيد

الجميلة نيران الشبق التي استحالت لديه رمادا، فتجده يضفى على غرائزه البهيمية تجاهها هالة كهنوتية زائفة، يستمدها من ادعائه بأنه ينفذ أوامر الشيخ صاحب الضريح، والذي يتكسب حجاب من وراء توزيع «بركاته» على أصحاب الحاجات، لكن الاقتران بين حجاب ووردة لن يسفر إلا عن عجز الرجل العجوز، ولن يثمر إلا طفلا أبكم يحدق في الأشياء، كأنه ينظر إلى فراغ، فيتخذه الأب الدجال وسيلة جديدة تؤكد زعمه على الاتيان بعجائب الأمور، في رحاب الضريح وردفات الشيخ المزعوم.

وهكذا سوف يظل حلم وردة بالفارس يراودها في المنام، حتى يأتيها فارسها على جواد، فيما يشبه اليقظة، وبينما يبدو أن غريمتها هلالة تريد أن تأخذ الفارس لنفسها، رغم ادعائها الفضيلة، واتهامها لوردة بإغراء الرجال واغوائهم، ورميها إياها باللعنة، فإن الفارس يختار وردة عامدا لكي يقترب منها، فتذهب معه إلى فندق القرية السياحية القريبة، حيث ينفتح أمامها عالم جديد، بخيره وشره، تتكسب منه بعض قروش قليلة ينتزعها منها حجاب الذي أصبح قميئا، فلايزيدها منه إلا جفاء واحتقارا.

وفى لحظة تبدو كالقدر المحتوم، تقترب وردة من الفارس، وكأنها تبحث عنده عن تحقيق حلمها بالارتواء، بينما يكون طفلها يمضى إلى عمق البحر حيث يغرق، وتتجمع القرية للانتقام من العاشقين، فيختفى الفارس فى الأفق كما ظهر للمرة الأولى، تاركا وردة لمصيرها، غارقة فى الماء على يد حجاب، الذى يأمر تابعه بأن يحمله إلى الضريح، ليعاود ممارسة سلطانه وسلطاته من جديد.

بين العطش والغرق

ربما قد تبدو قصة فيلم **«الغرقانة»** بمعالجة **محمد خان** أقرب إلى الرمزية منها إلى الواقعية، وهو ما يثير علامة استفهام أو تعجب فى مسيرته السينمائية، لكنه الرمز شديد الاقتراب من قضايا ربما ليست هناك طريقة لمعالجتها- فى مناخ تسيطر عليه القيود الفكرية المتخلفة- إلا الغرق فى بحار من الغموض والتخفى وراء لغة سينمائية هى أقرب إلى الشعر، بصوره المركبة وايحاءاته متعددة الدلالة.

من الصعب- وربما من الخطأ- أن تعطى لكل شخصية بعدها الرمزى المباشر، فسوف يحيل ذلك الفيلم كله إلى نوع من المعادلات الرياضية، لكن رسالة الفيلم سوف تصل إليك



نبيلة عبيد ومحمود حميدة فى الغرقانة

من خلال ما ينجح فى تحقيقه من كثافة شعورية، لاتفصح عن نفسها إلا من خلال لغة سينمائية شديدة التعقيد، تقتضى أن يشاهد المتفرج الفيلم مرات عديدة.

فذلك الصراع بين الصحراء القاحلة والبحر المالح، بين الأفق المترامى والجبل الشامخ، بين ظمأ الأحاسيس والغرائز وجفاف النظام الأخلاقى الزائف، بين حجاب العاجز الدجال الذى يسيطر على وردة والقرية كأنه الرائع الذى يقبض على كل شىء، وهذا الفارس الشاب الذى يبدو كالحلم الجميل لكنه يتحول إلى كابوس، بين أمومة وردة تجاه طفلها المشوه ورغبتها فى تحقيق ذاتها فى اللحظة التى يغرق فيها الطفل، بين قرية صحراوية لاتجد الكفاف وتعيش على الأوهام وتتسلح بقيم ذكورية زائفة، وقرية سياحية يضطر فيها الناس لتغيير جلودهم ليصبحوا خدما تابعين للباحثين عن المتعة، هذا الصراع المحتوم الذى يدور على مستويات عديدة هو موضوع فيلم «الغرقانة».

إنه صراع تخيم عليه روح التشاؤم الطاغية، لأن وردة فى الحقيقة -كما أرادها محمد خان- حائرة بين وهم ووهم، وربما كان التشوش فى تلقى رسالة الفيلم ناشئا عن التصور التقليدى -كما فى معظم أفلامنا- بأن البطلة تهرب إلى العشيق الوسيم من الزوج الفظ، لكن الحقيقة أنهما كلاهما- العشيق والزوج- لايتيحان لوردة أن تحقق ذاتها وتحصل على حريتها..

إن أردت أن تبحث عن الرسالة الحقيقة للفيلم فلا تذهب إليه بتصورات مسبقة أو أفكار جاهزة، قاطعة مانعة، ولتتأمل بلاغته السينمائية التى لاترمى إلى الإبهار، وإنما إلى الإيحاء بدلالات شاعرية قاتمة، تجمل وردة أكثر من أن تكون شابة جميلة تعانى من الحرمان، فتلك المرأة الولود المفعمة بالحيوية والحياة لايمكن أن تنجب فى واقع قمعى مجدب إلا طفلا أبله أبكم، ينظر دائما إلى الفراغ،- أو قل إلى المستقبل- بعينين زائغتين غامضتين، كما لايمكنها أن تهرب إلى حلم الفارس الذى أتى من سراب البحر وإليه يمضى. ولتنظر إلى وردة وهى ترقص، كأنها مذبوحة من الألم، لأنها مثل قريتها الصحراوية تعانى من العطش، وحين يأتيها الماء تجد نفسها غارقة فى أمواج البحر، كأنها تلك المركب الغارقة التى تظهر دائما فى عمق الكادر، تحولت إلى حطام وهى لم تكد تغادر الشاطىء بعد. ألا تجد فى تشاؤم «الغرقانة» الذي يتخفى وراء الرموز، ويغلف نفسه بالغلالة الشاعرية، تشاؤما يشير إلى واقع مظلم، ومستقبل أكثر إظلاما، وألا تبدو «الغرقانة» التى تنتهى جثة طافية فوق الأمواج إلا الوجه الآخر عند «مستر كاراتية»، الذي يبدو انتصاره بالعنف والدماء انسحاقا وهزيمة حقيقيين لكل أحلامه؟ إنهما وجهان لعملة واحد، يعبر بها **محمد خان** عن عشقه للوطن، والمدينة، والقرية، والطبقة المتوسطة، والهامشيين، يتأملهم جميعا بعين الفنان وهم يعانون الذبول والهوان، ليس تعبيرا عن نظرة تشاؤمية مصطنعة، وإنما عشقا لمن يريد لهم ألا ينتهوا إلى مصير «الغرقانة».

لعبة الاختطاف

بين عبله كامل .. وحسين فهمي

زهرة لا تكبر في السجن ..!

عبلة الرويني

من البديهى أن إعادة الكتابة أو الاقتباس أو الإعداد المسرحى أمر لايقلل من قيمة المؤلف المسرحى. فتاريخ المسرح سلسلة من الإبداع فوق الإبداع الأول للنص.. هكذا فعلها **شكسبير.. وبريخت..** و**سارتر، وراسين، وجان كوكتو، وموليير،** و**مارون نقاش،** و**سعد الله ونوس**، وغيرهم.. فالرؤية التفسيرية وطبيعة المعالجة وأسلوب البناء المسرحى هو الإضافة الحقيقية التى تميز إبداع المؤلف المسرحى عن إبداع غيره..

من هنا لانجد مبررا لهجوم **لينين الرملى** على نقاد المسرح الذين لايقدرون اقتباساته المسرحية، فاستناده بمسرحية **(الحادثة)** . قصة الكاتب الانجليزى **جون فاولز** والتى قدمتها السينما العالمية باسم **(صائد الفراشات)** أمر لايثير أية حساسية مسرحية، فما يعنينا هو مافعله **لينين الرملى** عند معالجته للنص.. وماالذى أضافه فى رؤيته المسرحية.

على المسرح مستويان بصريان... فى الطابق العلوى فيلا عاصم **(حسين فهمى)** الأنيقة، وأسفل قبو الفيلا (البدروم) تغلفه الألوان الرمادية. والإضاءة الباهتة، والنوافذ الحديدية وباب حديدى ضخم وغليظ. ..هكذا وضع مهندس الديكور **أشرف نعيم** رؤيته التشكيلية لحالة الاحتباس التى تعيشها زهرة **(عبله كامل)** بعد أن قام باختطافها عاصم، لإجبارها على حبه من خلال فرصة التواجد اليومى والتواصل الإنسانى بينهما..

وبين المستويين (العلوى والسفلى) سلم خلفى صغير فى إشارة دالة لحركة (الصعود والهبوط) المشتبكة فى ثبات مع حركة (الخروج والدخول) التى حدثت للشخصية.. فليس متاحا للسجين إلا السكون فى (الأسفل)، والانزواء فى (الداخل) دون أدنى حركة للصعود أو الخروج. وبينما يتحرك **حسين فهمى** (عاصم) صعودا وهبوطا بين الطابقين، تظل **عبله كامل** (زهرة) طوال العرض المسرحى حبيسة الأسفل داخل القبو، لايتاح لها حرية الصعود إلى الطابق العلوى. إنه الثبات والتثبيت لحالة القهر الدائم، والحبس والاختناق والتى ينتقل فيها (لينين الرملى) من مجرد حادث اختطاف عادى إلى تلك العلاقة اليومية المتكررة، والقائمة على القهر والخوف والتسلط بين الرجل والمرأة. بين السجين والسجان..

إنه الانتقال من الواقع إلى الاستعارة بما يسمح بمناقشة واعية لقيمة الحرية فى سؤال مصيرى:

* **هل تخرج زهره من هذا القهر/السجن؟**
* **هل تتاح لها حرية الخروج؟**
* **هل تقوى على تحرير ذاتها؟**

هو سؤال العرض، أو سؤال الحياة القلق، وحين تواجه زهره ذاتها أمام الباب المفتوح فى نهاية العرض المسرحى، يظل عجزها التام، فلا تقوى على الخروج. لقد أصاب العجز روحها وأسكنها الاستسلام..

لحظة محملة بدلالات نفسية عميقة، مشحونة بالتوتر والخوف أمام سؤال المصير إنها النقلة النوعية فى وعى الشخصية. وهو ما كان بحاجة إلى أداء أكثر هدوء من عبلة كامل، وإلى إضاءة خاصة قادرة على تجسيد تلك القوة التأثيرية فى هذه اللحظة. خاصة وأن الإضاءة طوال العرض ساهمت بدور درامي وجمالي بارز لتجسيد الأجواء النفسية المتوترة وحالات القهر المحتم والانتقالات الزمنية. ويظل انعكاس الأعمدة الحديدية للنافذة على أرضية القبو، بظلاله الصفراء الخانقة إضافة جمالية ودرامية دالة، حتي برغم تأثيراتها الشديدة من عمل المخرج التونسى **(فاضل الجعايبى)** داخل مسرحيته **(فاميليا)** التى عرضت بمهرجان القاهرة للمسرح التجريبى.

بعجز (زهرة) عن الخروج وتحرير أعماقها، واختيارها البقاء داخل السجن، حتى بعد أن

أمسكت بمفتاح الباب الحديدي وامتلكته.. ثم تبادل الأدوار لتصبح هي السجان بينما عاصم يصبح هو السجين معها، بعد أن ألقت بالمفتاح خارج النافذة وهي تصرخ (**أنا خرجت ياعاصم**) معلنة في رقصة هيستيرية تحررها وانتصارها الزائف.. وهي رؤية تشاؤمية يتساوى خلالها السجين والسجان في علاقة جدلية أبدية.. محاصرين معا داخل قبو مغلق حيث لاحرية لأحد أبدا.. كلاهما في الحبس، مخرب الروح، مدمر لنفس، عاجز عن تحقيق حريته الحقيقية.

داخل هذه الدراما المشحونة بالتساؤلات والمفارقات والتناقض، بدت فقيرة للغاية تلك الشخصية الهامشية التي صاغها **لينين الرملي**، دون أي مبـــــــــرر درامي أو فكري.. عالم الآثار الأجنبي الذي يأتي لشراء تمثال فرعوني مسروق داخل الفيلا (لانعرف من هو صاحبه ومن الذي سرقه؟) وعندما يشهد مايحدث في القبو، يلقي محاضرة عن حرية المرأة، لندخل في تناقض هامشي (خارج النص) بين حضارة يمليها علينا لص آثار. إنها المفارقة الواقعية التي تدفعنا لمناقشة مفهوم الحرية في الحضارة الغربية لكن خارج سياق نص (**الحادثة**) حيث لاضرورة درامية تستوجب حضور هذه الشخصية ولاتأثير أحدثته.

أيضا شخصية (**نبيل وعهوده**) أصدقاء زهره، والذين يأتي بهما عاصم إلى القبو، لدفعها إلى الاطمئنان، ثم يختفوا دون أي مبرر لحضورهم أو غيابهم إلا إرضاء نزعة **لينين الرملي** في التعريض بالأحزاب والممارسات السياسية والتهجم على اليسار واليمين (**أيضا بلا مبرر درامي أو منطقي!!**)

الشخصية الهامشية الوحيدة التي نسجت ملامحها بدقة داخل العرض المسرحي هي فتاة الليل والتي لعبت دورها بتمايز (**أمينه سالم**).

لم تقو (زهره) على حب سجانها.. تلك إضافة النص الحقيقية، فالزهرة لاتنمو إلا في الهواء الحر.. وهو ما يشير ويؤكد إلى امتلاك الشخصية، الصريح لوعيها.. إلا أن تلك الإضافة تصطدم دائما بمنهجية التناقض القائمة في النص والعرض المسرحي.. فعدم قدرتها على الحب هو وعي بوضعيتها المقهورة ورفض لصورة السجان واعتراض ايجابي على تلك العلاقة.. بينما عجزها عن الخروج والتحرر هو تشويه واستسلام يتناقض مع ذلك الوعي اليقظ لديها.

هو التناقض متعدد الدلالة حيث السجن



يشوه كل شيء، يحطم الآمال ويفسد الروح ويوقعنا في العجز، ويشل حتى خطواتنا الواعية.

ويقدم المخرج **عصام السيد** في حضور ابداعي شديد الوعي رؤيته البصرية القائمة على تفجير التناقض بالتأكيد علي طبيعة العرض الكوميدية.. لم يسمح لحظة بالإيهام العاطفي أو أي أداء رومانسي ناعم يتخلل تلك العلاقة بين الرجل والمرأة.. برغم أن الاختطاف الواقع قائم بسبب الحب، وبرغم التواجد المكاني الواحد، ومفردات الحياة اليومية التي قد تسمح بتطوير مشاعر خاصة، ورغم موسيقي **عمرو سليم** وأغنيات **فيروز** وبعض الإضاءة الناعمة.. لكنها المفارقة المتعمدة التي استند إليها **المخرج عصام السيد** ليدمر تلك الأجواء العاطفية، ويحيل كل شيء إلى سخرية ومشاعر زائفة وأشكال كاريكاتيرية تأكيدا لطبيعة الرؤية التي لايتحقق فيها الحب أبدا داخل هذا القبر/السجن.. كل شيء كاذب ومصنوع، لايقوى على ممارسة حقيقته، حتى الأشباح والرعب داخل المسرحية.. مصنوع وزائف وطفولي. ولعل النص وتلك الرؤية الإخراجية كان من الصعب تحقيقها بهذا المستوى الجميل لولا وجود هذين الطفلين القادرين علي الضحك والبراءة والكذب بمتعه ودهشه وانبهار (**عبلة كامل وحسين فهمي**) إنهما يلعبان على المسرح لكسر أي تصور ممكن كقصة حب حقيقية أو توهم علاقة سرية داخل ذلك المكان..

لعب يحمل رسالة واعية مقصودة من فنانين يمتلكان القدرة على اللعب بمهارة، والقدرة على الوعي بيقظة..



فردوس عبد الحميد (سوكا) مع محاميها (مخلص البحيرى) و(الحن) أحد صبيانها (محمد هنيدى) بعد معركة.

حول مسلسل "النوة" "الشرغشة" قرار وليس قدرًا



إذا كان سمك «الشراغيش» يستطيع أن يعيش على هامش فتات الكبير والمتوحش من الأسماك والمخلوقات البحرية حتى ينمو ويتسلح ويكبر وتنبت أشواكه، فإنه سلوك «غريزي» مقدر ومفروض عليه.. أما قبيلة «الشراغيش» الإنسانية التى قدمها أسامه أنور عكاشة ومحمد فاضل فى مسلسلهما الأخير «النوة» فهى تخضع لتقييم آخر يليق بوجودها فى مجتمع بشرى. قد يكون هناك ثمة تشابه بينه وبين مجتمع الأحياء المائية أو مجتمع الغابة، ولكن جوهر **الاختلاف هو فى حق الاختيار الذى مازال يتمتع به المجتمع البشرى، والذى يعنى هنا أن «الشرغشة»** ليست قدرا وإنما إختيارا من أبطال المسلسل، حتى لو بدا هذا الاختيار مفروضا عليهم فى البداية. لكنه ليس كذلك فى المراحل الأخرى من العمر والعمل. أي أنه ليس محتما أن **يتحول كل كائن بشرى مكافح ضعيف إلى كائن متوحش يدخل فى نطاق الحيتان حتى يستمر..وهى** الفكرة التى لم ينفها صناع المسلسل فى نهايته وهى مربط الفرس كما يقولون، وتحتاج لوقفة عندها لأن صناع «النوة» ليسا أى مؤلف ومخرج يقدمان أعمالهما للتلفزيون، ولكنهما فارسان عريقان، كل فى عالمه وموقعه المتاز على قمته، وأعمال أسامة وفاضل ليست من الأعمال التى تأتى وتذهب وتأخذها الريح.. ولكنها محدودة ومحسوبة، وموضوعة فى مكانها اللائق بها فى قائمة الأهم والأفضل بين كل ما ينتجه التليفزيون فى عالمنا العربى.

عبده النوحى يفقد تعاطفنا

والانحياز لكفاح الإنسان واجتهاده وعصاميته من ملامح أدب اسامه **أنور عكاشة** التلفزيونى وفن **محمد فاضل** الدرامى. لكن الانحياز لتحول الاجتهاد والكفاح إلى فهلوة وسمسرة ومؤامرات السوق وفرض صوت المال وحده ليس من ملامح أعمالهما..

وفى حالة «سوكا» وأخواتها، فإننا نرى الانقسام واضحا بين سوكا «**فردوس عبد الحميد**»وأخوتها الرجال خصوصا ،وطوال المسلسل تحاول سوكا، الإبنة الكبرى التى تحملت على كاهلها عبء مرحلة «البناء الاقتصادى» للعائلة، تحاول التمسك بقيم الترابط وشرف المعاملات والحفاظ على العلاقات الإنسانية ورفض الخضوع لبريق وجاذبية الأعمال ثنائية الجانب، مثل استيراد السلع وتخليصها من الجمارك، وحيث يصبح لهذه الأعمال دائما جانبها المشروع وجانبها الخفى المثل فى التهريب والتهليب وضرب المنافسين وافساد بضاعتهم.. لكن سوكا تضعف شيئا فشيئا أمام منطق اخوتها **طمان ولرج وسيد**..الأول جذبته أضواء تجارة الملابس ومحلاتها التجارية وورشها الجانبية، وهو عالم قدم لنا المسلسل منه جانبا شديد الأهمية من خلال علاقة «**طمان**» بالأسطى **عبده النوحى «محمد متولى»** الترزى والمقصدار الموهوب الذى بارت صنعته بعد انتشار مصانع الملابس الجاهزة. وفى هذه الوقفة من المؤلف بين هذين العالمين، تبدو العلاقات بينهما شديدة التوتر، ونفقد تعاطفنا مع الأسطى عبده برغم عدالة وإنسانية قضيته، أو قضاياه، قضية عجزة عن فتح ورشة لممارسة المهنة، وقضية حمايته للبنات العاملات فى الورشة اللواتى قد يراهن «صباع السوق» لحم رخيص قابل للأكل بلا مقابل. لكن هذه القيم الشريفة والمبادىء النبيلة قدمت من خلال شخصية متعسفة ضيقة الخلق مزعجة ومتعبة فى التعامل، مثلما بدا الأسطى عبده، فى الوقت الذى بدا فيه طمان التاجر «**طلعت زكريا**» شخصية هادئة مريحة، جديرة بالثقة.

ولا أدرى هل اختيار ملامح الشخصية وأسلوب أدائها مرهون أكثر من قبل المخرج بملامحها النفسية والسلوكية أم بقدرة الممثل أكثر علي أدائها. لكن المؤكد أن رسم شخصية **الأسطى عبده** كما بدت فى المسلسل يدين هذه الشخصية ويحيد المشاهد تجاهها، برغم

كل عدالة قضيتها، بالإضافة إلى أن المسلسل نفسه لم يتعرض لجوانب أخرى تكمل صورة هذه الشرائح المهنية التى تتراجع أمام تغييرات العصر وماتفرضه من متطلبات.. وإنما اكتفى بتقديم هذا «الفارس المهزوم» بكل دلالاته الاجتماعية والاقتصادية في شبه حكم عليه بالفناء..

سوكا تتراجع

وتتراجع سوكا أمام أخيها الثانى «فرج» **أحمد آدم** الشرغوش الأوسط الذى قرر نقل نشاطه إلى عالم الميناء والاستيراد والتصدير والتخليص على البضائع، والذى يبدأ عمله بمؤامرة ضد كبير هذا العالم، **فتحى ساسا** «**وحيد سيف**» ويصبح له أسلوب عمل مع صبيانه، أشبه بالعصابات، يفرض منطقه الذى هو تبنى منطق السوق والحيتان، والسمك الكبير الذى لابد وأن يأكل الصغير....

ويأتى دور الأخ الأصغر **سيد (محمد السقا)** فتتراجع سوكا أمامه من جديد، فهو ابن عصر «المنظرة» التى يمارسها الشباب فى سنه من أبناء الطبقات الجديدة، وحيث تبدو ملامح الفتونة بالنفس لديهم فى أعلى حالاتها، فيسعون لامتلاك المال من أجل الحياة الفخمة بكل أدواتها، والبحث عن العروسة الملائمة لهذه السيولة المالية، وهو ماحدث مع سيد حينما قرر أن يتزوج إبنة الدكتور سعد الجامعية الجميلة.. في صفقة لم تبعد سوكا.. لكن ليس لإدراكها- وهى الراعية بما يحدث طوال المسلسل- ولكن لتبنيها فجأة في المشهد الأخير قيمة المال وحده فتقرر للدكتور **جابر قبطان (رشوان توفيق)** أنه الفائز بزواج إبنته من أخيها، وابنه من اختها، لأن أولاده المثقفين لايملكون شيئا بينما أخوتها لهم أنصبتهم المالية الدسمة.. وهنا يفقد الدكتور، أستاذ التاريخ الجامعى كل حجة المثقفين أصحاب الحضارة والعلم والتى قدمها إلينا المسلسل على دفعات صغيرة.

ومبعث الغرابة هنا في هذا المشهد الختامى الأخير للحلقات، أن **سوكا** التى رفضت طوال الحلقات مبدأ الاعتماد على المال وحده وسعت بشراسة لتعليم أخواتها البنات، ورفضت مبدأ تقسيم الثروة وإنفاقها حسب الميول الفردية، ورفضت مبدأ تقسيم العائلة، ورفضت مبدأ العمل بمنطق «العصابات» والدخول فى المناطق الممنوعة.. سرعان

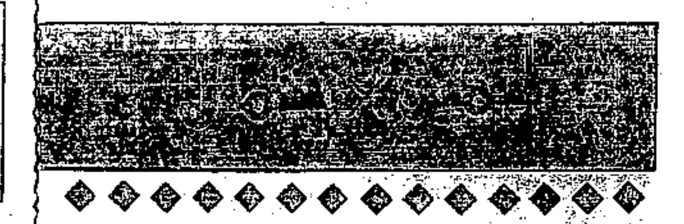


لقطة بلطجية من صلاح السعدنى (مرسى قبطان) ضد محمد وفيق (المعلم عرفان)

ماتناست كل هذا ولم تشر إلا لقيمة المال وحده فى تقييمها لهذا الزواج.. مع أن سوكا كانت تمنى النفس بالزواج من بدر «**كمال أبو ريه**» المخرج الشاب المفلس، وتشعر باختلافه الكبير عمن تعرفهم من الرجال، بمعنى اختلاف الشخصية والسلوك وأسلوب الحديث، وتلك نقطة لاتمر بلا «حسابات» على من كانت إبنة سوق وخبيرة بالحياة مثل سوكا.. فالثقافة أيضا لها ثمنها عند أولاد «السوق» الذين يضعون كل شيء فى الميزان.. لكن سوكا.. للعجب. لم تفعل هذا..

هزيمة المثقفين

أما الأمر الثانى فهو انعدام حجة الدكتور **جابر قبطان** فى النهاية برغم أن لديه بالفعل حججا قوية كواحد من صفوة هذه الأمة، مثقفا وأستاذا للجامعة، وباحثا فى التاريخ وذو علاقات علمية مع علماء العالم، وقبل كل هذا فذلك الدين القديم لأبيه عند أب «سوكا» كان النواة التى أقام عليها الشراغيش حياتهم فى البداية. صحيح أن المسلسل تعرض لانهيار المثقفين وقدم قصة شديدة الوطأة لأستاذة جامعية زميلة للدكتور سعد **(نادية الشناوى)** باعت الامتحان لتعالج أبنتها من مرضها الخطير فى لندن، لكنه قدم أيضا قصة أخرى لأستاذ جامعى آخر متمسك بكل قيم العلم والحضارة **(عادل أمين)**. ومع ذلك فمن الذى لاتؤثر فيه كل الانقلابات الحادثة الآن فى عصرنا وبلادنا.. ومن الذى لم يهتز لانقلاب الهرم الاجتماعى بعد الانفتاح؟! ولكن هذا ليس حجة ضد المثقفين وضد العلم والثقافة وإذا كان المسلسل قد أدانهم ووصفهم بالانتهازية والجشع وقلق الطبقات الجديدة، فإنه فى «بانوراما» الصورة أصبح منحازا بالضرورة إلى هذه الطبقات التى «تعرف كيف تعيش» فى هذا المجتمع، ولافائدة بالتالى من التماسك والبحث عن الفضائل المديدة لدى نفس تلك الشرائح التى قاومت الانهيار بضراوة فى مسلسل سابق لأسامة وفاضل وهو (الراية البيضاء) فمن نفس المنظور ما الذى يمنع سوكا من أن تتاجر في السمك، وتتحول إلى نموذج آخر من المعلمة **(فضة المعداوى بطلة «الراية البيضاء»)** وهى بالفعل معلمة في سوق آخر هو «زنقة الستات» وبائعة لسلع أخرى هى الخردوات ولها باع فى التعامل مع الاتباع والأعوان والصبيان وكل أنواع البشر؟ وما الذى يمنع أى من أخوة سوكا من التحول إلى مص دماء الآخرين، وهدم أي عقار لديهم والتخلص من أى إنسان بأسلوب لا إنسانى (مثل حادثة ضرب زميل شرشر علاء).. كلها نماذج تصب فى نفس التيار الذى رفضه وأدانه صناع «الراية البيضاء» بينما صمت عنه وباركه صناع (النوة)... فما أكبر الفارق بين الأمس واليوم.. **إن مسلسل «النوة» بكل براعته وفنه لم يستطع أن يقتلع من نفوسنا مرارة وضع الكل فى كفة واحدة وهزيمة ملايين الشرفاء المكافحين.. الذين لاينتصرون للشراغيش.. وليس لهم** وجود أصلا فى عالم المسلسل.. **لكن قوة أى عمل تأتى مما يقوله.. ومما لايقوله..**



مفاجآت كل عام..

بداية عام جديد تعني تفاؤلا وسعادة لكل الناس.هذا هو المفروض:

ولكن طوال سنوات عديدة ماضية ومع بداية عام جديد نضع أيدينا على قلوبنا تخوفا مما يحمله لنا العام الجديد من مفاجآت ليست في الحسبان.

والمفاجآت معظمها مالية مزعجة.. ويظل المواطن منزعجا يسأل نفسه.. هل هناك زيادة في سعر الكهرباء أم التليفونات أم المياه.. أم السكة الحديد؟.. الخ.

واذا كانت الدولة تحرك الأسعار رويدا رويدا لخدمة الجمهور العريض.. فماذا نترك وننفعل مع السادة تجار الجملة وأتباعهم تجار التجزئة الذين يستغلون هذه المناسبة لزيادة أسعار السلع الغذائية التي لايستطيع أي مواطن الاستغناء عنها ؟.. يفعلون ذلك للأسف تحت سمع وبصر أجهزة الرقابة والتموين، ولاينتظرون حتى موعد صرف العلاوة الدورية مع بداية السنة المالية الجديدة أول يوليو.

أن (مايفرس) المواطنين ويغيظهم حقا أن بعض السادة كبار المسئولين يؤكدون دوما مع بداية كل عام جديد أنه لازيادة في الأسعار وباقي أغنية لامساس الشهيرة التي تجعل الناس يلعنون الصحف دون ذنب اقترفته..

وفي النهاية لاأملك الا أن نحمل التهنئة بالعام الجديد ونتمنى مستقبلا أفضل لكل مواطن مصري يعيش على هذه الأرض الطيبة

شعبان صقر
عضو أدباء الأقاليم
قنا- اسنا- عزبة صقر

قبل الحوار مطلوب خطاب نوايا

سألت نفسي عندما دعا الرئيس مبارك للحوار الوطني: هل يرغب الرئيس في مهلة لنظامه لالتقاط الأنفاس، وهو يواجه جماعات الارهاب التي أشعلت مايشبه الحرب في أسيوط، علاوة على العمليات الارهابية المتفرقة في مناطق مختلفة من الجمهورية؟ أم أنها رغبة في استخدام الأحزاب للظهور بمظهر ديمقراطي أمام أمريكا ودول نادي باريس، جهات المنح والمنع والمهيمنين على صندوق النقد والبنك الدوليين؟ أم ياترى أنه تحت ضغط الأزمات الأمنية والاقتصادية وكثرة [illegible] وانعدام أي أثر له في أية مواجهة مع أية قضية، ..أم أنه صادق فعلا في الحوار كبداية لحشد قوى المجتمع المدني للتقدم خطرة تجاه، حل المشاكل «المتلتلة»؟!

حسني مبارك



سألت نفسي أيضا.. ألم يكن الظرف مواتيا للأحزاب لتطلب من الرئيس قبل اعلان موافقتها المبدأية على الحوار أن يقدم مايثبت حسن نيته وجدية دعواه، باتخاذ جزء من اجراءات الاصلاح السياسي التي أدى عدم اتخاذها الى سخرية المنظمات الدولية والرأي العام العالمي من أي حديث لمسئولي حكومتنا في المحافل الدولية عن أي اصلاح سياسي أو تشريعي في مصر؟ ألم يكن ضروريا على الأقل أن تطلب الأحزاب قبل اعلان الموافقة المبدأية، أن يقدم الرئيس أو حزبه أو حكومته خطاب نوايا للشعب المصري يلتزم فيه ببرنامج زمني محدد لخطوات الاصلاح السياسي، ولا أقول الاقتصادي لأنه لايملك ذلك في ظل هيمنة المؤسسات المالية الدولية ومانحي القروض ورجال الأعمال في مصر وكبار الملاك والرأسماليين.

ومع ذلك ألا يجوز أن نطلب الآن ، اقرار الرئيس ببرنامج للاصلاح السياسي يتضمن..

- قانون نزاهة الانتخابات طبقا لمطالب أحزاب المعارضة ووثيقتها في مؤتمر(٥) فبراير ١٩٨٧.
- الغاء كل النصوص التشريعية المقيدة للحريات في قانون العقوبات وغيره، والغاء قانون حماية القيم من العيب وحماية الجبهة الداخلية ٣٣ لسنة ١٩٧٨.
- اطلاق حرية قيام الأحزاب وحرية اصدار الصحف.
- اصدار قانون ينظم حق الاضراب عن العمل ويطلق حرية النقابات والجمعيات والروابط ويؤكد استقلالها.

صلاح الكاشف
شارع الثورة- مصر الجديدة

السلام السلطوي

باتفاق غزة أريحا.. يحاول الجانب الاسرائيلي أن يستفيد اكبر استفادة.. والجانب الفلسطيني يشعر أنه اعطى غاية مايمكن أن يقدم. وجاءت جريدة «السياسة» الكويتية لتعلن أنه يجب على الدول العربية انهاء المقاطعة.

..«والسياسة» الكويتية والاعلام المضاد عربيا.. لم تنظر لقضية هامة وحيوية.. هي سلاح اسرائيل النووي فإسرائيل لم تنضم لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية.. وترفض اخضاع ترسانتها للتفتيش الدولي..

وفي رأيي .. أليس مجال اتفاق غزة أريحا مناسب لطرح نزع اسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط< كما أن السلام له مرجع.. بتنفيذ القرارات ٢٤٢ و٣٣٨.. وغيره يعد مضيعة للوقت لانه تفكير سلطوي.. يقتل روح المبادرة والعطاء للشعوب.

وسؤال.. لو سألت الطفل العربي.. في مصر.. أو سورية او جدة.. هل تسعد بالآخر الاسرائيلي.. الجواب:

عقل الطفل ..لايستوعب حتى مجرد مصافحة الامرائيلى وياويل أمة يقف شعبها على قرارات سلطوية.. لتقتل الروح والفكر والمناخ.

يحيى السيد النجار- دمياط

ثمن السلام

في اللحظات الهامة والمصيريه وعند التحولات الكبرى نجد أنفسنا في حاجة للعوده والتمسك بالجذور- وإعادة التذكير والتوضيح بأصول المشاكل حتى لانتوه في خضم الظاهر المخادع وننشغل بالمظاهر والقشور وننسي الجوهر والأصول.

وحقيقة الصراع العربي الإسرائيلى لاتعد سوى حلقة من حلقات محاولات مصر ومن ورائها المنطقة بأسرها للخروج من أسر وسيطرة التدخل الأجنبي الخارجي.. الذي يسعى منذ قرون عديده للسيطرة على المنطقة مرة لموقعها الجغرافى وسط العالم وتحكمها في المواصلات ، ومرة للحصول على مايسمى كنوز الشرق القديم وآخرها للحصول على شريان الحياه للحضارة الحديثة وهو البترول.

لذلك لانجد تاريخ هذه المنطقة سوى صولات وجولات حول هذه الفرضية الوحيده المتكرره.. صراع على المنطقة بعقبة محاولات غزو عسكرى ،وإحتلال يدوم لفترة او فترات ثم محاولات إستقلال وتحرر تكون دائما مصر هي قلبها. تم ذلك السيناريو مرة إبان الحروب الصيلبية **والناصر صلاح الدين**. ثم أعاده بحذافيره تقريبا **محمد على**.. ثم محاولة أخرى قريبة في عهد **جمال عبد الناصر** هذه الرؤية التأريخية الواضحة تطرح علينا



جمال عبد الناصر

تساؤلات محددة عن عملية الحرب والسلام وجوهرها.. وهل يمكن إنهاء حالة الصراع الدائمة هذه أم أنه قدر لافكاك ولا مهرب منه.

وإذا رجعنا للوراء قليلا لإستجلاء حقيقة الوضع نجد أنه كان مقدرا عقب كل فشل منيت به محاولات الإستقلال والتحرر في المنطقة أن نفرض علينا تقليص عدد الجيش وتسليحه، وإغلاق المصانع والحد من عملية التعليم وإغراقنا في الديون وفتح اسواقنا دون حماية أمام المنتجات الأجنبية .

حدث هذا عقب هزيمة **محمد على** عام ١٨٤٠ وتوقيعه المعاهدة التي حددت عدد الجيش المصرى وأدت لوقف عملية التنمية والتصنيع التي كان قد بدأها وإغلاق المدارس والمعاهد وعدم إرسال بعثات تعليمية للخارج الى آخر تلك الشروط التي لولاها لتطورت مصر لتصبح إقتصاديا في مستوى دوله مثل اليابان الآن.

وحدث هذا عقب هزيمة ١٩٦٧ بفرض سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادى والخصخصة والتي تؤدى عمليا الى فتح الباب دون حماية أمام السلع الأجنبية الأمر الذي أدى لزيادة المخزون السلعى المحلى ويهدد بتصفية الصناعة المحلية بشقيها العام والخاص.. كما أدت وتؤدى لزيادة جيوش العاطلين وتفشى البطالة وتقليص التعليم إلى آخر مانشاهده من مظاهر الأزمة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الحاده والمتفاقمة في مصر الآن.

إذن نود أن نخلص أن جوهر قضية الصراع العربى الإسرائيلى أو قضية التحرر الوطنى أو الثورة الوطنية الديمقراطية، أو ماشئت من أسماء ومصطلحات تتخلص في مدى ودرجة إمكانية إستقلال المنطقة سياسيا واقتصاديا وقدرتها على إقامة سوق وطنى يعتمد أساسا على الصناعة المحلية ويسعى للتصدير ..أو في السماح للمنتجات الأجنبية على حساب التنمية المستقله في إغراق الاسواق المحلية ومايستتبعه ذلك من تخريب للأقتصاد الوطنى وإحتدام الأزمة الإقتصادية وتفشى البطالة والغلاء والتضخم.

هذا هو جوهر الموضوع حتى لانتوه في مسميات كثيره ودهاليز السياسة العالمية والإقليمية والمحلية، ونغرق في تفاصيل إتفاقات غزه- أريحا- أو مباحثات واشنطن أو مدريد أو أوسلو.

إن السلام لايستهدف في ذاته كما أن الحرب لاتستهدف لذاتها ، ولكن إن حربا أو سلما هناك مشاريع وأهداف قوميه مرتبطة بجوهر وجود أى وطن وبقدرته على البقاء والنمو والتطور، وبدون السعى لتحقيقها يصبح هذا الوطن مهددا في كيانه ومستقبله وتاريخه بدون أدنى مبالغة.

إن محاولات الصلح والإستسلام التي تتبعها الأنظمة العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ منذ كامب ديفيد حتى **إتفاق غزه- أريحا** ماهى إلا تفريط في المصالح الجوهرية المتعلقة بمستقبل الأوطان العربية ومقدرات شعوبها، وهى إتفاقات تسير في خط معاكس لمنطق التاريخ والجغرافيا السياسة والطبيعية معا.

إن طرح خط نضالى اليوم لإستكمال مهام التحرر الوطنى يصطدم بعقبات كثيرة منها الوضع الدولى الجديد غير محدد الملامح وطبيعة الأنظمة العربية الحاكمه التي إرتضت دور الكمبرادور (الوكيل) التابع للرأسمالية العالمية، وإختلال ميزان القوى العسكرية بقوة لصالح إسرائيل في المنطقة وغيرها من المشاكل.

ولكن وبشكل محدد نجد أننا نملك سلاحا لايخيب ولم يهزم مره واحده من قبل.. وكان غيابه هو سبب فشل مشاريع التنمية المستقلة والتحرر الوطنى في المحاولات السابقة. هذا السلاح هو الشعب، ليس الشعب ككلمه غائمة أو تعويذه أو قيمه نتغنى بها ويتاجر بها حربا وسلاما قيادات الأنظمة، ولكنه الشعب الحر حصيله المواطن الحر الذي يتمتع بحقوقه الإنسانية كامله وبحرياته الأساسية غير منقوصة والذى يملك إرادة إتخاذ قراره دون وصايه من أحد. ولنرى أن أى من إنتصارات القرن الحالى في فيتنام أو لبنان أو الأراضى المحتلة أو حتى الصومال بدون دوله أو نظام حكم كانت من صنع أفراد من الشعوب أصحاب عقيده وقرار فالجيوش يمكن أن تهزم ولكن الشعوب لاتفنى ولاتموت أبدا، إن المشاركه الشعبية الشاملة والكاملة والحقيقية هي الطريقة والأسلوب الوحيد لمواجهة المستقبل ولاحل بدونها. لذلك فالطريق لتحرير الإنسان والمواطن المصرى والعربى من الحكم الشمولى الجاثم على صدورنا وإقرار كافة حرياته وحقوقه الأساسية خطوة ضرورية في طريق الألف ميل طريق التحرر الإقتصادى والسياسى والثقافى والانعتاق الإنسانى الحقيقى نحو المستقبل.

أحمد طاهر
المحامي

حتى الأسماك الصغيرة.. تفسد من رأسها!

مشاغبات

لا أعرف إلى أي مادة من لائحة مجلس الشعب استند **أحمد فتحى سرور** رئيس المجلس، حين سمح- فى جلسة ٢٢ يناير الماضى- لاثنين من نواب الحزب الوطنى- هما الدكتور **«زكريا عزمى»** والسيدة **«ثريا لبنة»**- بإلقاء بيانين عاجلين، ينفيان بهما ما نسبته إليهما «جريدة الشعب» من وقائع تشير إلى أن **«حوت مدينة نصر»** قد استغل صلته بهما فى ارتكاب مخالفاته، وإلى أن هناك بينه وبينهما معاملات مالية وتجارية، استغل فيها النائبان- وأولهما يشغل منصبا رفيعا هو رئاسة ديوان رئيس الجمهورية- نفوذهما ومناصبهما.

ومع أن رئيس مجلس الشعب، قد عقب على البيانين قائلا: أنه قد سمح بإلقائهما بناء على رغبة العضوين، فى إحاطة المجلس علما بأنهما قد أبلغا النيابة العامة ضد الجريدة التى نشرت هذه الوقائع - وقد وصفاها بأنها تشكل جرائم قذف وسب فى حقهما- مؤكدا أن التقليد الذى يتبعه المجلس، يقضى بأن ماينشر فى الصحف يرد عليه فى الصحف، إلا أن موافقته على إلقاء البيانين كان فى حقيقته خروجا صريحا على هذا التقليد، الذى لو كان محترما، لأحال رئيس المجلس البيانين إلى الصحيفة التى نشرت الوقائع، ولا شك أنها كانت سترحب بنشرهما.

وليست هذه أول مرة، يضع فيها مجلس الشعب تقليدا ثم يكسره مجاملة لذى نفوذ أو لصاحب سلطة، حتى لو لم يكن من أعضائه، فمنذ شهور- وفى أعقاب الضجة التى أثيرت فى إحدى جلسات المجلس حول الامتيازات التى منحها بعض الوزراء لأحد المرشحين لرئاسة نادى الشمس- كان الدكتور سرور ذات نفسه، هو الذى قرأ فى الجلسة ذات نفسها خطابا أرسله إليه المرشح المذكور، تعقيبا على المناقشات، مع أنه ليس عضوا بالمجلس، ولم يكن حاضرا الجلسة، ومع أن كثيرين من نواب الحزب الوطنى، تعودوا أن يتطرقوا فى مناقشاتهم البرلمانية، إلى مايمس نزاهة وشرف بل ووطنية كثير من قادة أحزاب المعارضة، كما تعودت الصحف والأقلام المدافعة عن الحزب الحاكم، نشر وقائع من هذا النوع، فإذا أراد أحدهم أن يرسل إلى مجلس الشعب بتوضيح يصحح به مانسب إليه، اعتذر رئيسه عن تلاوته بأن اللائحة لاتجيز لغير اعضاء المجلس الحديث أمامه، أو بأن التقاليد البرلمانية تقضى بأن يرد فى الصحف على مانشر فى الصحف..

وقد يرى رئيس مجلس الشعب أن الكيل بكيلين والوزن بميزانين وإدارة الجلسات بلائحة ذات وجهين، هو من ضرورات التواؤم مع ديمقراطية النظام العالمى الجديد، لكنه يخطىء حين يتخلى عن واجبه الحقيقى تجاه ما نسبته الصحيفة من وقائع لعضوين بارزين من أعضاء المجلس الذى يرأسه، يشغل أحدهما منصبا حساسا إلى جوار رئيس الدولة، ويتمتع بنفوذ واسع على سائر النواب، وتنصت الحكومة لآرائه بأذن غير التى تنصت بها لآراء غيره من نوابها، ولو أنه قام بهذا الواجب لنصح النائبين بأن يتقدما مختارين إلى لجنة القيم بمجلس الشعب لكى يثبتا أمامها، أو أمام أية لجنة برلمانية محايدة، كذب ما نشرته عنهما صحيفة الشعب، وينفضا عن نواب الشعب ما علق بسمعتهم من غبار!

ويخطئ «زكريا عزمى» و«ثريا لبنة» إذا ظنا بأن إبلاغ مجلس الشعب بأنهما أبلغا النيابة العامة ضد الصحيفة التى نشرت تلك الوقائع، مناورة مشروعة تسد الباب أمام تقديم أي طلب إحاطة أو استجواب حول مخالفات حوت مدينة نصر، وحول طبيعة مابينه وبينهما من علاقات بذريعة أن الموضوع-بشقيه- قد أصبح بين يدى القضاء، لايجوز لغيره من السلطات الدستورية أن تتناوله قبل أن يفصل فيه.

ولو أنهما كانا يحترمان حرية الصحافة، كما أشارا فى بيانهما أمام المجلس، لما اكتفيا بالتوصيف القانونى للوقائع، ولردا - «على صفحات» الشعب نفسها- ببيان مفصل وموثق، على كل ما ذكرته عنهما من وقائع بصلتهما بالحوت المذكور!

ولو أنصف بعض رؤساء تحرير الصحف القومية لما تطوعوا للدفاع عن النائبين المتهمين، دون أن يتطرقوا إلى التهم المنسوبة إليهما، أو يوثقوا هذا الدفاع، أو ينتظروا حكم القضاء، أو يطلبوا من أصحاب الشأن الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم، ولما اندفعوا هذا الاندفاع الشائن الذى وصل إلى حد ترويج نظرية تدعى بأن الفساد من صنع الأسماك الصغيرة، من صغار الموظفين، وكبار صغارهم، وليس لحيتان الحكم والنفوذ صلة به، مع أن هؤلاء الحيتان هم المسئولون-قانونيا ودستوريا- عن أعمال مرءوسيهم، ومع أن تلك الأسماك الصغيرة- التى تقيم عادة فى شقق- أو مخيمات- الإيواء، أو فى المناطق العشوائية- أضعف وأجبن من أن تقوم بكل هذا الفساد، دون إذن من رؤسائها، أو تواطؤ منهم، ومع أن نظرة عابرة على قائمة الذين امتلكوا «شقق البركة» فى أبراج ملياردير مدينة نصر، تكشف عن أنه ليس من بينهم سمكة واحدة صغيرة، إذ كان الرجل والشهادة بالله، حريص على المستوى الاجتماعى الرفيع لملاك أبراجه، بحيث لايقلون عن درجة حوت مع مرتبة الشرف.

ثم أن المثل الشعبى- أيها الفرَيْسبون- يقول بأنه حتى الأسماك الصغيرة.. تفسد من رأسها..

صلاح عيسى